

فلاديمير لينين

عن
المسألة الوطنية
والأهمية البروليتارية



إسم الكتاب كاملا: عن المسألة الوطنية و الأممية البروليتارية
كتبه: فلاديمير لينين
سنة: مجموعة من الأعمال من سنة 1914 إلى 1922
نسخ الكتروني: تامر المصري أكتوبر 2005

عن موقع :

https://www.marxists.org/arabic/marxism/politics/national_question.htm

قام بهذا العمل صفحة:

الفكر :: الحكمة :: الفائدة

ملاحظات :

هذا العمل جاء من ملاحظة ضرورة التدقيق و التنقيح لمجموعة من الإطروحات المعروضة في موقع الأرشيف الماركسي .. و في هذا العمل إختارنا مجموعة الإطروحات المعروضة تحت إسم "المسألة الوطنية و الأممية البروليتارية" لفلاديمير لينين .

و عملنا ليس إلا محاولة لإيصال الفكرة "المعنية مجموعة الإطروحات بتناولها" هذه للمهتمين بالأمر .. و قد بذلنا في ذلك جهدنا , و يبدو ذلك جليا في مقارنة هذا العمل مع المعروض في موقع الأرشيف .

مع التأكيد على أننا لم نقم بمهمة التدقيق و التنقيح على أكمل وجه .. و يبقى مجهودنا هذا مجرد محاولة في سبيل تقديم الفكرة على قدر كافي من الوضوح .. و من الجدير أن نذكر أن هذا العمل ليس مفيد إلا لمن يسعى خلف قراءة ماركسية لمسألة القومية (فالمهتمين بدراسة تأريخية يستوجب العودة إلى النص الأصلي المعتبر "كما هو معلوم بالضرورة في الدراسات التخصصية") .. و نؤكد على ضرورة التركيز على الروح الماركسية _أي الفكر و الوعي الماركسي_ في القراءة , هذا لا يعني إهمال النص الماركسي ... لكن تنبيهها من الوقوع في الجمود العقائدي القائم على النص دون الروح الماركسية (أي محاربة الروح الماركسية بالنصوص الماركسية !) .

تم من خلال هذا الكتاب جمع 4 أعمال كتبها لينين تتعلق بمسألة "حق الأمم في تقرير المصير" و يمكننا من خلال هذه الأعمال أن نتعرف على وجهة النظر الماركسية العامة حول عدة قضايا سياسية تتعلق خصوصا بالقوميات (المسألة القومية) من حيث التشخيص (التعريف و التحديد) و كيفية التعامل معها , هذه النصوص موجودة على حدة في "أرشيف لينين" و تم ترتيبها هنا بناء على الكتاب الذي تم نسخها منه : "عن المسألة الوطنية و الأممية البروليتارية" .

- 1914 : حق الأمم في تقرير مصيرها
1914 : حول العزة القومية عند الروس العظام
1916 : حصيلة مناقشات حق تقرير المصير
1922 : مسألة القوميات أو الاستقلال الذاتي
-

حق الأمم في تقرير مصيرها

كتب: في في فبراير - أبريل 1914
نشر لأول مرة: في مايو - يونيو 1914 في جريدة بروسفشييه Posveshcheniye، الأعداد 4، 5، 6

- (1) ما معنى حرية الأمم في تقرير مصيرها ؟
- (2) وضع القضية وضعاً تاريخياً ملموساً
- (3) الخصائص الملموسة للمسألة القومية في روسيا ، و الإصلاح البورجوازي الديمقراطي لروسيا
- (4) "الروح العملي" في مسألة القوميات
- (5) البرجوازية الليبرالية و الإنتهازيون الإشتراكيون و مسألة القوميات
- (6) انفصال النرويج عن السويد
- (7) قرار المؤتمر الأممي المنعقد في لندن عام 1896
- (8) كارل ماركس الطوبوي و روزا لوكسمبورج العملية
- (9) برنامج عام 1903 و مصفوه
- (10) خاتمة

أثارت الفقرة التاسعة من برنامج الماركسيين الروس ، الخاصة بحق الأمم في تقرير مصيرها ، حملة واسعة من جانب الإنتهازيين في الآونة الأخيرة (كما أشرنا إلى ذلك في "بروسفيشنييه"*) فقد إنقض بعنف على هذه الفقرة أحد دعاة التصفية الروس "سيمكوفسكي" في جريدة لدعاة التصفية تصدر في سان بطرسبرج و هذا حذوه البوندي "لييمان" و الإشتراكي القومي الأوكراني يوركيفتش ، كل منهما في جريدته و عالجاها بإزدراء بالغ ، و لا شك أن هذه الحملة الصاخبة الشاملة التي شنها الإنتهازيون على برنامجنا الماركسي مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالتذبذبات القومية البادية في الوقت الحاضر بوجه عام ، و لهذا نرى أنه قد حان الوقت لتحليل هذه القضية تحليلاً مفصلاً ، بيد أننا نود الإشارة إلى أن أحداً من هؤلاء الإنتهازيين المذكورين أعلاه لم يأت بحجة واحدة من عنده ، بل إقتصروا جميعاً على ترديد ما قالته روزا لوكسمبورج في مقالها البولوني المطول الذي نشرته في عامي 1908 و 1909 تحت عنوان "مسألة القوميات و الحكم الذاتي" و لذا نأخذ بعين الاعتبار قبل كل شيء في سياق هذا البحث البراهين "الأصيلة" التي أوردتها هذه الكاتبة .

ما معنى حرية الأمم في تقرير مصيرها ؟

من الطبيعي أن يبرز هذا السؤال في مبدأ الأمر حين نحاول النظر فيما يسمى حرية تقرير المصير من وجهة نظر الماركسية , فماذا يعني ذلك ؟ هل نستقصي الجواب من التعاريف القانونية المستقاة من شتى أنواع "المفاهيم العامة" للقانون أو ينبغي البحث عنه في دراسة الحركات القومية دراسة تاريخية اقتصادية ؟

لا غرابة في أن السادة سيمكوفسكي و ليبمان و يوركفيتش و إضرابهم لم يفتنوا حتى إلى إلقاء هذا السؤال و هم يتملصون من ذلك عن طريق التهكم على "غموض" البرنامج الماركسي ، و يبدو أن هؤلاء السادة على ما هم عليه من بساطة يجهلون تمام الجهل أن مسألة حرية الأمم في تقرير مصيرها لم يعالجها البرنامج الروسي الموضوع في سنة 1903 و حسب , بل عالجها أيضا قرار مؤتمر لندن الأممي المنعقد في سنة 1896 (و سنعود إلى هذا القرار بالتفصيل في الموضوع المناسب) و لكن ما هو أشد غرابة ، أن روزا لوكسمبورج التي طالما أدعت أن تلك الفقرة من برنامجنا تتسم بطابع التجريد و الميتافيزيائية ، قد أرتكبت هي نفسها خطيئة التجريد و الميتافيزيائية هذه ، فإن روزا لوكسمبورج ذاتها تتيه دائما في بحث عموميات حرية تقرير المصير (إلى حد التفلسف الفكه المسلي حول مسألة كيف يمكن التحقق من إرادة أمة من الأمم) دون أن تطرح على نفسها إطلاقا هذا السؤال بصورة واضحة و دقيقة : هل يتلخص كنه القضية في التعاريف القانونية ، أو في تجارب الحركات القومية في العالم بأسره ؟

إن مجرد صياغة هذا السؤال بصورة دقيقة واضحة – و هو سؤال لا يستطيع الماركسي التغاضي عنه – يطيح فورا بتسعة أعشار حجج روزا لوكسمبورج ، فالحركات القومية لم تبرز اليوم في روسيا للمرة الأولى و هي ليست وفقا على هذه البلاد دون سواها ، ففي العالم كله كان عهد إنتصار الرأسمالية الحاسم على الإقطاع مقترنا بالحركات القومية , ذلك لأن الإنتصار الكامل للإنتاج السلعي يتطلب إستيلاء البرجوازية على السوق الداخلية و توحيد الأراضي التي يتكلم سكانها لغة واحدة ، و إزالة كل حاجز من شأنه أن يعيق تطور تلك اللغة و رسوخها في الأدب ، ذلكم هو الأساس الاقتصادي للحركات القومية , إن اللغة هي أكثر وسائل إتصال الناس بعضهم ببعض أهمية ، كما أن وحدة اللغة و حرية تطورها هما من أهم الشروط لقيام مبادلات تجارية حرة شاملة حقا تتوافق و الرأسمالية الحديثة ، و لتكتل الناس تكتلا حرا واسعا داخل طبقاتها المتعددة ، و أخيرا إقامة علاقة وثيقة بين السوق و بين كل رب عمل كبير أو صغير و بين كل بائع و مشتر , و لذلك فالسعي إلى إقامة دول قومية تستجيب على الوجه الأكمل لمتطلبات الرأسمالية الحديثة هذه هو أمر مصاحب لكل حركة

قومية , و تدفع إلى هذا الهدف أعرق العوامل الاقتصادية , و من هنا يبدو أن الدولة القومية بالنسبة لكل أوروبا الغربية , بل للعالم المتمدن كله أمر نموذجي و طبيعي في المرحلة الرأسمالية.

فإذا أردنا بعد هذا أن نفهم معنى حرية الأمم في تقرير مصيرها دون أن نتلاعب بالتعريفات القانونية , و دون أن "نخترع" تعريفات مجردة , بإمتحان شروط الحركات القومية التاريخية و الإقتصادية , فلا بد أن نصل إلى النتيجة التالية : إن المقصود بحرية الأمم في تقرير مصيرها , هو الانفصال السياسي لهذه الأمم من الهياكل القومية الغربية , و تشكيلها لدولة قومية مستقلة , و سنرى فيما بعد الأسباب الأخرى التي توقعنا في الخطأ إذا فهمنا من حق حرية تقرير مصير أمة من الأمم شيئا آخر غير حق الوجود كدولة قائمة بذاتها , أما الآن فعلينا أن نعالج : كيف جهدت روزا لوكسمبورج في أن "تتملص" من مجابهة النتيجة الحتمية القائلة بأن الأسباب الاقتصادية العميقة تحدد الإندفاع نحو إنشاء دولة قومية , تعرف روزا لوكسمبورج معرفة تامة الكراسة التي وضعها كاوتسكي بعنوان "القومية و الأممية" ملحق "نوي تسايث" (1) Neuezeit العدد الأول 1907 – 1908 , الترجمة الروسية في مجلة "ناووتشناياميل" ريفا 1908 (2) , و تعرف أن كاوتسكي بعد أن حلل مسألة الدولة القومية في الفقرة الرابعة من هذه الكراسة تحليلا دقيقا , توصل بالنتيجة إلى القول بأن أوتو باور « يقلل من قوة الإندفاع إلى إنشاء الدولة القومية » (الصفحة 23 من الكراسة المذكورة) و قد أوردت روزا لوكسمبورج نفسها كلمات كاوتسكي التالية: « إن الدولة القومية هي شكل الدولة الذي ينسجم أكمل إنسجام مع الظروف العصرية » (أي الظروف الرأسمالية المتمدنة , و الشروط الإقتصادية المتقدمة , بوصفها شيئا متميزا عن الظروف السابقة على الرأسمالية , في العصور الوسطى .. إلخ) . و هي الشكل الذي يتهيا لها فيه تأدية مهامها على أحسن وجه (أي مهام إفساح المجال أمام الرأسمالية لتتطور إلى أبعد حدود الحرية و الشمول و السرعة) و علينا أن نضيف إلى ما تقدم ملاحظة ختامية , أوفر دقة أورها كاوتسكي و هي أن الدول التي يكون تركيبها القومي بعيدا عن التجانس (أي التي تعرف بدول القوميات المتعددة خلافا للدول القومية) , هي دائما تلك الدول التي يظل تشكيلها الداخلي لسبب ما شاذ أو ضعيف التطور (متأخرا) , و غني عن البيان أن كاوتسكي يستعمل هنا لفظة "شاذ" للدلالة فقط على عدم التلاؤم مع ما ينسجم و متطلبات الرأسمالية النامية.

و السؤال الآن هو : كيف عالجت روزا لوكسمبورج هذه الإستنتاجات التاريخية الإقتصادية التي توصل إليها كاوتسكي ؟ هل تعتبرها صحيحة أم مغلوطة ؟ و من من كاوتسكي و أوتو باور على حق : الأول بنظريته التاريخية الإقتصادية , أم الثاني بنظريته القائمة على أساس سيكولوجي ؟ و أية رابطة تجمع بين "إنتهازية" باور "القومية" التي لا مراة فيها , و دفاعه عن الإستقلال الذاتي القومي , و ولعه بالتعصب القومي (تضخم العوامل القومية هنا و هناك كما وضعها كاوتسكي) : « و مبالغته

الشديدة في تقدير شأن العوامل القومية و تناسيه العوامل الأممية تناسيا تاما « (كاوتسكي) . نقول أية رابطة تجمع بين هذا كله و بين تقليل باور من شأن الإندفاع نحو إنشاء دولة قومية ؟
إن روزا لوكسمبورج حتى لم تتطرح هذا السؤال . و لم تلاحظ هذه الصلة كما أنها لم تضع في إعتبارها مجموع أفكار باور النظرية ، و لم تقارن مطلقا بين النظرية التاريخية الإقتصادية و النظرية السيكولوجية في المسألة القومية بل حصرت نفسها في حدود الملاحظات التالية في نقدها لكاوتسكي:

إن هذه الدولة القومية "المثلى" ليست سوى شيء مجرد يسهل عرضه نظريا و

الدفاع عنه نظريا ، و لكنه غير مطابق للواقع Przegląd

Socialdemokratyczny 1908، العدد 6، ص 499.

و للدلالة على صحة هذا التصريح الجازم و تأييده تورد روزا لوكسمبورج سلسلة حجج تزعم فيها أن تطور الدول الرأسمالية العظمى و الإمبريالية يجعلان من حق تقرير مصير الشعوب الصغيرة شيئا وهميا ، ثم تصيح : « هل يمكن لأحد الحديث عن "حرية" سكان الجبل الأسود و البلغاريين و الرومانيين و الصرب و اليونانيين ، و حتى السويسريين إلى حد ما ، في تقرير مصيرهم ، و كلهم مستقلون شكليا ، مادام إستقلالهم ذاته نتيجة للنضال السياسي ، و للعبة الدبلوماسية للجوقة الأوروبية ؟! » (ص 500) إن الدولة التي تتلائم مع الظروف تلاؤما أكمل « ليست هي الدولة القومية ، كما يتصور كاوتسكي ، بل هي الدولة المفترسة » و تورد بضع عشرات الأرقام عن ضخامة المستعمرات التابعة لإنجلترا و فرنسا و غيرها ، و يستغرب القارئ فعلا حين تقع عينه على مثل هذه الحجج ، قدرة الكاتبة على عدم فهم كفيات الأشياء و أسبابها ، إن جهود روزا لوكسمبورج لتلقيين كاوتسكي درسا قاسيا حول تبعية الدول الصغيرة إقتصاديا للدول الكبيرة ، و كيف أن الصراع بين الدول البرجوازية متواصل لسحق الأمم الأخرى بضراوة ، و أن ثمة إمبريالية و مستعمرات ، كل هذا ليس سوى أمر مضحك ، و محاولة صبيانية للتظاهر بالذكاء ، لأن هذه الأمور كلها لا تمت بصلة إلى الموضوع ، إن التبعية الإقتصادية الكاملة لسلطان الرأسمال المالي الإمبريالي في البلدان البرجوازية "الغنية" ليست شيئا مقصورا على الدول الصغرى فقط بل إنها أيضا تشمل أقطارا كروسيا و لم تكن دويلات البلقان وحدها مستعمرة لأوروبا من الجهة الإقتصادية ، بل إن أمريكا ذاتها كانت كذلك في القرن التاسع عشر ، على حد ما ذكره كارل ماركس في "الرأسمال" (3) ، كل هذا يعرفه بالطبع كاوتسكي جيدا ، شأن كل ماركسي ، و لكن هذا كله لا علاقة له قط بمسألة الحركات القومية و الدولة القومية.

لقد إستعاضت روزا لوكسمبورج في قضية حرية الأمم في تقرير مصيرها السياسي في المجتمع البرجوازي ، أي قضية إستقلالها الإقتصادي و لا شك أن في هذا من الذكاء ما يشبه تماما موقف شخص يسعى عند مناقشة أحد المطالب في برنامج من البرامج حول سلطان البرلمان – أي مجلس

ممثلي الشعب في الدولة البرجوازية – إلى تبيان إقتناعه – الصائب كل الصواب – بأن الرأسمال الكبير يسود في البلد البرجوازي مهما كان نظامه , ليس من شك في أن الجزء الأكبر من آسيا ، و هي القارة المأهولة بالسكان أكثر من غيرها واقعة في إحدى حالتين : إما مستعمرات "الدول العظمى" و إما دول ممعنة في التبعية و خاصة للإضطهاد القومي , و لكن هل يزعزع هذا الظرف المعروف من الجميع الحقيقة التي لا مرأى فيها و هي أنه في آسيا ذاتها لم تنشأ شروط تطور الإنتاج السلمي الأكمل ، و لا شروط نمو الرأسمالية الأكثر حرية و إتساعا و سرعة ، إلا في اليابان ، أي فقط في دولة قومية مستقلة ؟ إن هذه الدولة هي دولة برجوازية ، و لذا أخذت هي بإضطهاد أمم أخرى ، و إستعباد مستعمرات لها , و نحن لا نستطيع الحديث عما إذا كانت آسيا ستنجح على غرار أوروبا ، أم لا و لكن يبقى شيء لا يختلف فيه إثنان و هو أن الرأسمالية بإيقاظها القارة الآسيوية قد أثارت في جميع بقاعها أيضا حركات قومية تسعى حثيثا إلى إنشاء دول قومية ، و أن هذه الدول هي التي تضمن للرأسمالية أحسن الظروف التي يتطلبها تطورها , إن مثال آسيا هو في صالح كاوتسكي ضد روزا لوكسمبورج . إن مثال الدول البلقانية هو ضدها أيضا فكل منا يرى اليوم أن أحسن الظروف التي يقتضيها تطور الرأسمالية آخذة في التوافر في البلقان و ذلك كلما ازداد نشوء دول قومية مستقلة , و هكذا يتضح أن المثل الذي تضربه البشرية المتمدنة و المتقدمة جمعاء ، و مثل البلقان و مثل آسيا تبرهن تماما على صحة قضية كاوتسكي – **رغم روزا لوكسمبورج –** تلك القضية القائلة بأن الدول القومية هي القاعدة و المعيار للنظام الرأسمالي ، و بأن الدول التي لا تجانس في تركيبها القومي لا تمثل سوى التأخر أو الإستثناء , و لا شك في أنه من زاوية العلاقات القومية فإن الدولة القومية تخلق أفضل الشروط لتطور الرأسمالية , و لا يعني هذا أن مثل هذه الدولة القائمة على أساس العلاقات البرجوازية تستطيع أن تقضي على إستغلال الأمم و إضطهادها , إنه يعني فقط أن الماركسيين لا يستطيعون إهمال العوامل "الإقتصادية" القوية التي تولد الدافع إلى إنشاء الدول القومية كما يعني أن "حرية الأمم في تقرير مصيرها" لا يمكن أن يكون لها في برنامج الماركسيين من الجهة التاريخية الإقتصادية سوى معنى واحد هو حرية تقرير المصير السياسي و الإستقلال كدولة و إنشاء دولة قومية , أما الشروط التي نشترط بها من جهة الماركسية أي من جهة نظر الطبقة البروليتارية لتأييد المطلب البرجوازي الديموقراطي القائل "بدولة قومية" فسنفصل القول فيها بعد ، أما الآن فسوف نقتصر على تعريف مفهوم "حركة تقرير المصير" و ليس فقط في أن روزا لوكسمبورج تعرف ماذا يعني هذا المفهوم "الدولة القومية" في حين أن أنصارها الإنتهازيين من جماعة ليبمان و سيموفسكي و يوركيفيتش يجهلون حتى هذا الأمر !

(1) دي نويه تسايت Die Neue Zeit المجلة النظرية للحزب الإشتراكي الديمقراطي الألماني , صدرت في شتوتجارت من 1883 حتى 1923 , كان يشرف على تحريرها كاوتسكي حتى أكتوبر 1917 ثم خلفه في هذا كائانو , و قد نشرت هذه المجلة بعض كتابات لمؤسسي الماركسية لأول مرة , و من هذه الكتابات نقد برنامج جوته لماركس و الإتجاه النقدي لمنشور البرنامج الإشتراكي الديمقراطي عام 1891 لإنجلز , و كثيرا ما كان إنجلز يشير بأصبع الإتهام إلى محرري مجلة دي نويه تسايت و ينتقد إنحرافاتهم عن الماركسية , و نذكر من بين القادة المبرزين للحركة العمالية الألمانية الألمانية الذين أسهموا بالكتابة في هذه المجلة في نهاية القرن التاسع عشر و بداية العشرين ((أ. بيبيل , و. ليبكنخت , ر. لوكسمبرج , ف. مهنرج , و كلارا تسيتكين , و ح. ف. بليخانوف , و ب. لافارج)) و في بداية التسعينات أي بعد وفاة إنجلز , دأبت المجلة على نشر مقالات للمراجعين و منها سلسلة مقالات كتبها أ. برنشتاين تحت عنوان "مشاكل الإشتراكية" و كانت مقالاته هذه بداية معركة خاضها المراجعون ضد الماركسية , و خلال الحرب العالمية الأولى إتخذت المجلة لنفسها موقفا ثابتا في مساندة الشوفيينيين الإجتماعيين .

(2) Nauchnaya Mysl أو الفكر العلمي – مجلة الإتجاه المنشفيكي صدرت في ريجا عام 1908 .

(3) أنظر كارل ماركس – رأس المال – مجلد 1 طبعة موسكو 1959 ص 765.

وضع القضية وضعاً تاريخياً ملموساً

حين يعمد المرء إلى تحليل قضية إجتماعية أيا كانت ، توجب عليه النظرية الماركسية أن يضع تلك القضية في نطاق تاريخي معين , كما تشترط عليه أيضا إذا كان الموضوع يدور حول بلد بمفرده (مثلا حول البرنامج القومي لهذا البلد) ، أن يأخذ بعين الاعتبار الخصائص الملموسة التي تميز هذا البلد عن سواه في حدود هذه الحقبة التاريخية ذاتها.

فماذا يعني هذا الشرط، الذي تقول به الماركسية في تطبيقه على القضية التي نعالجها ؟ إنه يعني بالدرجة الأولى ضرورة التمييز بدقة بين مرحلتين من الرأسمالية يختلفان جذريا فيما يتعلق بالحركات القومية , فهناك من جهة الإقطاع و الحكم المطلق ينشأ فيها مجتمع و دولة ديموقراطيان برجوازيان ، و تصبح فيه الحركات القومية لأول مرة حركات جماهيرية تجذب "جميع" طبقات السكان نحو السياسة ، سواء عن طريق الصحافة أو عن طريق الإشتراك في الهيئات التمثيلية و غيرهما من الطرق ، و من جهة أخرى هناك مرحلة إكمال تأسيس الدول الرأسمالية بنظامها الدستوري الموحد منذ زمن طويل ، مرحلة تعاظم التناحر بين البروليتاريا و البرجوازية – **مرحلة يمكننا تسميتها بداية إنهيار الرأسمالية –** , أما ما يميز المرحلة الأولى فهو إستيقاظ الحركات القومية التي يجرف تيارها طبقة الفلاحين أي الطبقة التي تضم أكبر عدد من السكان و التي يصعب دفعها إلى الحركة بين طبقات السكان في مجري النضال من أجل الحرية السياسية بصورة عامة و من أجل حقوق القومية بصفة خاصة ، و أما ما يميز المرحلة الثانية فهو غياب الحركات البرجوازية الديموقراطية الجماهيرية ، و سعي الرأسمالية المتطورة التي تقرب بين الأمم أكثر فأكثر بعد أن إندفعت هذه الأمم بكليتها في حركة التبادل التجاري ، تضع التناحر القائم بين الرأسمالية الذي إندمج على الصعيد العالمي و بين حركة العمال العالمية في الدرجة الأولى من الأهمية , و ليس هناك طبعاً أي جدار يفصل بين هاتين المرحلتين بل إنهما يتصلان ببعضهما بحلقات إنتقالية كثيرة , على أن هناك عوامل أخرى تميز بين مختلف الأقطار كسرعة تطورها الوطني و تركيب سكانها القومي و توزيع هؤلاء السكان .. إلخ , و لهذا لا يمكن إطلاقاً الشروع بوضع برنامج قومي للماركسية في بلد من البلدان دون النظر بعين الاعتبار إلى جميع هذه العوامل التاريخية العامة و جميع الأوضاع الملموسة لهذه الدولة , و هنا نلمس أضعف ناحية من حجج روزا لوكسمبورج ، فهي تبذل قصارى جهدها لتنميق مقالها بمجموعة من التعابير الحازمة ضد الفقرة التاسعة من برنامجنا ناعته إياها تارة بأنها عبارات "عامة" جدا و تارة بأنها "جامدة" و تارة بأنها "ميتافيزيائية" و هلم جرا بلا نهاية , و طبعي أن ننتظر من كاتبة تهاجم الميتافيزياء (بمعناها الماركسي ، أي نقيض الديالكتيك) و المجردات العقيمة بمثل هذه الصورة الباعثة على الإعجاب أن تطرفنا بمثال عن بحث القضية بحثاً تاريخياً ملموساً , و المقصود هنا برنامج

الماركسيين القومي في قطر معين هو روسيا ، و في حقبة معينة هي مطلع القرن العشرين ، و لكن هل تطرح روزا لوكسمبورج هذا السؤال : أية حقبة "تاريخية" تجتاز روسيا اليوم ، و ما هي الخصائص "الملموسة" التي تتسم بها القضية القومية و الحركات القومية في "هذا البلد" خلال هذه "الحقبة" ؟ إنها لا تفعل ! إنها لا تقول كلمة واحدة تدور حول هذه القضية ! و لن تجدوا في مقالها أي أثر لتحليل القضية الموضوعية على بساط البحث ، قضية كيف تعالج مسألة القوميات في روسيا ، في الحقبة التاريخية المشار إليها و ما هي الخصائص التي تميز بها روسيا في هذا الخصوص ! يقال في الرد علينا أن وضع مسألة القوميات في البلقان يختلف عما هو عليه في إيرلندا و أن ماركس قد إمتدح الحركتين القوميتين البولونية و التشيكية و في الظروف الملموسة لعام 1848 و تلى ذلك صفحة إستشهادات من كتابات ماركس و أن إنجلز قد إمتدح نضال الأقاليم الغابية السويسرية ضد النمسا و عن معركة مورجارتن عام 1315 ، (و تلى ذلك أيضا صفحة إستشهادات من إنجلز مقرونة بتعليقات مناسبة من كاوتسكي) و أن لاسال كان ينظر إلى حرب الفلاحين في ألمانيا في القرن السادس عشر على أنها حرب رجعية .. إلخ ، إننا لا نستطيع القول بأن هذه الملاحظات و الإستشهادات جاءتنا بشيء جديد ، على أن من المفيد عموما للقارئ أن يتذكر أيضا كيف كان ماركس و إنجلز و لاسال على وجه التحقيق يعالجون القضايا التاريخية الملموسة لمختلف البلدان ، و حين نعيد قراءة إستشهادات ماركس و إنجلز الجزيلة الفائدة ندرك بكل وضوح المأزق المضحك الذي زجت روزا لوكسمبورج نفسها فيه: فهي تعظ الناس بكل ما أوتيت من فصاحة و غضب بضرورة تحليل مسألة القوميات في مختلف الأقطار و الجهود تحليليا تاريخيا ملموسا في حين لا تبدر منها أية محاولة "لتحديد" ماهية المرحلة التاريخية لتطور الرأسمالية التي تجتازها "روسيا" في مطلع القرن العشرين ، و لا ماهية خصائص مسألة القوميات في هذا القطر ، و قد أوردت روزا لوكسمبورج أمثلة تبين كيف حلل غيرها القضية تحليليا ماركسيا فكاما تتعمد الإشارة إلى أن جهنم كثيرا ما تكون مفروشة بالنيات الحسنة ، و أن النصائح الطيبة كثيرا ما تحول بين أصحابها و الإستفادة عمليا من تطبيق تلك النصائح ، أو بعجزهم عن الأخذ بها ، هاكم مثلا إحدى المقارنات : حين تعارض روزا لوكسمبورج شعار إستقلال بولونيا ، تستشهد بكتابها الصادر في عام 1898 الذي برهنت فيه على سرعة "تطور بولونيا الصناعي" بتدليلها أن بولونيا كانت تصرف منتجاتها الصناعية في روسيا ، و لسنا بحاجة طبعا إلى القول بأن هذا البرهان لا علاقة له إطلاقا بحق تقرير المصير و إنه لا يعني أكثر من زوال بولونيا النبلاء القديمة ، غير أن روزا لوكسمبورج تنتهي دائما بصورة غير ملحوظة إلى إستنتاج يزعم أن العوامل الإقتصادية في العلاقات الرأسمالية الحديثة هي التي تتفوق من الآن على العوامل الأخرى التي توحد بين روسيا و بولونيا ، و لكن ها هي صاحبتنا روزا تنتقل إلى قضية الحكم الذاتي و لذلك فإن مقالها متوج بعنوان "المسألة القومية و الحكم الذاتي" بشكل عام ، و هي تبدأ في إثبات حق المملكة البولونية الإستثنائي في الحكم

الذاتي (أنظر بهذا الصدد "بروسفيشينييه" سنة 1913 ، العدد 12) * و لكي تؤكد حق بولونيا في الحكم الذاتي ، تعتمد روزا لوكسمبورج في حكمها على نظام الدولة في روسيا – على السمات الإقتصادية و السياسية و المعاشية و الإجتماعية التي تتسم بها – مجموعة من السمات التي تشكل في كليتها مفهوم "الإستبداد الآسيوي" (العدد 12 من "جيجلاد ص 137") ، و من المعروف عامة أن نظام دولة كهذا يتمتع بقسط وافر من الإستقرار في حين تسود في النظام الإقتصادي السمات البطيركية الكاملة السابقة لعهد الرأسمالية ، و في حين يتطور الإقتصاد السلعي في مثل هذه البلاد و التمايز الطبقي تطورا تافها ، و إذا وجدت في بلد ما يتصف نظامه العام بطابع واضح من مرحلة ما قبل الرأسمالية منطقة قومية واضحة الحدود تتطور الرأسمالية تطورا سريعا فيقدر ما تتعاضم سرعة هذا التطور الرأسمالي يشتد التناقض بينه و بين نظام الدولة السابق لعهد الرأسمالية و يزداد بالتالي إحتمال انفصال المنطقة المتقدمة عن المجموع ، لأن المنطقة لا تكون مرتبطة بالمجموع بروابط "رأسمالية عصرية" بل بروابط "آسيوية إستبدادية".

و هكذا يتبين أن روزا لوكسمبورج عجزت تماما حتى عن تحليل قضية البناء الإجتماعي الذي يقوم عليه الحكم في روسيا بالنسبة إلى بولونيا البرجوازية ، أما الخصائص التاريخية الملموسة التي تمتاز بها الحركات القومية في روسيا فهي لم تتعرض حتي لبحثها ، و هذه نقطة ينبغي أن نتوقف عن معالجتها .

(*) أنظر لينين، الأعمال الكاملة، مجلد 20 من ص 17 – 51 .

الخصائص الملموسة للمسألة القومية في روسيا ، و الإصلاح البورجوازي الديموقراطي لروسيا

تقول روزا لوكسمبورج في مستهل حملتها على الفقرة التاسعة من البرنامج الماركسي:

« وعلى الرغم من أن مبدأ "حق الأمم في تقرير مصيرها" ذو طابع مطاط ، و على الرغم من أنه من الأشياء العامة المجردة ، لأنه قابل للتطبيق سواء بسواء لا على الشعوب التي تقطن روسيا فحسب ، بل و على الأمم التي تسكن ألبانيا و النمسا و سويسرا ، و السويد ، و أمريكا ، و أستراليا ، فإننا نجده في أي برنامج من برامج الأحزاب الاشتراكية المعاصرة » . (العدد 6 من "برجيفلا" ص 83) .

و لكن روزا لوكسمبورج في محاولتها أن تدس علينا مفهومها من أن هذه الحملة لا تزيد عن كونها "من الأشياء العامة المجردة" تقع هي نفسها في الخطأ ذاته حين تصرخ بجرأة مضحكة أن تلك الفقرة « قابلة للتطبيق بوضوح سواء بسواء على روسيا و ألمانيا .. إلخ » .

و على هذا نجيب : من الواضح أن روزا لوكسمبورج أرادت إمتحاننا في مقالها بمجموعة من أخطاء المنطق التي تصلح للإستخدام في تمرينات تلاميذ المدارس ، لأن جملة روزا لوكسمبورج ليست في الواقع غير لغو في القول و تحقير لوضع القضية وضعا تاريخيا ملموسا , فإذا عمدنا إلى تفسير البرنامج الماركسي بطريقة ماركسية لا بطريقة صبيانية ، أدركنا بسهولة أنه يتناول الحركات القومية البرجوازية الديموقراطية , فإذا كان الأمر كذلك – **و هو فعلا كذلك** – يتبدى لنا واضحا أن هذا البرنامج ينطبق "بصورة عامة" و كشيء "عام" على جميع حالات الحركات القومية البرجوازية الديموقراطية , و إذا كلفت روزا لوكسمبورج نفسها عناء التفكير قليلا لأستنتجت بصورة لا تقل وضوحا أن برنامجنا لا ينطبق إلا على الحالات التي نرى فيها حركات من هذا النوع , و لو تعمقت روزا لوكسمبورج في هذه الأمور الواضحة لأدركت بدون عناء كبير أية خرافة نطقت بها لأنها إذ تتهمنا نحن بذكر أشياء عامة .. تورد ضدنا برهانا يقوم على عدم ورود أي ذكر لحرية الأمم في تقرير مصيرها في برنامج البلدان التي لا توجد فيها حركات قومية برجوازية ديموقراطية , فيا لها من حجة بالغة الذكاء !

إن مقارنة تطور مختلف الأقطار سياسيا و إقتصاديا و مقارنة برامجها الماركسية أيضا لهما على جانب عظيم من الأهمية من وجهة النظر الماركسية : لأن الطبيعة الرأسمالية العامة في الدول

العصرية ، و القانون العام لتطور هذه الدول أيضا هما أمران لا يختلف فيهما إثنان , على أن مثل هذه المقارنة تحتاج إلى براعة و مهارة , و أن الشرط الأول لذلك هو معرفة ما إذا كانت مراحل التطور التاريخية للبلدان المقارن فيما بينها قابلة للمقارنة أم لا , فالجهلاء المطبقون أمثال الأمير ترويتسكوي في صحيفة "روسكايا ميسل" (102) هم الذين يستطيعون وحدهم المقارنة بين برنامج الماركسيين الزراعي في روسيا و بين البرامج الزراعية في أوروبا الغربية ، ذلك أن برنامجنا يستجيب لقضايا تتعلق بالإصلاح البورجوازي الديمقراطي في مجال الزراعة و هو أمر لا مجال لبحث إطلاقها في الأقطار الغربية , و كذلك شأن مسألة القوميات ، فقد تم حلها في معظم البلدان الغربية منذ أزمان بعيدة و من السخف أن تطلب في برامج الغرب معالجة قضايا ليس لها وجود , و هنا غاب عن روزا لوكسمبورج الشيء الأساسي على وجه التحديد : و هو الفارق بين البلدان التي تمت فيها التحويلات البورجوازية الديمقراطية منذ زمن بعيد و بين البلدان التي لم ينهض ذلك فيها بعد , أن جوهر المسألة يستقر في هذا الفارق فإن تجاهله التام قد جعل من مقال روزا لوكسمبورج المطول جدا مجموعة أشياء عامة فارغة لا معني لها , لقد شهد عهد الثورات البرجوازية الديمقراطية في أوروبا الغربية القارية فترة معينة إلى حد ما من الزمن تمتد تقريبا من عام 1789 إلى 1871 فكانت تلك الفترة هي الحقبة التي ظهرت فيها حركات قومية و نشأت خلالها دول قومية , و قد تحولت أوروبا الغربية في نهاية تلك الحقبة إلى نظام متكامل مؤلف من دول برجوازية هي كقاعدة عامة دول موحدة من الناحية القومية , و لذا فإن البحث الآن عن حق تقرير المصير في برامج الاشتراكيين بأوروبا الغربية ، إنما يعني الجهل بألف باء الماركسية , أما في أوروبا الشرقية و آسيا فلم يبدأ عهد الثورات البرجوازية الديمقراطية الا في عام 1905 , فالثورات التي نشبت في روسيا و ايران و تركيا و الصين و الحروب التي وقعت في البلقان تشكل سلسلة الأحداث العالمية التي شهدناها عصرنا و كان "شرقنا" مسرحا لها و الأعمى وحده لا يرى في تلك السلسلة من الأحداث إنطلاق طائفة كاملة من الحركات البرجوازية الديمقراطية و إنبثاق الميول الرامية إلى إنشاء دول مستقلة و موحدة من الناحية القومية فمادامت روسيا و الدول المجاورة لها تجتاز اليوم هذه المرحلة فإننا نجد من الضروري لهذا السبب على وجه التدقيق و لهذا السبب وحده أن يتضمن برنامجنا فقرة خاصة بحق الأمم في تقرير مصيرها , و لكن لنتابع قليلا تلاوة المقطع الوارد آنفا في مقال روزا لوكسمبورج تقول الكاتبة:

» بصورة خاصة ، لأن برنامج الحزب الذي يعمل في دولة ذات تركيب قومي متباين جدا و الذي تحتل مسألة القوميات في نظره مركزا من الدرجة الأولى ، برنامج الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي – لا يتضمن مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها» المصدر نفسه.

و هكذا يبدو أن كاتبنا تود إقناع القارئ معتمدة على مثال النمسا "بصورة خاصة" فلنبحث من وجهة النظر التاريخية الملموسة فيما إذا كان هذا المثال يحتوي على شيء معقول , لنبسط أولا القضية الأساسية : قضية إتمام الثورة البرجوازية الديمقراطية , لقد بدأت هذه الثورات في النمسا عام 1848 و إنتهت في عام 1867 فمنذ حوالي نصف قرن يسود في هذه البلاد بشكل أو بآخر دساتير برجوازية و يعمل على أساسها حزب عمالي علني بصورة علنية , فإذا نظرنا إلى ظروف تطور النمسا الداخلية (أي من جهة تطور الرأسمالية في النمسا بصورة عامة و في كل الأمم التي تتألف منها بصورة خاصة) لما رأينا عوامل تدعو إلى حدوث قفزات يمكن أن يرافقها في جملة ما يرافقها إنشاء دول قومية مستقلة : و إن روزا لوكسمبورج عندما تفترض بمقارنتها تلك أن روسيا تعيش ظروفًا مماثلة لظروف النمسا في هذه الناحية أي تتبنى فرضية خاطئة من أساسها و متناقضة للتاريخ فحسب , بل تنزلق كذلك إلى أفكار دعاة التصفية من حيث لا تدري , ثانيا , إن الإختلاف العميق في العلاقات بين القوميات في النمسا عنه في روسيا من حيث القضية موضوع بحثنا يتسم بأهمية كبيرة خاصة , فلم تكن النمسا مجرد دولة تفوق الألمان فيها من حيث العدد مدة طويلة من الزمن فحسب بل أن الألمان النمسيين طمحو إلى بسط زعامتهم على الأمة الألمانية كلها , و لعل روزا لوكسمبورج (التي لا تحب كثيرا على حد زعمها الأشياء العامة و المجردات) تتفضل و تذكر بأن ذلك الطموح قضى عليه في حرب 1866 , و هكذا فإن الأمة الألمانية السائدة في النمسا قد وجدت نفسها خارج الدولة الألمانية المستقلة التي تكونت نهائيا في عام 1871 و من جهة أخرى تحطمت محاولة المجرين تأسيس دولة قومية مستقلة منذ عام 1849 تحت ضربات الجيش الإقطاعي الروسي.

و على هذا النحو نشأت عن ذلك مواقف في غاية الغرابة : فالمجريون و من ثم التشيكيون أخذوا يميلون إلى المحافظة على وحدة النمسا و يبتعدون عن الانفصال عنها و ذلك على وجه الدقة حفاظا على الإستقلال القومي الذي يتهدهده جوار أكثر نهما و أشد بأسا فتكونت في النمسا نتيجة هذه الحالة الغربية دولة ذات قطبين (ثنائية) و هي آخذة اليوم في التحول إلى دولة ذات ثلاث أقطاب (ثلاثية) الألمان و المجرين و السلاف , فهل في روسيا ما هو شبيه بذلك ؟ هل تميل القوميات غير الروسية عندنا إلى الإتحاد مع الروس , تجنبنا لإضطهاد قومي أعنف مما يقاسونه الآن ؟ يكفينا طرح هذا السؤال حتي نتبين ما تنطوي على المقارنة بين روسيا و النمسا في مجال حق الأمم في تقرير مصيرها من سخافة و إبتذال و جهل , أن ظروف روسيا الخاصة فيما يتعلق بالقوميات مناقضة تماما لما رأيناه في النمسا , فروسيا دولة ذات قطب قومي واحد – روسيا العظمى , و يستغل الروس العظام فيها بقعة واحدة شاسعة جدا من الأرض و يبلغ عددهم ما يقرب من السبعين مليونا و لهذه الدولة القومية ميزات خاصة : أولا – أن القوميات غير الروسية (التي تؤلف بالاجمال أكثرية السكان أي 57 بالمئة) تقطن البقاع الواقعة بالضبط على أطراف البلاد , و ثانيا , أن الإضطهاد الذي تعانيه تلك

القوميات غير الروسية لأشد قسوة بكثير مما هو في الدول المجاورة (و ليس في الدول الأوروبية منها فقط) , و ثالثا – أن القوميات المضطهدة المظلومة القاطنة في أطراف روسيا ترى في كثير من الحالات القاطنين في الجانب الآخر من الحدود أبناء قومها يتمتعون باستقلال قومي واسع مما تتمتع به هي (و يكفي أن نذكر على سبيل المثال الفنلنديين و السويديين و البولونيين و الأوكرانيين و الرومانيين على حدود الدولة الغربية و الجنوبية) , رابعا ، أن تطور الرأسمالية و المستوى الثقافي العام هما في حالات غير نادرة أكثر تقدما في الأقاليم غير الروسية الواقعة على الأطراف منها في وسط البلاد , و أخيرا أننا نشهد في الدول الآسيوية المجاورة بالذات فاتحة عهد ثورات برجوازية و حركات قومية ، تشمل إلى حد ما القوميات القائمة داخل روسيا و التي تربطها معها رابطة القرابة , و هكذا فإن خصائص مسألة القوميات في روسيا ، أي خصائصها التاريخية الملموسة هي التي تفرض علينا بالبحاح عظيم أن نعترف في المرحلة التي نجتازها بحق الأمم في تقرير مصيرها , و من جهة أخرى حتى إذا أخذنا بعين الاعتبار الوقائع وحدها ليس من الصحيح ما تؤكدُه روزا لوكسمبورج من أن الاعتراف بحق الأمم في تقرير مصيرها غير وارد في برنامج الاشتراكيين الديمقراطيين النمساويين , يكفي إلقاء نظرة على محاضرة مؤتمر بروك الذي أقر البرنامج القومي (1) حتى تطلع على التصريحات التي أدلى بها كل من الاشتراكي الديمقراطي الروسي جاتكيفيتش باسم مجموع الوفد الأوكراني (الروسييني) صفحة 85 من المحاضر) و الاشتراكي الديمقراطي البولوني "ريجر" باسم مجموع الوفد البولوني (صفحة 108) و قد جاء في تلك التصريحات أن واحدا من مطامح الاشتراكيين الديمقراطيين النمساويين في القوميتين الإثنتين المذكورتين أنفا هو صيانة وحدة شعبيهما القومية و حريتهما و إستقلالهما , فعلى الرغم من أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي لم يذكر صراحة في برنامجه حق الأمم في تقرير مصيرها ، فهو يقبل عن طيب خاطر مناداة بعض فئاته بمطلب الإستقلال القومي , و هذا يعني عمليا بطبيعة الحال الاعتراف بحق الأمم في تقرير مصيرها , فمن هنا يتضح أن إستشهاد روزا لوكسمبورج بمثل النمسا ينقلب على روزا لوكسمبورج من جميع الوجوه .

(1) يشير هذا إلى مؤتمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي الذي عقد في برن بالنمسا من 24 إلى 29 سبتمبر عام 1899 , و كانت المسألة القومية الموضوع الرئيسي في جدول أعماله , و عرض على المؤتمر قراران يعبران عن وجهتي نظر مختلفين : الأول قرار اللجنة المركزية للحزب و الذي يساند حق الإستقلال الذاتي للأمم , و الثاني قرار لجنة الحزب الاشتراكي الديمقراطي للسلافيين الجنوبيين و يساند فكرة الإستقلال القومي الثقافي خارج حدود أراضي الأمة , و رفض المؤتمر بإجماع الآراء برنامج الإستقلال القومي الثقافي و اتخذ قرارا يقوم على أساس المصالحة يعترف بالإستقلال الذاتي القومي داخل حدود دولة النمسا , (أنظر مقالة لينين " مساهمة لتاريخ البرنامج القومي في النمسا و روسيا " ص 99 – 101 مجلد 20) .

"الروح العملي" في مسألة القوميات

:: توضيح / الروح العملية هنا بمعنى البرجماتية ::

تلقف الإنتهازيون حجة روزا لوكسمبورج التي زعمت فيها أن الفقرة التاسعة من برنامجنا لا تحتوي شيئا "عمليا" ، و يظهر أن روزا لوكسمبورج مغتبطة بهذه الحجة إلى درجة أنها رددت أحيانا هذا "الشعار" في مقالها ثماني مرات في الصفحة الواحدة ، تقول روزا لوكسمبورج:

« ليس في الفقرة التاسعة أي توجيه عملي لسياسة البروليتاريا اليومية ، و أي حل عملي للقضايا القومية »

لندرس هذه الحجة الواردة أيضا على الصورة التالية : أما أن الفقرة التاسعة لا تعني شيئا على الإطلاق ، و أما أنها تفرض علينا تأييد جميع الأماني القومية ، فماذا يعني مطلب الروح العملي في مسألة القوميات ؟ إنه يعني : إما تأييد جميع الأماني القومية ، و إما الجواب "بلا أو نعم" على قضية انفصال كل أمة ، و إما بصورة عامة "إمكانية تحقق المطالب القومية مباشرة"

فلنمعن النظر في جميع هذه المعاني الثلاثة الممكنة لمطلب الروح العملي ، إن البرجوازية التي تنزعم بطبيعة الحال كل حركة قومية في بدايتها تصف تأييد جميع الأماني القومية بأنه أمر عملي ، إلا أن سياسة البروليتاريا في المسألة القومية (شأنها في سائر القضايا الأخرى) لا تؤيد البرجوازية إلا في إتجاه معين ، دون أن تكون إطلاقا مماثلة لسياستها ، فالطبقة العاملة لا تؤيد البرجوازية إلا في صالح السلم القومي (الذي تعجز البرجوازية عن توفيره كاملا و الذي لا يمكن تحقيقه إلا بقدر ما تسود الديمقراطية سيادة تامة) بغية المساواة في الحقوق ، بغية تهينة أفضل جو ممكن للنضال الطبقي ، و لذلك فإن البروليتاريا تعارض في مسألة القوميات "الروح العملي" البرجوازي بسياسة مبدئية و لا تدعم البرجوازية إلا ضمن شروط معينة ، إن كل برجوازية تطمح في مسألة القوميات : إما إلى الحصول على إمتيازات لأمتها ، و إما إلى تحقيق فوائد إستثنائية لها و هذا ما تقصده "بالروح العملي" في حين أن البروليتاريا هي ضد كل إمتياز و ضد كل إستثناء فمطالبة البروليتاريا بأن تكون "عملية" معناها السير تحت كنف البرجوازية و الإنغماس في الإنتهازية ، أما الإجابة "بلا أو نعم" على قضية انفصال كل أمة فتبدو أنها مطلب جد "عملي" و لكنه في الواقع مطلب سخييف ميتافيزيائي النزعة من الوجهة النظرية بينما يؤدي إلى إخضاع البروليتاريا لسياسة البرجوازية من الجهة العملية ، فالبرجوازية تضع دائما مطالبها القومية في مقدمة الأهداف و تضعها بلا قيد و لا شرط ، في حين أن هذه المطالب تخضع في نظر البروليتاريا لمصالح النضال الطبقي ، و لا يستطيع من الجهة النظرية التأكيد مسبقا على أن انفصال هذه الأمة عن تلك أو مساواتها في الحقوق مع أمة أخرى هو الذي سيتم

الثورة البرجوازية الديمقراطية , فمن المهم للبروليتاريا في كلا الحالين تأمين تطور طبقتها , أما البرجوازية فتهتم بعرقلة هذا التطور , بإلقاء أهدافه وراء أهداف أمتها و لذلك فإن البروليتاريا تقتصر على مطلب الإعراف بحق تقرير المصير بشكل سلبي إذا صح التعبير , دون أن تضمن شيئا لأية أمة , و دون أن تقطع على نفسها عهدا بمنح أي شيء على حساب أمة أخرى , قد يكون هذا غير "عملي" , و لكنه خير ضامن في الواقع لأوسع الحلول الممكنة ديموقراطية , إن هذه الضمانات وحدها هي التي تحتاج إليها البروليتاريا , أما ما تحتاجه برجوازية كل أمة فهو ضمان مصالحها دون الإهتمام بأوضاع الأمم الأخرى و لو على حساب هذه الأمم , إن أخص ما يهم البرجوازية هو "إمكانية تحقيق" مطلب معين بالذات و هذا ما يدفعها على الدوام إلى إنتهاج سياسة المساواة مع برجوازية الأمم الأخرى على حساب البروليتاريا , أما البروليتاريا فيهما أن تقوي طبقتها ضد البرجوازية , و أن تربي الجماهير بروح الديمقراطية المنسجمة و روح الاشتراكية , قد يكون هذا "غير عملي" في نظر الإنتهازيين , بيد أن هذا هو في الواقع الضمانة الوحيدة التي تؤمن أوفر قسط من المساواة القومية و السلم القومي رغم أنف الإقطاعيين و البرجوازية المفعمة بروح التعصب القومي أيضا , إن كل المهمة الملقة على عاتق البروليتاريا في مسألة القوميات ليست بالشيء "العملي" في نظر البرجوازية المفعمة بروح التعصب القومي في كل أمة لأن البروليتاريين يطلبون المساواة "المجردة" في الحقوق , و إنعدام الإمتيازات إطلاقا مهما كانت طفيفة , فهم أعداء لكل تعصب قومي , و إن روزا لوكسمبورج لم تفهم هذا فأمعنت في تمجيد "الروح العملي" بلا حساب , ففتحت الباب على مصراعيه أمام الإنتهازيين , و لا سيما أمام التنازلات الإنتهازية لقومية الروس العظام , لماذا نقول الروس العظام ؟ نقول ذلك لأن الروس في روسيا هم الأمة المضطهدة الظالمة و من الطبيعي أن تتجلى الإنتهازية في الحقل القومي بأشكال مختلفة لدى الأمم القاهرة على عكس الأمم المقهورة , فبرجوازية الأمم المضطهدة تدعو البروليتاريا تحت دعوى مطالبها "العملية" إلى مناصرة أمانيتها دون أي تحفظ , أفضل موقف عملي لديها هو القول "نعم" صراحة لصالح انفصال أمة بعينها , لا لصالح حق انفصال جميع الأمم أيا كانت ! و لكن البروليتاريا لا توافق على هذا المفهوم "العملي" و هي تعترف بالمساواة في الحقوق و تقرر لجميع الأمم حقا متساويا في إنشاء دولة قومية و لكنها تضع مصلحة التحالف بين البروليتاريين في جميع الأمم فوق كل إعتبار آخر , و تنظر إلى كل مطلب قومي و إلى كل انفصال قومي على ضوء نضال العمال الطبقي , و هكذا يتبين أن شعار "الروح العملي" ليس في الواقع إلا شعار تبني أمانى البرجوازية بدون نقد أو تمحيص , ثمة من يقول لنا : أنكم بتأييدكم حق الانفصال تؤيدون نزعة التعصب القومي البرجوازي لدى الأمم المقهورة : هكذا تزعم روزا لوكسمبورج و هكذا يردد بعدها في صحيفة المصفين الإنتهازي سمكوفسكي الممثل الوحيد – و نقول هذا بالنسبة – لآراء دعاة التصفية حول هذا الموضوع ! و نحن نجيب : كلا إن البرجوازية هي التي يهتمها هنا الحل

"العملي" أما العمال فيهمهم التمييز مبدئيا بين إتجاهين : فما دمنا نناضل برجوازية الأمة المقهورة ضد الأمة المتسلطة فنحن دائما و أبدا في جميع الظروف بعزيمة تفوق تأييد الآخرين جميعا ، لأننا ألد أعداء الإضطهاد نكافحه بجرأة و ثبات ، و ما دامت برجوازية الأمة المستضعفة تعمل في سبيل تعصبها القومي البرجوازي فنحن ضدها , أي أننا نقاوم إمتيازات الأمة المتسلطة الظالمة و أعمالها العنيفة من جهة ، و لا نتسامح مطلقا مع سعي الأمة المستضعفة وراء الامتيازات , و إذا لم ننجح في رفع شعار حق الانفصال في دعايتنا و إثارتها سياسيا فإننا لا نخدم مآرب البرجوازية و حسب ، بل نخدم أيضا مآرب الاقطاعيين و إستبداد الأمة المتسلطة الظالمة ، و قد أورد كاوتسكي هذه الحجة ضد روزا لوكسمبورج منذ زمن طويل و هي حجة قاطعة لا تُدحض: فروزا لوكسمبورج حين ترفض الاعتراف بحق الانفصال الذي تضمنه برنامج الماركسيين الروس و تخشى "مساعدة" البرجوازية القومية البولونية إنما تساند عمليا غلاة القوميين الروس بين جماعة المائة السود , أنها تساعد عمليا المصالحة الإنتهازية مع إمتيازات الروس (أو ما هو شر من تلك الإمتيازات) .

إن روزا لوكسمبورج حين إندفعت في نضالها ضد نزعة التعصب القومي في بولونيا ، قد نسيت نزعة التعصب القومي لدى الروس ، على الرغم من أن هذه النزعة هي الآن الأكثر خطرا أي أنها أقل برجوازية و أشد إقطاعية , و أنها هي العائق الأساسي في وجه الديمقراطية و النضال البروليتاري , إن كل نزعة قومية برجوازية في أمة مظلومة تتضمن فحوى ديموقراطية عاما يتشعب ضد الإضطهاد ، و هذا الفحوى هو الذي نؤيده تأييدا تاما مميزين في الوقت نفسه بدقة بالغة كل ميل إلى الإستئثار القومي و نناضل سعي البرجوازي البولوني إلى سحق اليهودي .. إلخ .

إن هذا غير "عملي" في نظر البرجوازي و نظر الشخص التافه الضيق الأفق , و لكنه في مسألة القوميات هو السياسة العملية الوحيدة ، السياسة المبدئية ، السياسة التي تدعم فعلا الديمقراطية و الحرية و اتحاد البروليتاريا.

الإعتراف للجميع بحق الانفصال ، و تقدير كل قضية ملموسة تمت إلى الانفصال من وجهة نظر تستبعد كل إخلال بالمساواة ، و كل إمتياز و إستئثار , لنأخذ حالة الأمة المضطهدة الظالمة , فهل يستطيع شعب أن يكون حرا إذا كان يضطهد شعوبا أخرى ؟ كلا , فإن مصلحة حرية السكان الروس تقضي بمقاومة ذلك الإضطهاد , و لكن تاريخا طويلا من قمع حركات الأمم المقهورة خلال العديد من الاجيال و الدعاية المنتظمة المتواصلة التي تقوم بها الطبقات "العليا" في تأييد هذا القمع قد خلقت في الشعب الروسي العظيم أوهاما و آراء خاطئة , تشكل عوائق كبرى أمام قضية حرية نفسه , إن هؤلاء الروس العظام من جماعة المائة السود يغذون تلك الأوهاام و يذكرون ناراها عن وعي و إدراك , و تتجاوز البرجوازية الروسية عن هذه الأوهاام أو تصفح عنها ، لذا لا يستطيع البروليتاريا الروسية تحقيق أهدافها الخاصة بها و لا تتمكن من شق طريقها نحو الحرية إلا بمكافحة تلك الأوهاام مكافحة

منتظمة مستمرة , أن أمر إنشاء دولة قومية مستقلة قائمة بذاتها لا يزال حتى الآن في روسيا إمتيازاً تتمتع به الأمة الروسية دون غيرها , أما نحن البروليتاريين الروس فلا ندافع عن إمتيازات مهما كان نوعها , و لا ندافع بالتالي عن هذه الإمتيازات , إننا نناضل في نطاق دولة معينة , و نعمل على توحيد صفوف عمال جميع الأمم القاطنة داخل نطاق دولة معينة , و ليس بإمكاننا أن نضمن هذه الطريق أو تلك في التصور القومي , لكننا نسلك جميع الطرق الممكنة للوصول إلى هدفنا الطبقي , غير أنه لا يمكن السير نحو هذا الهدف بدون محاربة نزعات التعصب القومي على إختلافها و بدون الدفاع عن المساواة بين مختلف الأمم , لنأخذ أوكرانيا مثلاً : فهل كتب لها أن تنشئ دولة مستقلة ؟ أن ذلك يتعلق بألف عامل غير معروف مسبقاً و دون أن نحاول التخمين عبثاً نتمسك بثبات بأمر لا ريب فيه هو حق أوكرانيا في إنشاء دولة قومية , إننا نحترم هذا الحق و لا نؤيد إمتيازات الروسيين على الأوكرانيين و نثقف الجماهير بروح الإعتراف بهذا الحق و بروح إنكار الإمتيازات لأية أمة كانت في الدولة , إن الإصطدامات و النضالات بسبب حق الوجود كدولة قومية هي أمر ممكن الحدوث و محتمل الوقوع خلال القفزات التي عرفتتها جميع البلدان في مرحلة الثورات البرجوازية , و نحن أبناء البروليتاريا نعلن مسبقاً أننا خصوم لإمتيازات القومية الروسية و في هذا الإتجاه نركز كل دعايتنا و نشاطنا التحريضي , و حين سارت روزا لوكسمبورج حثيثاً وراء الروح العملي أغفلت المهمة العملية الرئيسية التي تواجه بروليتاريا الأمة الروسية و بروليتاريا الأمم الأخرى , مهمة القيام يومياً بدعاية و نشاط تحريضي ضد كل إمتياز قومي في الدولة , و في سبيل تمتع الأمم كافة بحقوقها المتساوي في إنشاء دولها القومية و هذه المهمة هي هدفنا الرئيسي (حالياً) في مسألة القوميات , لأننا بهذه الصورة فقط ندافع عن مصالح الديمقراطية و مصالح تحالف جميع البروليتاريين من جميع الأمم أياً كانت على أساس المساواة في الحقوق , و لن يضرنا في شيء إذا كانت تلك الدعاية (غير عملية) في نظر الطغاة الروس , أو في نظر برجوازية الأمم المستضعفة (إن هؤلاء و أولئك يلحون في طلب جواب دقيق "نعم أم لا" و يتهمون الإشتراكيين الديموقراطيين "بعدم الدقة" , غير أن هذه الدعاية وحدها هي التي تتضمن أفضل الإمكانيات و أوسعها لتوطيد السلم القومي في روسيا , إذا ظلت هذه البلاد دولة متباينة التركيب القومي كما تضمن تقسيمها تقسيماً سلمياً إلى أقصى حد) و لا يؤدي نضال البروليتاريا الطبقي إلى عدد من الدول القومية , إذا وضعت قضية هذا التقسيم على بساط البحث , و لكي نشرح هذه السياسة شرحاً ملموساً أكثر بإعتبارها السياسة البروليتارية الوحيدة في مسألة القوميات سنعمد إلى درس موقف الليبرالية الروسية من "حرية الأمم في تقرير مصيرها" , و المثل الذي ضربه إنفصال النرويج عن السويد .

البرجوازية الليبرالية و الإنتهازيون الإشتراكيون و مسألة القوميات

رأينا فيما تقدم أن روزا لوكسمبورج كانت تعتبر حجتها التالية إحدى "الأوراق الراحلة" الرئيسية التي تستعين بها في كفاحها ضد برنامج الماركسيين في روسيا و هو أن الاعتراف بحق تقرير المصير إنما يعني تأييد التعصب القومي البرجوازي لدى الأمم المستضعفة , و تضيف قائلة : و من جهة أخرى إذا لم يكن المقصود من هذا الحق إلا النضال ضد كل عنف يصيب الأمم فلا فائدة من إدراج بند خاص في البرنامج لأن الإشتراكيين الديموقراطيين يقاومون عموما كل عنف قومي و كل تباين في المساواة القومية , إن الحجة الأولى كما أشار كاوتسكي بصورة لا تدحض منذ ما يقرب من عشرين عاما , تغزو التعصب القومي إلى الآخرين أي أن روزا لوكسمبورج , خوفا من نزعة التعصب القومي لدى برجوازية الأمم المستضعفة تخدم في الواقع أغراض غلاة القوميين الرجعيين الروس (جماعة المائة السود) , أما الحجة الثانية فليست في الأساس إلا تهربا من الإجابة على السؤال التالي : هل يتضمن الاعتراف بالمساواة القومية إعترافا بحق الانفصال أم لا ؟ فإذا كان الجواب نعم , فمعنى ذلك أن روزا لوكسمبورج تعترف بمساواة الأمم في الحقوق , أما التهرب و المواردية فلا يفيدان شيئا , غير أن ثمة طريقة فضلى لتمحيص الحجج الواردة أعلاه و كل ما شابهها هي دراسة موقف كل طبقة من طبقات المجتمع من هذه القضية , إن هذا التمحيص أمر ملزم لكل ماركسي , ينبغي الإنطلاق مما هو موضوعي , ينبغي النظر إلى العلاقات بين الطبقات فيما يتعلق بالقضية المطروحة , و لكن روزا لوكسمبورج أهملت ذلك , مما أدى إلى إرتكابها أخطاء الميتافيزياء و التجريد و الأخذ بالأشياء العامة و العموميات ... إلخ , و هي أخطاء تحاول عبثا إلصاقها بخصومها , كلنا يعرف موقف البيروقراطية (و نعتذر لإستعمال هذا التعبير غير الدقيق) و موقف الملاك العقاريين الإقطاعيين من طراز النبلاء الموحدين , إنه إنكار مطلق للمساواة في الحقوق بين القوميات و لحق تقرير المصير على السواء , إنه الشعار القديم الموروث عن عهود القنانة و الأوتوقراطية (الأرثوذكسية و الجوهر القومي) , مع العلم أن المقصود هنا القومية الروسية فقط حتى أن الأوكرانيين ينعوتون بأنهم شعب "غريب" و تضطهد لغتهم القومية , و لننظر من ثم إلى البرجوازية الروسية "المدعوة" إلى الإشتراك و لو بصورة متواضعة جدا في الحكم و التشريع و الإدارة المنبثقة من إنقلاب "3 يونيو" , إننا لسنا بحاجة إلى التوقف كثيرا لإعطاء البرهان على أن "الأكتوبريين" يسرون هنا فعلا وراء أنصار اليمين , و من المؤسف أن بعض الماركسيين لا يعيرون موقف البرجوازية الليبرالية الروسية

أي التقديميين و الكاديت الإهتمام الكافي , مع أن كل من لا يمحص هذا الموقف و لا يتعمق فيه لابد له حين مناقشة حق الأمم في تقرير مصيرها من أن يقع في أخطاء التجريد , و الأقوال التي لا أساس لها , إن المناظرة التي دارت في العام الماضي بين "البرافدا" و الريتش أرغمت هذه الصحيفة الرئيسية للحزب الدستوري الديمقراطي (الكاديت) البارعة في فن التخلص من الإجابة بشكل صريح على الأسئلة "المزعجة" بأساليب دبلوماسية ، أرغمتها على الإفضاء في ذلك ببعض الإعترافات الثمينة و كانت المناسبة لإشعال النار في البارود مؤتمر طلاب عموم أوكرانيا الذي عقد في صيف عام 1913 (1) في مدينة لفوف ، فقد نشر يومئذ السيد موجيليا فنسكي الخبير بالشؤون الأوكرانية أو المحرر الأوكراني في جريدة "الريتش" مقالا هاجم فيه هجوما مفرعا هذيان فكرة إنفصال أوكرانيا ، الفكرة التي دافع عنها الإشتراكي القومي دونتسوف و التي أقرها المؤتمر المذكور آنفا ، أما جريدة "رابوتشا يا برافدا" فلم تظهر أي تضامن مع السيد دونتسوف ، و بعد أن أشار صراحة إلى أنه إشتراكي قومي و إلى أن عدد كبيرا من الماركسيين الأوكرانيين لا يشاطرونه وجهات نظره عمدت مع ذلك إلى القول بأن لهجة "الريتش" أو بالاحرى أسلوبها في طرح القضية أساسا خال تماما من التهذيب و لا يقبل صدوره عن ديموقراطي روسي ، أو على الأقل من رجل يطمح إلى الظهور بمظهر الديموقراطي ثم قالت : أن للريتش ملء الحق في أن تفند أقوال السيد دونتسوف و أمثاله و لكن لا يمكن التسليم مبدئيا بأن تنسى صحيفة روسية تدعي أنها لسان حال الديموقراطية حرية الإنفصال و حق الإنفصال , و بعد إنقضاء عدة أشهر كتب السيد موجيليانسكي مقالا في العدد 331 من الريتش أعطى فيه بعض الإيضاحات بعد أن أطلع في الجريدة الأوكرانية "شلياخي" (2) الصادرة في لفوف على الاعتراضات التي أبداهها السيد دونتسوف و التي أشار في جملتها إلى أن الصحافة الإشتراكية الديموقراطية الروسية هي وحدها التي قبحت (وسمت بالعار) كما يجب هجمات (الريتش) (الشوفينية) أما إيضاحات السيد موجيليانسكي فقد إقتصر على التردد ثلاثا أن إنتقاد السيد دونتسوف لا علاقة له البتة بنفي حق الأمم في تقرير مصيرها.

و كتب السيد موجيليانسكي يقول:

و ينبغي القول أن حق الأمم في تقرير مصيرها ليس هو أيضا شيئا مقدسا (إصغوا جيدا !!) لا يتناوله الإنتقاد ، إن الأجواء الموبوءة التي تحيط بحياة أمة من الأمم يمكنها أن تولد ميولا موبوءة في قضية حرية الأمم في تقرير مصيرها , فالكشف عن تلك الميول لا يعني نكران حق الأمم في تقرير مصيرها.

إن هذه الكلمات التي تدور حول "الأشياء المقدسة" و التي يكتبها أحد الليبراليين تتفق تماما كما ترون مع جوهر أقوال روزا لوكسمبورج , فقد كان واضحا أن السيد موجيليانسكي يريد التهرب

من الرد مباشرة على السؤال التالي : هل يعترف بحق حرية تقرير المصير السياسي أي بحق الانفصال أم لا ؟

و لذا طرحت صحيفة البروليتارسكايا "البرافدا" ذلك السؤال ذاته عليه و على الحزب الدستوي الديمقراطي ، في عددها الرابع بتاريخ 11 ديسمبر من عام 1913
عندئذ نشرت صحيفة " الريتش " (العدد 340) بيانا غير موقع (غير رسمي) موضوعا باسم
هيئة التحرير يتضمن الجواب على هذا السؤال و يمكن تلخيصه في نقاط ثلاث:

(1) أن برنامج الحزب الدستوري الديمقراطي يذكرني بنده الحادي عشر الثقافي
بكل صراحة و دقة و وضوح " بحق الأمم في تقرير مصيرها ".

(2) أن البروليتارسكايا برافدا على - **حد تأكيد الريتش** - تخلط بين حرية تقرير
المصير و بين الميل إلى الانفصال - **أي انفصال هذه أو تلك من الأمم** - خطأ لا
يدع أملا لإصلاحه.

(3) أن الدستوريين الديمقراطيين لم يعمدوا فعلا في يوم من الأيام إلى الدفاع عن
حق الأمم في الانفصال عن الدولة الروسية (انظر مقال الليبرالية القومية و حق
الأمم في تقرير مصيرها المنشور في البروليتارسكايا "برافدا" العدد 12، 20
ديسمبر 1913.

لننتبه أولا إلى النقطة الثانية في بيان الريتش ، فبوضوح تبين لسيمكوفسكي و ليمان
ويوركيفتش و غيرهم من الإنتهازيين أن صيحاتهم و أقوالهم بشأن قلة الوضوح أو قلة الدقة التي
ينطوي عليهما حسب زعمهم معنى كلمات " حرية تقرير المصير " ليست في الواقع أي من حيث
النسبة الموضوعية بين الطبقات و في النضال الطبقي في روسيا سوى مجرد ترديد للخطب التي تلقيها
البرجوازية الملكية الليبرالية.

و حين طرحت "البروليتارسكايا برافدا" على حضرات الدستوريين الديمقراطيين المستترين
من جماعة الريتش هذه الأسئلة الثلاثة:

(1) هل ينكرون أن المقصود بحرية الأمم في تقرير مصيرها ما كان في كل تاريخ
الديموقراطية العالمية و لا سيما منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر يعني
بالضبط حرية تقرير مصيرها السياسي و حقها في إنشاء دولة قومية مستقلة.

2) و هل ينكرون أن القرار المعروف الصادر عن مؤتمر لندن الإشتراكي الأممي المنعقد في عام 1896 كان يتضمن ذلك المعنى ذاته ؟

3) و هل ينكرون أخيرا أن بليخانوف الذي كتب عن حرية تقرير المصير منذ عام 1902 لم يكن يقصد بذلك غير حرية تقرير المصير السياسي , نقول حين طرحت "البروليتارسكايا برافدا" هذه الأسئلة الثلاثة و لزم السادة الكاديت الصمت التام !

لقد إعتصموا بالصمت و لم يجيبوا بكلمة واحدة لأنه لم يكن لديهم ما يقولونه , أي أنهم إضطروا إلى الإعتراف باطنا بأن "البروليتارسكايا البرافدا" كانت على حق تماما.

إن صيحات الليبراليين الزاعمة أن مفهوم "حرية تقرير المصير" خال من الوضوح , و أن الإشتراكيين الديموقراطيين "يخلطون" بينه و بين الميل إلى الانفصال "خلطا لا يدع أملا لإصلاحه" ما هي إلا مسعى يهدف إلى تشويش القضية و بلبلتها و التهرب من الإعتراف بهذا المبدأ الذي أقرته الديموقراطية عموما و لو كان السادة سيمكوفسكي و ليبمان و يوركيفتش و أمثالهم أقل جهلا لخلجوا من التفوه أمام العمال بآراء مفعمة بالروح الليبرالي.

و لكن لنتابع كلامنا , إن البروليتارسكايا (برافدا) قد أرغمت (الريتش) على الإعتراف بأن جملة حرية تقرير المصير " الثقافية " تعني في برنامج الدستوريين الديموقراطيين نفي حرية تقرير المصير السياسي على وجه الدقة.

و لقد كانت البروليتارسكايا " برافدا " على حق حين وجهت أنظار جريدتي " نوفويه فريميا " و " زيمتشينا " على أن ما قالته الريتش من أن الدستوريين الديموقراطيين لم يعمدوا فعلا في يوم من الأيام إلى الدفاع عن حق الأمم في الانفصال " عن الدولة الروسية " هو مثال على " الأمانة " التي يتحلّى بها أصحابنا الكاديت , غير أن " نوفويه فريميا " التي لا تترك بالطبع فرصة تفوتها دون التعريض " باليهود " و دون وخز الدستوريين الديموقراطيين كتبت في عددها رقم 13563 ما يلي:

" إن ما يعتبره الإشتراكيون الديموقراطيين حكمة سياسية بديهية (أي الإعتراف بحق الأمم في تقرير مصيرها و بحقها في الانفصال) بدأ اليوم يثير الخلاف حتى بين صفوف الكاديت " .

و لا شك أن الكاديت وقفوا مبدئيا موقفا يشابه تماما موقف " نوفويه فريميا " حين صرحوا إنهم لم يعمدوا في يوم من الأيام إلى الدفاع عن حق الأمم في الانفصال عن الدولة الروسية , و لاشك أن هذا الموقف هو أحد الأسس التي تقوم عليها الليبرالية القومية للكاديت , و قرابتهم من يوركيفتش و إضرابه و تبعيتهم السياسية لهؤلاء من الناحيتين الأيديولوجية و العملية , كتبت البروليتارسكايا

"برافدا " : لقد درس الكادي التاريخ و هم يعرفون جيدا المذابح العنصرية التي كثيرا ما أدى إليها في الواقع حق جماعة بوريشكيفيتش التقليدي في تطبيق سياسة الأوامر و النواهي , و على الرغم من معرفة الكاديت التامة بالمصدر و الطبيعة الإقطاعية لسيطرة البوريشكيفيتشين الكلية فإنهم يقفون مع ذلك كليا على صعيد العلاقات و الحدود التي أنشأتها تلك الطبقة بالضبط , و على الرغم من معرفة الكاديت لكل ما في العلاقات و الحدود التي أنشأتها أو عينتها تلك الطبقة من روح غير أوروبية بل معادية للروح الأوروبية (كدنا نقول آسيوية لولا خوفنا من أن يحمل كلامنا على محمل الازدراء الذي ليس له ما يبرره ، باليابانيين و الصينيين) فإن هؤلاء الكاديت ينظرون إلى تلك العلاقات و تلك الحدود كأنها حد لا يمكن تجاوزه.

هذا هو الموقف الذي نسميه التكيف مع البوريشكيفيتشين و الخضوع لهم ، و الخوف من زعزعة موقفهم ، و حمايتهم من الحركة الشعبية ، من الديمقراطية " و هذا معناه في الواقع " على حد قول " البروليتارسكايا برافدا " التكيف مع مصالح الإقطاعيين و الأفطع لأوهام القومية التي تخلقها الأمة المتسلطة بدلا من محاربة تلك الأوهام بصورة منظمة متواصلة.

إن الكاديت بوصفهم أناسا يعرفون التاريخ و يدعون الديمقراطية لا يبذلون أية محاولة للتأكد من أن الحركة الديمقراطية التي تتميز في أيامنا أوروبا الشرقية و آسيا أيضا تهدف إلى ذات الصيغ الأولى و الثانية _ أي التكيف مع مصالح الإقطاعيين , الوهم القومي _ على غرار الأقطار المتمدنة الرأسمالية ، ينبغي أن تترك الحدود التي قررتها حقبة إقطاعية دون أي تعديل و هي الحقبة التي ساد فيها سلطان البورشكيفيتشين و شمل فيها الحرمان من الحقوق جماعات غفيرة من البرجوازية و من البرجوازية الصغيرة.

و لكن ثمة حادثا آخر يثبت أيضا أن القضية التي أثارها المناظرة بين (البروليتارسكايا برافدا) و (الريتش) لم تكن قط مجرد قضية أدبية بل كانت متصلة بمسائل الساعة السياسية الفعلية .. هو المجلس العام الأخير الذي عقده الحزب الدستوري الديمقراطي من 23 ال 25 مارس 1914 ، فقد جاء في التقرير الرسمي الذي نشرته " الريتش " (العدد 83، 26 مارس – عام 1914) عن المجلس العام ما يلي:

" و كانت مسائل القوميات أيضا موضع نقاش غاية في الحدة ، إذ صرح نواب كييف الذين إنضم إليهم بيكراسوف و كوليباكين ، أن مسألة القوميات هي عنصر يزداد نضجا و ينبغي دعمه و مناصرته بجرأة أكثر من ذي قبل , على أن كوكوشكين أشار مع ذلك (أن تعبير (مع ذلك) يساوي كلمة (و لكن) عند شيدرلين الذي قال " و لكن ليس يمكن للأذنين أن تعلقوا الجبهة ") إلى أن كلا من البرنامج

و التجربة السياسية السابقة يوجبان الحذر في استعمال " الصيغ المطاطة " عن حرية القوميات في تقرير مصيرها السياسي .

إن هذا الإستدلال المرموق الذي عرضه في مجلس الكاديت العام ، حري بأن يثير إهتماما بالغا لدى جميع الماركسيين و جميع الديمقراطيين (و لنلاحظ هنا بين قوسين جريدة " كييفسكايا ميسل " التي تبدو أنها حسنة الإطلاع و التي لا شك أنها تنقل آراء السيد كوكوشكين بأمانة كلية أضافت أن كوكوشكين لوح بخطر " تصدع " الدولة تلويحا خاصا على سبيل تنبيه معارضييه طبعاً . و أن التقرير الرسمي الذي أذاعته الريتش قد صيغ ببراعة دبلوماسية فائقة كي يرفع الستار أقل ما يمكن و لكي يخفي أكثر ما يمكن غير أن ما جرى في المجلس العام الكاديتي واضح في خطوته الكبرى , فأن المندوبين من البرجوازيين الليبراليين المطلعين على الحالة في أوكرانيا ، و من العناصر اليسارية في حزب الكاديت قد أثاروا قضية حرية الأمم في تقرير مصيرها السياسي و إلا لما أضطر السيد كوكوشكين إلى الدعوة "بألا تستعمل تلك الصيغة إلا بحذر" .

ففي برنامج الكاديت الذي كان مندوبو المجلس العام الكاديتي يعرفونه طبعاً إشارة صريحة إلى حرية تقرير المصير " الثقافي " لا السياسي , إذن فإن السيد كوكوشكين قد دافع عن البرنامج ضد مندوبي أوكرانيا (ضد العناصر اليسارية في حزب الكاديت) ، أي دافع عن حرية تقرير المصير "الثقافي" ضد حرية تقرير المصير السياسي , و بديهي تماماً أن السيد كوكوشكين حين ثار على حرية تقرير المصير "السياسي" و لوح بخطر "تداعي الدولة" و نعت شعار حرية تقرير المصير "السياسي" بأنه صيغة مطاطة (وفقاً لفكرة روزا لوكسمبورج تماماً) إنما دافع عن مواقف الليبرالية القومية الروسية ضد عناصر أكثر "يسارية" أو أكثر ديموقراطية في الحزب الدستوري الديموقراطي و ضد البرجوازية الأوكرانية.

و لقد فاز السيد كوكوشكين في المجلس العام الكاديتي ، كما يتضح من هذا التعبير الفاضح الذي ورد في تقرير "الريتش" و فازت الليبرالية القومية الروسية بين صفوف الكاديت ، و لذا أفلا ينبغي أن يساعد هذا النصر على تنوير هؤلاء القلائل المضللين من الماركسيين في روسيا الذين بدأوا هم أيضاً بعد الكاديت يخشون الصيغ المطاطة بشأن حرية القوميات في تقرير مصيرها السياسي ؟ .

" ومع ذلك " لنتبع تسلسل أفكار السيد كوكوشكين من حيث جوهر القضية : لقد برهن حين

أستشهد "بالتجربة السياسية السابقة" أي بتجربة عام 1905 و لا شك يوم جزعت البرجوازية الروسية على إمتيازاتها القومية و نقلت عدوى جزعها إلى صفوف حزب الكاديت ، و حين لوح بخطر تصدع الدولة على أنه يدرك تماماً أن حرية تقرير المصير السياسي لا يمكن أن تعني إلا حق الانفصال و إنشاء دولة قومية مستقلة و هنا يبرز هذا السؤال : كيف ينبغي النظر إلى مخاوف السيد كوكوشكين هذه من ناحية الديموقراطية عموماً ، و من ناحية نضال البروليتاريا الطبقي خصوصاً ؟

يريد السيد كوكوشكين أن يحملنا على الإعتقاد بأن الإعتراف بحق الانفصال يقوي خطر "تصدع الدولة" و أن وجهة النظر هذه هي عين وجهة نظر الشرطي ميمريتشوف الذي جعل شعاره :
"الأوامر و النواهي" أما من وجهة نظر الديمقراطية عموما فالعكس هو الصواب : أي أن الإعتراف بحق الانفصال يقلل خطر تصدع الدولة .

إن السيد كوكوشكين يفكر على طريقة غلاة القوميين ذاتها فقد أرغى هؤلاء و أزيدوا في مؤتمرهم الأخير ضد الأوكرانيين "المازيبيين" و صاح السيد سافنكو و شركاه قائلين : أن الحركة الأوكرانية تهدد بإضعاف الصلة التي تربط أوكرانيا بروسيا لأن النمسا تقوي روابطها بالأوكرانيين بتحبيبها لهم : و ما دامت الحال كهذه فنحن لا نفهم لماذا يصعب على روسيا أن تسعى إلى "تقوية" الصلة التي تربط الأوكرانيين بها بإتباع نفس الطريقة التي يهاجم السيد سافنكو و جماعته النمسا لإستخدامها أياها ، أي بمنح الأوكرانيين حرية إستعمال لغتهم القومية و التمتع بالإستقلال الذاتي و إنشاء مجلس مستقل ذاتيا .. إلخ.

إن حجج السادة سافنكو و كوكوشكين و من لف لفهم متماثلة تماما و متوازنة في السخف و الخرافة من ناحية المنطق الصرف ، أليس واضحا أنه بقدر ما تنال القومية الأوكرانية التي تحيا في هذا القطر أو ذاك قسما أوفر من الحرية تشدد بالتالي قوة الصلة التي تربط تلك القومية بذلك القطر ؟ يبدو أنه من المتعذر مجادلة هذه الحقيقة الأولية دون التخلي نهائيا عن جميع بديهيات المبادئ الديمقراطية فهل يمكن أن نتصور تمتع قومية من القوميات بحرية أعظم من حرية الانفصال حرية إنشاء دولة قومية مستقلة ؟ .

و لكن دعونا نستعين بأبسط الأمثلة لشرح هذه القضية التي بلبلها الليبراليون (و من يسير على خطواتهم بدون تفكير) شرحا أوفى ، لنأخذ مسألة الطلاق ، تقول روزا لوكسمبورج في مقالها أن الدولة الديمقراطية المركزية ينبغي عليها مع قبولها كليا بالإستقلال الذاتي لأجزائها المختلفة أن تبقي جميع ميادين التشريع الرئيسية من صلاحية البرلمان المركزي و في جملتها تشريع الطلاق ، أن هذا الحرص على جعل السلطة المركزية في الدولة الديمقراطية تؤمن هي نفسها حرية الطلاق و هم يصرون على "ألا تستعمل هذه الحرية إلا بحذر" و يعلنون أنها تعني "تصدع العائلة" أما الديمقراطية فتعتبر أن الرجعيين جماعة يسيطر عليهم الرياء و النفاق و أنهم يدافعون في الواقع عن سيطرة البوليس و البيروقراطية الكلية و عن إمتيازات جنس على آخر و ينادون بأشد أنواع إضطهاد المرأة و بالتالي تؤكد الديمقراطية أن حرية الطلاق لا تعني في الواقع "تصدع" روابط العائلة بل على العكس إزدياد تماسكها على أسس ديمقراطية و هي الأسس الوحيدة الممكنة و الثابتة في مجتمع متمدن ، إن إتهام أنصار حرية تقرير المصير أي حرية الانفصال ، بأنهم يشجعون الميل إلى الانفصال يعادل في السخف و النفاق إتهام أنصار حرية الطلاق بأنهم يشجعون على تهديم روابط العائلة ، فكما

أن حماة الإمتيازات و الرشوة التي يقوم عليها الزواج البرجوازي يحملون على حرية الطلاق في المجتمع البرجوازي كذلك فإن من ينكر على الأمم في دولة رأسمالية حرية تقرير مصيرها بنفسها أي حرية انفصالها ، لا يدافع بموقفه هذا إلا عن إمتيازات الأمة المسيطرة ، و عن الأساليب البوليسية في الحكم ضد الأساليب الديمقراطية.

و من الثابت أن السياسة المبتذلة الناتجة عن مجموع علاقات المجتمع الرأسمالي تثير أحيانا لدى البرلمانيين و الكتاب السياسيين لغوا مغرقا في الطيش بل في السخافة حول قضية انفصال هذه أو تلك من الأمم , و لكن ذوي الميول الرجعية هم وحدهم يمكنهم أن يستسلموا إلى الخشية _ **أو أن يتظاهروا بالخشية** _ من مثل هذا اللغو , أما من يتبنى وجهة النظر الديمقراطية ، أي المبدأ القائل بأن حل مسائل الدولة ينبغي أن يأتي عن طريق جماهير السكان ، فإنه يعلم علم اليقين أن بين لغو الساسة المبتذلين و قرار الجماهير "مسافة شاسعة " فجماهير السكان تدرك إدراكا قويا متأتيا من تجاربها اليومية الخاصة أهمية الصلات الجغرافية و الإقتصادية ، و فوائد سوق فسيحة الأرجاء و دولة شاسعة الأطراف و لهذا فإنها لن تلجأ إلى تحقيق الانفصال إلا حين يصبح الإضطهاد القومي الذي تكابده و النزعات القومية التي تتعرض لها خطيرة تتعذر معها الحياة المشتركة تماما ، و تتعرقل العلاقات الإقتصادية على إختلاف أنواعها و عندها تغدو مصلحة التطور الرأسمالي و مصلحة حرية النضال الطبقي بجانب الفريق المنفصل , و هكذا فمن أي ناحية نظرنا إلى حجج السيد كوكوشكين وجدنا أنها في غاية الخرافة و السخرية بمبادئ الديمقراطية , على أن هناك بعض المنطق في تلك الحجج هو منطق المصالح الطبقيّة للبرجوازية الروسية , فالسيد كوكوشكين شأنه شأن أكثرية الحزب الدستوري الديمقراطي هو خادم كيس نقود تلك البرجوازية , إنه يدافع عن إمتيازاتها بصورة عامة ، و عن إمتيازاتها في الدولة بصورة خاصة ، يدافع عنها مع بورشكيفتش و إلى جانبه , إلا أن بورشكيفتش يؤمن أكثر منه بعصا القتانة ، في حين أن كوكوشكين و شركاه يدركون أن تلك العصا قد نخرت إلى حد كبير في عام 1905 فباتوا يعتمدون بالأحرى على الأساليب البرجوازية في خداع الجماهير , و من جملة تلك الأساليب تخويف البرجوازيين الصغار و الفلاحين بشبح "تصدع الدولة" مثلا و تضليلهم بجمل حول الجمع بين "الحرية الشعبية" و الدعائم التاريخية .. إلخ.

إن المعنى الطبقي الفعلي لهذا العداء الذي يضره الليبراليون لمبدأ حرية الأمم في تقرير مصيرها السياسي هو واحد ، و واحد فقط : الليبرالية القومية أي الدفاع عن إمتيازات البرجوازية الروسية في الدولة , أما الإنتهازيون في روسيا من بين الماركسيين الذين يعلنون اليوم و خصوصا اليوم في عهد نظام 3 يونيو تلك الحملة الشعواء على حق الأمم في تقرير مصيرها ، فأنا نقول أن هذه العناصر كلها – **من داعية التصفية سيمكوفيسكي ، إلى البوندي ليبمان ، إلى البرجوازي الصغير**

الأوكراني يوركيفيتش – تجري في الواقع بكل بساطة وراء الليبراليين القوميين و تفند صفوف الطبقة العاملة بالآراء الليبرالية القومية.

إن مصلحة الطبقة العاملة و مصلحة نضالها ضد الرأسمالية لتحتمان التضامن التام و الوحدة الوثيقة العرى بين عمال جميع الأمم , و هما يتطلبان التشديد في الرد على سياسة التعصب القومي التي تنهجها برجوازية أية قومية من القوميات , و لهذا سواء إذا شرع الإشتراكيون الديموقراطيون ينكرون على الأمم المظلومة الحق في تقرير مصيرها أي حقها في الانفصال أو إذا شرعوا يؤيدون جميع المطالب القومية التي تطرحها برجوازية الأمم المظلومة فإن كلا هذين الموقفين يكون تهربا من أهداف السياسة البروليتارية و إخضاعا للعمال للسياسة البرجوازية , و لا فرق عند العامل المأجور أن يكون مستثمره الرئيسي البرجوازية الروسية بالأفضلية على البرجوازية غير الروسية أو البرجوازية البولونية بالأفضلية على البرجوازية اليهودية .. إلخ , إن العامل المأجور الذي يعي مصالح طبقته و يدركها لا يفرق بين إمتيازات الدولة التي يتمتع بها الرأسماليون الروس و الوعود التي يقدمها الرأسماليون البولونيون أو الأوكرانيون بإنشاء فردوس على الأرض حين يستمتعون بإمتيازات لهم في الدولة , أن تطور الرأسمالية يتابع طريقه على كل حال و سيتابع سيره سواء في دولة واحدة ذات قوميات متعددة أو في دولة قومية متميزة.

إن الإستثمار لاحق للعامل المأجور في جميع الحالات , فلكي ينجح في النضال ضد هذا الإستثمار , يجب أن تتحرر البروليتاريا من التعصب القومي , و إن يكون العمال حياديين تماما – **إذا صح التعبير** – في النضال الناشب بين برجوازيات الأمم المختلفة من أجل الزعامة و إن أدنى تأييد تقدمه بروليتاريا أمة من الأمم لنصرة إمتيازات برجوازياتها القومية لابد أن يثير حذر بروليتاريا الأمة الأخرى , و أن يضعف التضامن الطبقي الأممي بين العمال , و يحدث الإنقسام بينهم كي تفرح البرجوازية و تبتهج و لذا فكل نكران لحق تقرير المصير لحق الانفصال , معناه حتما من الناحية العملية تأييد إمتيازات الأمة الحاكمة , و بإستطاعتنا أن نفتنع بصحة هذا الرأي بوضوح و جلاء أكثر إذا أخذنا مثالا ملموسا على ذلك هو مثال انفصال النرويج عن السويد .

(1) يشير إلى المؤتمر الثاني لكل طلاب أوكرانيا و الذي عقد بمدينة ليفوف من 19 حتى 22 يونيو 1913 بمناسبة الإحتفال السنوي تكريما لذكرى إيفان فرانكو , و إيفان فرانكو كاتب أوكراني عظيم و شخصية إجتماعية بارزة و ديمقراطي ثوري , و عرض على المؤتمر تقرير بعنوان "الشباب الأوكراني و الوضع الراهن للقوميات" , و تولى عرضه دنيسوف و هو إشتراكي ديمقراطي أوكراني و كان يؤيد شعار أوكرانيا المستقلة .

(2) (شلياكى السبل) – مجلة إتحاد الطلاب الأوكرانيين (إتجاه قومي) صدرت في ليفوف إبتداء من أبريل 1913 حتى مارس 1914 .

إنفصال النرويج عن السويد

تناولت روزا لوكسمبورج هذا المثال بالضبط ، و شرعت تعلق عليه على الصورة التالية:

"إن آخر حادث في تاريخ العلاقات الإتحادية (الفيدرالية) ، و نعني به انفصال النرويج عن السويد – و هو الحادث الذي أسرعت الصحافة الاشتراكية الوطنية البولونية و تلففته في حينه (راجع جريدة "نابرتسود" (1) الكراكوفية) باعتباره دليلا مفرحا على ما تتمتع به الميول إلى الانفصال السياسي من قسوة و من صفة تقدمية ، إن هذا الحادث قد تحول فورا إلى برهان قاطع على أن الإتجاه الإتحادي و الانفصال السياسي الذي ينتج عنه لا يعينان إطلاقا التقدم أو الديمقراطية ، فبعد "الثورة" النرويجية المزعومة التي إقتصرت على خلع ملك السويد و على إبعاده عن النرويج ، عمد النرويجيون بكل هدوء إلى تنصيب ملك آخر ، بعد أن رد الإستفتاء بصورة صريحة مشروع إعلان الجمهورية ، و هكذا تبين أن الحدث الذي سماه بعض المعجبين السطحيين بكل حركة قومية و بكل ما يشبه الإستقلال ، "ثورة" ، لم يكن في الحقيقة إلا مظهرا بسيطا من مظاهر الفردية عند الفلاحين و البرجوازيين الصغار ، و من رغبة هؤلاء في أن يكون لهم ، لقاء ما لهم ، ملك "خاص" بهم عوضا عن الملك الذي فرضته عليهم الأرستقراطية السويدية ، فلم يكن لتلك الحركة إذن أي طابع ثوري على الإطلاق ، و يثبت إنفراط عقد الوحدة السويدية النرويجية مرة أخرى إلى أي حد – ، و في هذه الحال أيضا لم يكن الإتحاد الذي كان قائما حتى ذلك الحين إلا تعبيرا صرفا عن مصالح الأسر المالكة و بالتالي شكل من الملكية و الرجعية (بشيغلوند) .

هذا كل ما قالت روزا لوكسمبورج حول هذا الموضوع ! ، و من الواجب الإعتراف بأن من الصعب إيضاح عجز موقفها بأحسن مما فعلت هي ذاتها في المثال المذكور.

لقد كان المقصود و لا يزال معرفة هل من الضروري أن يكون للإشتراكيين الديموقراطيين العاملين في نطاق دولة ذات تركيب قومي مختلط برنامج يعترف بحق تقرير المصير أي الانفصال.

فعلام يدل في هذا المجال مثال النرويج الذي إختارته روزا لوكسمبورج نفسها ؟

إننا نرى كاتبتنا تلف و تدور و تتفنن و تهاجم "نابرتسود" و لكن بدون أن تجيب صراحة على السؤال ، إنها تتحدث عن كل شيء ، كيلا تقول كلمة واحدة في جوهر المسألة ! .

من الثابت أن البرجوازيين النرويجيين الصغار الذين رغبوا في أن يكون لهم ملك خاص بهم لقاء ما لهم و الذين ردوا في الإستفتاء مشروع إعلان الجمهورية ، إن هؤلاء البرجوازيين الصغار قد كشفوا عن ميول تافهة ضيقة الأفق ذميمة جدا , و من الثابت أيضا أن جريدة "نابرتسود" قد أظهرت هي الأخرى ميولا تافهة ضيقة الأفق و ذميمة حين لم تلاحظ هذا الأمر.

و لكن ما شأن هذا كله هنا ؟! .

إذ أن المقصود هو حق الأمم في تقرير مصيرها و موقف البروليتاريا الاشتراكية من هذا الحق , فلماذا تدور روزا لوكسمبورج إذن حول المسألة بدلا من معالجتها ؟! .

هناك مثل يقول : ليس ثمة حيوان في نظر الفأر أقوى من الهر , و على ما يظهر ليس ثمة حيوان في نظر روزا لوكسمبورج أقوى من "الفراك" , و آل "فراك" هذا هو لفظ ودي يطلق على الحزب الاشتراكي البولوني "أي على ما يسمى بالجنح الثوري" , و أن وريقة "نابرتسود" في مدينة كراكوفيا تشاطر ذلك "الجنح" آراءه , و إن الحملات التي شنتها روزا لوكسمبورج على نزعة هذا "الجنح" القومية التي أعمتها إلى درجة غاب معها كل شيء عن بصر كاتبتنا ما عدا "النابرتسود" .

فإذا قالت "النابرتسود" : "نعم" , وجدت روزا لوكسمبورج من واجبها المقدس أن تقول "لا" , دون أن تفكر لحظة واحدة أنها بسلوكها هذا لا تعبر عن إستقلالها آراء "النابرتسود" بل بالعكس تعبر عن تبعيتها المضحكة بالنسبة إلى "الفراك" و عن عجزها عن النظر إلى الأمور نظرة أعمق و أكثر شمولاً – و لو بأقل القليل – من وكر النمل الكراكوفي , صحيح أن "النابرتسود" صحيفة سيئة جدا و ليست ماركسية أبدا و لكن هذا يجب ألا يمنعنا من تحليل مثال النرويج من حيث الجوهر , ما دام إختيارنا قد وقع عليه.

و لكي نحلل هذا المثال على أساس ماركسي , يجب علينا ألا نتوقف عند الصفات السيئة التي يتصف بها هؤلاء أعضاء "الفراك" المرهبين , بل ينبغي أن نقف قبل كل شيء عند الظروف التاريخية الملموسة الخاصة التي رافقت حادث إنفصال النرويج عن السويد و بالتالي , عند الأهداف التي كانت موضوعة أمام البروليتاريا في البلدين أبان ذلك الإنفصال.

إن الروابط الجغرافية و الإقتصادية و اللغوية التي تقرب النرويج من السويد لا تقل قوة عن تلك التي تربط الأمة الروسية بكثرة من الأمم السلافية غير الروسية , و لكن وحدة النرويج و السويد لم تتم بصورة إختيارية مما جعل روزا لوكسمبورج تخطيء عندما تسمى ذلك "إتحادا" , لسبب بسيط هو أنها تجهل ماذا يجب أن تقول , فالملوك هم الذين أعطوا النرويج للسويد أيام الحرب النابوليونية , رغم إرادة النرويجيين فكان على السويديين أن يرسلوا جيوشهم إلى النرويج لإخضاعهم لسلطانهم , و بعد ذلك إستمرت المنازعات بين النرويج و السويد طوال عشرات السنين رغم الإستقلال الذاتي الواسع

للغاية الذي كانت تتمتع به النرويج "إذ كان لها مجلسها النيابي الخاص .. إلخ" فقد كان النرويجيون يطمحون - بكل قوتهم - إلى خلق نير الأرستقراطية السويدية , و قد تم لهم ذلك أخيرا في (أغسطس) عام 1905 , عندما قرر المجلس النيابي النرويجي أن عاهل السويد لم يعد ملكا للنرويج , و جرى إثر ذلك إستفتاء أقر الانفصال التام عن السويد بأكثرية ساحقة "قاربة مائتي ألف مقابل بضع مئات" و بعد بعض التردد سلم السويديين بواقع الانفصال.

إن هذا المثال يبين الميدان الذي يمكن أن تتم فيه حوادث الانفصال بين الأمم , و تتم فيه فعلا في ظل العلاقات الإقتصادية و السياسية الحاضرة , كما يبين لنا أيضا الشكل الذي يرتديه الانفصال أحيانا ضمن نطاق الديمقراطية و الحرية السياسية.

و كل إشتراكي ديموقراطي لم يجرؤ على الإعلان بأنه لا يبالي بقضيتي الحرية السياسية و الديمقراطية (فإذا فعل ذلك , كف بالطبع عن أن يكون إشتراكيا ديموقراطيا) لا يستطيع إنكار أن هذا المثال يبرهن فعلا على أن الواجب الملزم الموضوع أمام العمال الواعين هو القيام بدعاية و تحضير منتظمين متواصلين ليجري حل النزاعات التي يمكن أن يثيرها انفصال الأمم , على طريقة وحيدة هي الطريقة التي حلت بها النزاعات بين النرويج و السويد عام 1905 , لا على "الطريقة الروسية" , و هذا بالضبط ما يعبر عنه مطلب برنامجنا : الإعتراف بحق الأمم في تقرير مصيرها , و لكن روزا لوكسمبورج اضطرت إلى التهرب من هذا الأمر الذي يناقض نظريتها , و لجأت إلى شن حملة عنيفة على تفاهة البرجوازيين النرويجيين الصغار , و على صحيفة "النابرتسود" الكراكوفية , و ما فعلت هذا إلا لأنها كانت تدرك جيدا إلى أي حد يدحض بشكل مطلق هذا الحادث التاريخي أقوالها الزاعمة أن حق الأمم في تقرير مصيرها ما هو إلا شيء "خيالي" أشبه بحق "الأكل في صحن من ذهب" , و أن مثل هذه الأقوال لا تعبر إلا عن إيمان إنتهازي و غرور سخيف باستحالة تغيير نسبة القوى القائمة اليوم بين مختلف قوميات أوروبا الشرقية.

لنتابع قولنا , إن الذي يهمنا قبل كل شيء و أكثر من كل شيء في قضية حرية الأمم في تقرير مصيرها كما في كل قضية أخرى هو حرية البروليتاريا في تقرير مصيرها داخل الأمم , و قد تجنبت روزا لوكسمبورج هذه القضية بتواضع أيضا لأنها شعرت إلى أي حد يناقض "نظريتها" تحليل هذه القضية إستنادا إلى المثال الذي إختارته بنفسها : أي مثال النرويج.

كيف كان و كيف كان يجب أن يكون موقف البروليتاريا في النرويج و السويد من النزاع الذي أثاره الانفصال ؟ , من الواضح أنه كان على الواعين من عمال النرويج بعد إعلان الانفصال أن يصوتوا للجمهورية , و إذا كان هناك من الإشتراكيين من صوت على غير هذه الصورة , فإن ذلك لا يدل إلا على مدى تغلغل إنتهازية البرجوازية الصغيرة الضيقة الأفق أحيانا في الحركة الإشتراكية الأوروبية و هذا أمر لا يختلف فيه إثنان , و نحن لم نتعرض له إلا لأن روزا لوكسمبورج تحاول إخفاء

جوهر القضية بأحاديث خارج الموضوع ، أما فيما يختص بالإنفصال فإننا نجهل ما إذا كان البرنامج الإشتراكي النرويجي قد أوجب على الإشتراكيين الديموقراطيين في النرويج التقيد برأي واحد معين ، و لكن لنفرض أنه لم يفعل و أن الإشتراكيين النرويجيين لم يبتوا في أمر معرفة مدى المجال الذي يفسحه إسقلال النرويج الذاتي أمام حرية النضال الطبقي ، و مدى عرقلة الإحتكارات و المنازعات المتواصلة مع الأرستقراطية السويدية لحرية الحياة الإقتصادية ، و لكن هناك أمر لا جدال فيه ، هو أنه كان على البروليتاريا النرويجية أن تقف ضد تلك الأرستقراطية ، و إلى جانب الديموقراطية الفلاحية النرويجية (مهما بلغ ضيقها البرجوازي الصغير) .

و ماذا عن البروليتاريا السويدية ؟ ، من المعروف أن الملاكين العقاريين السويديين الذين يدعمهم رجال الأكليروس السويدي كانوا يدعون إلى إعلان الحرب على النرويج ، و لما كانت النرويج أضعف كثيرا من السويد ، و كانت قد تعرضت في الماضي للغزو السويدي ، و كانت الأرستقراطية السويدية تتمتع بمنزلة رفيعة جدا في بلادها ، فقد كان في تلك الدعوة خطر كبير ، و في وسعنا المراهنة على أن جماعة الكوكوشكينيين السويدية قد سعت جهدها خلال مدة طويلة إلى إفساد الجماهير السويدية بدعوتها إلى "أن تستعمل بحذر" الشعارات المطاطة حول حرية الأمم في تقرير المصير السياسي ، و بتبيان أخطار "تصدع الدولة" و بالتأكيد لها أن "حرية الشعب" يمكن جمعها مع دعائم الأرستقراطية السويدية كانت تخون قضيتي الإشتراكية و الديموقراطية ، لو أنها لم تحارب عقلية الملاكين العقاريين و جماعة الكوكوشكينيين و سياساتهم بكل ما أوتيت من قوة ، أو أنها لم تدافع فضلا عن مساواة الأمم في الحقوق بصورة عامة (و هو أمر يعترف به الكوكوشكينيين أيضا) ، عن حق الأمم في تقرير مصيرها أي عن حرية النرويج في الإنفصال.

إن التحالف الوثيق بين العمال النرويجيين و السويديين و تضامنهم الأخوي الطبقي التام قد إستفاد من هذا الإعتراف .. إعتراف العمال السويديين بحق النرويجيين في الإنفصال ، فقد إقتنع عمال النرويج بأن عمال السويد ليسوا ملوثين بنزعات التعصب القومي السويدي ، و بأنهم يضعون قضية الأخاء مع أبناء البروليتاريا النرويجية فوق إمتيازات البرجوازية السويدية و الأرستقراطية السويدية ، إن القضاء على الروابط التي فرضها ملوك أوروبا و الأرستقراطية السويدية على النرويج قد زاد من قوة الروابط التي توحد ما بين العمال النرويجيين و السويديين ، و قد برهن العمال السويديين على أنهم سيعرفون – **خلال جميع تقلبات السياسة البرجوازية** – أن عودة النرويج إلى الخضوع للسويديين بالقوة ممكنة تماما ضمن العلاقات البرجوازية ! ، كيف يبقون و يذودون عن المساواة النامية في الحقوق و عن التضامن الطبقي بين عمال الأمتين في النضال ضد البرجوازية السويدية و ضد البرجوازية النرويجية على السواء ؟ .

إن هذا الأمر يرينا فيما يرينا وهن و حتى سخر المحاولات التي يلجأ إليها "الفراك" أحيانا لإستغلال خلافاتنا مع روزا لوكسمبورج في مناهضة الإشتراكية الديمقراطية البولونية , إن "الفراك" ليس حزبا بروليتاريا أو إشتراكيا ، بل هو حزب قومي برجوازي صغير شبيه بنوع بولوني من الإشتراكيين الثوريين , فلم يخطر ببالنا يوما و لا يمكن أن يخطر ببالنا أبدا التوحيد بين الإشتراكيين الديمقراطيين الروس و بين هذا الحزب , و بالعكس لم يوجد قط أحد بيننا – الإشتراكيين الديمقراطيين في روسيا – من "ندم" على التقارب و على الإتحاد مع الإشتراكيين الديمقراطيين البولونيين , و يعود للإشتراكية الديمقراطية البولونية الفضل التاريخي العظيم في أنها أوجدت لأول مرة في بولونيا المشربة بنزعات و أهواء التعصب القومي حزبا ماركسيا حقا (بروليتاريا حقا) , و لكن عظمة فضل الإشتراكيين الديمقراطيين البولونيين لا تعود إلى أن روزا لوكسمبورج نثرت السخافات ضد الفقرة التاسعة من البرنامج الماركسي الروسي ، بل قامت هذه العظمة رغم تلك البادرة المؤسفة. و لاشك أن "الحق في حرية تقرير المصير" لا يتمتع عند الإشتراكيين الديمقراطيين البولونيين بالأهمية التي يتمتع بها عند الإشتراكيين الديمقراطيين الروس , و مفهوم تماما أن يكون نضال الإشتراكيين الديمقراطيين البولونيين ضد البرجوازية البولونية الصغيرة التي أعماها التعصب القومي قد إضطهرهم إلى "تشديد العيار" بحماسة زائدة (و ربما مبالغ فيها قليلا أحيانا) , و لم يخطر ببال أحد من الماركسيين الروس أن ينحى باللائمة على الإشتراكيين الديمقراطيين البولونيين لمعارضتهم في إنفصال بولونيا , و لا يخطئ هؤلاء الإشتراكيين الديمقراطيين إلا حين يحاولون إنكار ضرورة إعتراف برنامج الماركسيين في روسيا بحق تقرير المصير ، كما فعلت روزا لوكسمبورج , و يعني هذا من حيث الجوهر تطبيق العلاقات المفهومة من وجهة النظر الكراكوفية على نطاق جميع شعوب روسيا و جميع أممها بما فيها الأمة الروسية , إن هذا الموقف لحري "بقوميين بولونيين بالمقلوب" لا بإشتراكيين ديمقراطيين في روسيا .. لا بإشتراكيين ديمقراطيين أمميين.

لأن الإشتراكية الديمقراطية الأممية تحرص كل الحرص على الإعتراف بحق الأمم في تقرير مصيرها , و هذا ما سنبحثه فيما يلي .

(1) Naprzod التقدم – المجلة الرئيسية لسان حال الحزب الإشتراكي الديمقراطي في غاليسيه و سيليزيا , صدرت في جراكاو ابتداء من عام 1892 . و كانت هذه الصحيفة تعكس أفكارا قومية للبرجوازية الصغيرة و وصفها لينين بقوله "أنها مجلة رديئة للغاية و ليست ماركسية على الإطلاق" .

قرار المؤتمر الأممي المنعقد في لندن عام 1896

يقول هذا القرار:

"يعلن المؤتمر تأييده لحق جميع الأمم التام في حرية تقرير مصيرها selbstbestimmungssecht و يعرب عن عطفه على عمال كل قطر يقاسي أنيا نير الإستبداد العسكري أو القومي أو غيرهما ، و يدعو المؤتمر عمال جميع هذه الأقطار إلى الإنضمام إلى صفوف العمال الواعين Klassenbewusste أي الواعين لمصالح طبقتهم في العالم أجمع ، للنضال معهم في سبيل التغلب على الرأسمالية العالمية و تحقيق أهداف الاشتراكية الديمقراطية الأممية" .

إن إنتهازيينا .. السادة سيمكوفسكي و ليبمان و يوركيفيتش , يجهلون بكل بساطة هذا القرار كما ذكرنا آنفا , و لكن روزا لوكسمبورج تعرفه و تورد نصه الكامل و قد تضمن العبارة ذاتها التي وردت في برنامجنا : عبارة "حرية تقرير المصير" , قد يتساءل المرء : كيف عملت روزا لوكسمبورج لإزالة تلك العقبة التي تعترض طريق نظريتها الأصلية ؟ .

الجواب بسيط جدا : إن مركز الثقل قائم هنا في القسم الثاني من القرار .. طابعه البياني .. لا يمكن الإستشهاد به إلا بإساءة فهمه ! .

إن عجز كاتبتنا و بلبلتها يثيران الدهشة حقا ، فلا يشير عادة إلى الطابع البياني للنقاط الديمقراطية و الاشتراكية المنسجمة من البرنامج إلا الإنتهازيون الذين يتجنبون تحت عامل الخوف كل جدل صريح ضدها , فلم يكن من قبيل الصدفة إذن أن تجد روزا لوكسمبورج نفسها هذه المرة في رفقة غير مشرفة مع السادة سيمكوفسكي و ليبمان و يوركيفيتش و أمثالهم , إن روزا لوكسمبورج لا تجرؤ على القول صراحة ما إذا كانت تعتبر هذا القرار خاطئا أم صائبا , إنها تلف و تدور و تتهرب كأنها تعتمد على سهو أو جهل يأخذان القارئ الذي قد ينسى الشق الأول من القرار حين وصوله إلى الشق الثاني ، أو الذي لم يسمع شيئا عن المناقشات التي جرت في الصحافة الاشتراكية قبل مؤتمر لندن.

على أن روزا لوكسمبورج تخطئ جدا إذا كانت تظن أن من اليسير عليها أن تدوس بهذه السهولة أمام عمال روسيا الواعين قرار الأممية الذي يعالج قضية مبدئية هامة دون أن تكلف نفسها حتى عناء تحليله بروح النقد.

لقد إنعكست وجهة نظر روزا لوكسمبورج إثناء المناقشات التي سبقت إنعقاد مؤتمر لندن ، و بخاصة في مجلة الماركسيين الألمان "دي نوية تساييت die neue zeit" ، إلا أن وجهة النظر هذه أخفقت في الواقع أمام الأممية ، هذا هو جوهر القضية الذي ينبغي ألا يغرب أبدا عن بال القارئ الروسي على الأخص.

لقد دارت المناقشات حول قضية إستقلال بولونيا ، و كان هناك ثلاث وجهات نظر:

(1) وجهة نظر جماعة "الفراك" الذين تكلم بإسمهم هيكير ، و كان هؤلاء يريدون أن تعترف الأممية في برنامجها بمطلب إستقلال بولونيا ، فلم يقبل هذا الإقتراح ، و أخفقت وجهة النظر هذه أمام الأممية.

(2) وجهة نظر روزا لوكسمبورج القائلة بالألا يطالب الاشتراكيون البولونيون بإستقلال بولونيا ، و من وجهة النظر هذه لم يكن من الممكن أن يتناول الكلام حق الأمم في تقرير المصير ، فأخفقت هي أيضا أمام الأممية.

(3) وجهة النظر التي أبداها و تمعق في شرحها كارل كاوتسكي أكثر من غيره حين رد على روزا لوكسمبورج مظهرا الطابع "الوحيد المجانب" في نظرتها المادية ، و تبين من وجهة النظر هذه ، أن الأممية لا يمكنها في الوقت الحاضر أن تضع لنفسها برنامجا يطالب بإستقلال بولونيا ، إلا أن الاشتراكيين البولونيين لهم ملء الحق ، كما قال كاوتسكي في وضع هذا المطلب فلا شك أن من الخطأ في نظر الاشتراكيين تجاهل مهمات التحرر الوطني في ظروف الإضطهاد القومي.

و هكذا تضمن قرار الأممية النقاط الرئيسية الأساسية التي جاءت في وجهة النظر هذه : إعترافا صريحا إطلاقا لا يحتمل أي تأويل خاطيء بحق جميع الأمم التام في حرية تقرير مصيرها من جهة ، و دعوة لا تقل صراحة إلى العمال لتحقيق الوحدة الأممية في نضالهم الطبقي من جهة أخرى.

و في إعتقادنا أن هذا القرار صائب كل الصواب و هو الذي يضع بترابط قسميه الذي لا تنفصم عراه على وجه الضبط أمام بلدان أوروبا الشرقية و آسيا في مطلع القرن العشرين الخطة الصحيحة الوحيدة التي ينبغي على السياسة الطبقيّة البروليتارية أن تنتهجها في مسألة القوميات.

فلنتوسع الآن قليلا في بحث وجهات النظر الثلاث السالفة:

من المعروف أن كارل ماركس و فريدريك إنجلز كانا يعتبران تأييد مطلب إستقلال بولونيا تأييدا فعالا قويا ، واجبا إلزاميا على الحركة الديمقراطية كلها في أوروبا الغربية ، و بالأحرى على الحركة الاشتراكية الديمقراطية , و كانت وجهة النظر هذه في السنوات الأربعين و الستين من القرن الماضي أي في عهد الثورة البرجوازية في النمسا و ألمانيا و عهد "الإصلاح الفلاحي" في روسيا صحيحة و صائبة جدا ، بل كانت وجهة النظر الديمقراطية المنسجمة الوحيدة و البروليتارية الوحيدة , و طالما كانت الجماهير الشعبية في روسيا و في معظم البلدان السلافية لا تزال مستغرقة في سبات عميق ، و طالما لم تكن الحركات الديمقراطية الجماهيرية المستقلة قد برزت بعد في تلك البلدان ، فقد كانت حركة التحرر البولونية التي قام بها النبلاء تتعاضد أهمية و تحتل مكانا بارزا ليس من وجهة نظر الديمقراطية الروسية أو السلافية فحسب بل الديمقراطية الأوروبية ككل .

و لكن إذا كانت وجهة نظر ماركس هذه صحيحة و صائبة تماما بالنسبة إلى ظروف الثلث الثاني أو الربع الثالث من القرن التاسع عشر فأنها فقدت صحتها على تخوم القرن العشرين , فثمة حركات ديمقراطية مستقلة .. بل حركة بروليتارية مستقلة قد برزت إلى حيز الوجود في معظم الأقطار السلافية و حتى في قطر من أكثر الأقطار السلافية تأخرا هو روسيا , و زالت بولونيا النبلاء لتقوم بولونيا الرأسماليين , فكان لابد لبولونيا في هذه الظروف من أن تفقد أهميتها الثورية الإستثنائية , فلما حاول الحزب الاشتراكي البولوني (جماعة "الفراك" اليوم) أن يثبت "في عام 1896" وجهة نظر ماركس الموضوعية لغير تلك الحقبة ، كان موقفه هذا إنما يعني إستغلال نصوص الماركسية ضد روح الماركسية (أي الوعي و الفكر الماركسي) , و لهذا يكون الاشتراكيون الديمقراطيون البولونيون محقين تماما في وقوفهم في وجه إندفاعات التعصب القومي التي إنجرت في تيارها البرجوازية الصغيرة البولونية ، و في تبيانهم الأهمية الثانوية التي تتمتع بها مسألة القوميات بالنسبة إلى العمال البولونيين ، و في تأسيسهم حزبا بروليتاريا صرفا لأول مرة في بولونيا ، و في إعلانهم مبدأ على جانب عظيم من الأهمية هو مبدأ التحالف الأوثق بين العمال البولونيين و الروس في نضالهم الطبقي.

و لكن هل يعني ذلك أنه بإمكان الأهمية في مطلع القرن العشرين ألا تعترف لأوروبا الشرقية و آسيا بضرورة مبدأ حرية تقرير مصير الأمم السياسي و بحقها في الانفصال ؟ , إن سلوكا كهذا هو أكبر حماقة .. و هو يعني (نظريا) الإعتراف بأن التحول البرجوازي الديمقراطي قد تم نهائيا في تركيا و روسيا و الصين و يعتبر (عمليا) بمثابة موقف إنتهازي تجاه الحكم المطلق.

كلا , ذلك أن أوروبا الشرقية و آسيا تعيشان اليوم في عهد بدء نشوب الثورات البرجوازية الديمقراطية ، و عهد إنبثاق الحركات القومية و إحتدامها ، و عهد ظهور الأحزاب البروليتارية المستقلة ، و لذا فإن المهمة الملقة اليوم على عاتق هذه الأحزاب في مجال السياسة القومية يجب أن تكون مزدوجة : أولها الإعتراف بحق حرية تقرير المصير لجميع الأمم لأن التحول البرجوازي

الديموقراطي لم ينته بعد ، و لأن الديموقراطية العمالية تدافع عن مساواة الأمم في الحقوق دفاعا جديا صادقا مستمرا لا يشبه في شيء دفاع الليبراليين و الكوكوشكينيين عنها ، و ثانيها الإتحاد الأوثق الذي لا إنفصام له بين بروليتاريي جميع أمم الدولة الواحدة في نضالهم الطبقي خلال جميع أحداث التاريخ و خلال جميع التعديلات التي تجريها البرجوازية على حدود الدول.

ففي هذه المهمة المزدوجة التي يضعها قرار الأممية الصادر في عام 1896 أمام البروليتاريا ، و هذه هي المبادئ التي قام عليها قرار إجتماع الماركسيين في روسيا الذي إنعقد في صيف عام 1913 ، هناك من يجد "تناقضا" في إعتراف الفقرة الرابعة من ذلك القرار بحق حرية تقرير المصير بحق الانفصال ، و في كونها "تمنح" كما يبدوا التعصب القومي أقصى مجال (الحقيقة أن الإعتراف بحق جميع الأمم في تقرير مصيرها يتضمن حدا أقصى من الديموقراطية و حدا أدنى من التعصب القومي) .

في حين أن الفقرة الخامسة من ذلك القرار تحذر العمال من شعارات التعصب القومي التي تلقيها كل برجوازية و تدعو إلى وحدة عمال جميع الأمم ، و إندماجهم في منظمات بروليتارية أممية متحدة ، و لكن العقول السطحية وحدها هي التي يمكن لها أن تجد في هذا شيئا من "التناقض" ، تلك العقول التي تعجز مثلا عن إدراك السبب الذي جعل قضية وحدة طبقة البروليتاريا و تضامنها في السويد و النرويج تستفيد من دفاع العمال السويديين عن حرية النرويج في الانفصال و في تأليف دولة مستقلة .

كارل ماركس الطوبوي و روزا لوكسمبورج العملية

إن روزا لوكسمبورج التي تعلن أن إستقلال بولونيا "طوبوي" و تكرر ذلك حتى التهمة تهتف بسخرية : لم لا يطالب بإستقلال إيرلندا ؟

لا ريب أن روزا لوكسمبورج "العملية" تجهل ما كان عليه موقف ماركس من إستقلال إيرلندا , فيجدر بنا التوقف إذن عند هذه النقطة لكي نبين كيف ينبغي تحليل مطلب ملموس من مطالب الإستقلال الوطني من وجهة نظر ماركسية حقا لا إنتهازية.

كان من عادة ماركس على حد قوله أن "يفحص أسنان" معارفه من الإشتراكيين لكي يتأكد من درجة وعيهم و صلابة عقيدتهم , و قد تعرف ماركس إلى لوباتين , فكتب إلى إنجلز في 5 يوليو 1870 يطري هذا الإشتراكي الروسي الشاب أيما إطراء و لكنه أضاف قائلا:

"و لكن فيه نقطة ضعف : بولونيا , حول هذه النقطة يتحدث لوباتين تماما كما

يتحدث إنجليزي – و لنقل دستوري إنجليزي من المدرسة القديمة – بصدد إيرلند "

و يسأل ماركس إشتراكيا من أمة مضطهدة عن موقفه من الأمة المضطهدة , فيكتشف فورا العيب المشترك بين إشتراكيي الأمتين السانديتين (الإنجليزية و الروسية): عدم فهم واجباتهم الإشتراكية أزاء الأمم المضطهدة , ترديد و إجتراح الأوهام المستقاة من برجوازية "الأمة الكبيرة السائدة" .

قبل الإنتقال إلى بيانات ماركس الإيجابية بصدد إيرلندا , ينبغي إبداء التحفظ التالي و هو أن ماركس و إنجلز تناولا مسألة القوميات عامة بروح إنتقادي صارم و قدرا أهميتها وفقا للأوضاع التاريخية , فهكذا مثلا كتب إنجلز إلى ماركس في 23 مايو 1851 أن دراسة التاريخ قادتته إلى إستنتاجات مفعمة بالتشاؤم فيما يتعلق ببولونيا , و أن ليس لبولونيا سوى أهمية مؤقتة تدوم فقط حتى الثورة الزراعية في روسيا , إن دور البولونيين في التاريخ كان عبارة عن "حماقات جريئة" , "لا يمكن الإفتراض لحظة أن تمثل بولونيا التقدم تمثيلا موفقا , حتى تجاه روسيا وحدها , أو أن تكون لها أية أهمية تاريخية" , ففي روسيا من عناصر الحضارة و التعليم و الصناعة و البرجوازية أكثر مما في بولونيا النبلاء النائمة , ما هي وارسو و كراكوفيا إلى جانب بطرسبورج و موسكو و أوديسا ؟! , فإن إنجلز لا يعتقد بنجاح إنتفاضات النبلاء البولونيين.

و لكن جميع هذه الأفكار التي تنم عن عبقرية بالغة ، لم تمنع إنجلز و ماركس مطلقا من إبداء عطفهما الكبير على الحركة البولونية ، بعد إثني عشر عاما حين كانت روسيا لا تزال تغط في نومها و حين كانت بولونيا في غليان.

ففي 1864 ، حين كان ماركس يدبج رسالة الأمامية كتب إلى إنجلز (4 نوفمبر – 1864) أنه ينبغي له أن يكافح ميول التعصب القومي عند مازيني ، و قد كتب ماركس يقول : "عندما أتطرق في الرسالة إلى السياسة الأمامية ، إنما أعني البلدان لا القوميات ، و أفصح روسيا لا دولا أقل شأنًا" ، و هو لا يشك في أن مسألة القوميات لا تحتل سوى أهمية ثانوية بالنسبة إلى "المسألة العمالية" ، و لكن نظريته بعيدة عن تجاهل الحركات القومية بعد السماء عن الأرض.

و جاء عام 1866 ، فكتب ماركس إلى إنجلز بصدد "زمرة برودون" في باريس التي تعلن أن القوميات أمر أخطر و تهاجم بسمارك و غاريبالدي ، أن هذا التكتيك بوصفه جدلا ضد الشوفينية مفيد و يمكن تبريره ، و لكن عندما يعتقد أتباع برودون (الذين ينتمي إليهم أيضا صديقي الطيبان هنا ، لافارج و لونجه) بأن كل أوروبا تستطيع و يجب أن تبقى قاعدة على مؤخرتها بكل هدوء و سكونة بانتظار أن يقضي الأسياذ في فرنسا على الجهل و البؤس .. فأنهم سخفاء ، (رسالة 7 – يونيو – 1866) .

و في 20 يونيو 1866 ، كتب ماركس يقول:

" أمس جرت مناقشات في مجلس الأمامية حول الحرب القائمة .. و قد تمركزت المناقشات كما كان ينبغي توقع ذلك حول مسألة "القوميات" و موقفنا منها .. أن ممثلي "فرنسا الفتية" غير العمال قدموا وجهة النظر التالية : و هي أن كل قومية و الأمة نفسها هما من الأوهام البائدة ، هذه شتير نيرية برودونية ... ينبغي للعالم بأسره أن ينتظر نضوج الفرنسيين ليقوموا بالثورة الإجتماعية .. لقد ضحك الإنجليز كثيرا عندما قلت في مستهل خطابي أن صديقنا لافارج و الآخرين الذين ألغوا القوميات يخاطبوننا بالفرنسية أي بلغة لا يفهمها تسعة أعشار المجتمعين ، ثم ألمحت إلى أن لافارج دون أن يدرك ما يقول ، يفهم كما يبدو من إنكار القوميات إمتصاصها من قبل الأمة المثالية ، الأمة الفرنسية."

و الإستنتاج واضح من كل ملاحظات ماركس الإنتقادية هذه : إن الطبقة العاملة هي آخر من يجعل من مسألة القوميات صنما للعبادة ، لأن تطور الرأسمالية لا يدفع جميع الأمم حتما إلى الحياة المستقلة ، و لكن مادامت الحركات القومية الجماهيرية قد ظهرت فالنفور منها و رفض مساندة ما هو

تقدمي فيها إنما يعنيان بالفعل الإستسلام لأوهام التعصب القومي : أي أن المرء يقر بأن "أمته" هي (الأمة المثالية) أو كما نضيف من جانبنا الأمة التي تتمتع وحدها دون غيرها بامتياز بناء دولة .
و لكن لنعد إلى مسألة إيرلندا.

إن موقف ماركس في هذه المسألة وارد أشد ما يكون وضوحا في المقتطفات التالية من رسائله:

" لقد حاولت جهدي بجميع الوسائل إثارة العمال الإنجليز للتظاهر في سبيل تأييد الحركة الفينيانية .. فيما مضى ، كنت أعتبر انفصال إيرلندا عن إنجلترا أمرا مستحيلا ، أما اليوم فأني أعتبر هذا الانفصال أمرا محتوما و لو أدى الأمر بعد الانفصال إلى الإتحاد الفيدرالي " هكذا كتب ماركس إلى إنجلز في رسالة بتاريخ 2 نوفمبر 1867.

و في رسالة بتاريخ 30 نوفمبر من السنة نفسها أضاف ماركس قائلا:

" بم ينبغي لنا أن ننصح العمال الإنجليز ؟ إنني أرى أنه يجب عليهم أن يجعلوا من (فسخ) الإتحاد (إتحاد إيرلندا مع إنجلترا ، أي انفصال إيرلندا عن إنجلترا) نقطة من نقاط برنامجهم أي بالإختصار التمسك بمطلب عام 1783 ، و لكن بعد جعله ديموقراطيا و بعد تكييفه وفقا للأوضاع الحالية ، ذلك هو الشكل الشرعي الوحيد لتحرير إيرلندا، و هو بالتالي الشكل الوحيد الذي يمكن أن يتبناه برنامج حزب إنجلزي ، و ستبين التجربة فيما بعد إذا كان مجرد الإتحاد الشخصي البسيط بين البلدين يمكن أن يدوم زمنا طويلا.

إن ما يحتاجه الإيرلنديون هو:

(1) الحكم الذاتي و الإستقلال عن إنجلترا .

(2) ثورة زراعية .

و لما كان ماركس قد أولى المسألة الإيرلندية أهمية هائلة ، فقد كان يلقي في إجتماعات إتحاد العمال الألمان تقارير بهذا الموضوع تدوم ساعة و نصف الساعة ، (رسالة 17 ديسمبر 1867) .

و يلاحظ إنجلز في رسالة له بتاريخ 20 – نوفمبر – 1868 "الحقد السائد بين العمال الإنجليز على الإيرلنديين" ، و بعد ما يقرب من سنة (24 – أكتوبر 1869) عاد إنجلز إلى الموضوع نفسه فكتب يقول : "ليس بين إيرلندا و روسيا سوى خطوة واحدة" .. إن تاريخ إيرلندا يبين أية مصيبة تحل بشعب إذا أستعبد شعبا آخر ، إن مصدر الخسة الإنجليزية كلها هو إيرلندا ، و يتعين علي أيضا أن

أدرس عهد كروموويل , و لكن في مطلق الأحوال لا جدال أبدا في نظري في أن الأمور كانت قد سارت في إتجاه آخر في إنجلترا ذاتها , لو لم تقض الضرورة بإخضاع إيرلندا عسكريا و بخلق أرستقراطية جديدة .

و للمناسبة ننوه برسالة ماركس إلى إنجلز بتاريخ 18 (أغسطس) 1869:

" لقد أضرب العمال البولونيين في بوزنان و نجحوا في إضرابهم بفضل تأييد رفاقهم البرلينييين , إن هذا النضال ضد "صاحب السيادة الرأسمال" - **حتى بشكله الأدنى** , الذي يتخذ صورة الإضراب - سيضع حدا للأوهام القومية بصورة أجدى مما تفعله الخطب الطنانة حول السلم التي ترد على لسان السادة البرجوازيين " .

و تتضح مما يلي السياسة التي إتبعها ماركس إزاء المسألة الإيرلندية في داخل الأهمية : في 18 (نوفمبر) 1869 كتب ماركس إلى إنجلز أنه ألقى خطابا في مجلس الأهمية دام ساعة و ربع الساعة حول موقف الوزارة البريطانية من مسألة العفو الإيرلندي و إنه إقترح مشروع القرار التالي:

"لقد تقرر:

إن السيد جلاستون , في جوابه على المطالب الإيرلندية بإطلاق سبيل الوطنيين الإيرلنديين , يهين الأمة الإيرلندية قصدا و عمدا .

أنه يعلق العفو السياسي على شروط مهينة سواء لضحايا الحكومة الخاطئة أم للشعب الذي تمثله هذه الحكومة .

إن جلاستون المقيد بوضعه الرسمي قد حيا علنا و رسميا تمرد أنصار الإسترقاق الأميركيين , و يحال اليوم دعوة الشعب الإيرلندي إلى الأخذ بمبدأ الطاعة العمياء .

إن مجمل سياسته إزاء قضية العفو الإيرلندي مظهر جلي من مظاهر "سياسة الفتح" التي أتاح شجبها و فضحها , لجلاستون أن يقلب وزارة خصومه التوريز (المحافظين) .

أن يعرب المجلس العام لجمعية الشغيلة العالمية عن إعجابه بالجرأة و الصلابة و علو الهمة التي يخوض بها الشعب الإيرلندي حملته في سبيل العفو .

إنه ينبغي إبلاغ هذا القرار إلى جميع فروع جمعية الشغيلة العالمية و إلى جميع المنظمات العمالية الأوروبية التي لها صلات بالجمعية".

و في 10 (ديسمبر) 1869 كتب ماركس يقول إن التقرير الذي يعده لمجلس الأممية حول المسألة الإيرلندية سيوضع على النحو التالي:

" لنطرح جانبا كل لغو (أممي) و (إنساني) حول (إنصاف إيرلندا) لأن الأمر بديهي بحد ذاته في مجلس الأممية فإن مصالح الطبقة العاملة الإنجليزية المباشرة المطلقة توجب قطع صلاتها الحالية مع إيرلندا , و ذلك هو أعمق إقتناعي المبني على أسباب لا أستطيع تبينها كليا للعمال الإنجليز أنفسهم , لقد إعتقدت طويلا أن بالإمكان دك النظام الإيرلندي بفضل نهوض الطبقة العاملة الإنجليزية , و قد دافعت دائما عن هذا الرأي في جريدة "نيويورك تريبيون" [_جريدة أمريكية تعاون معها](#) [ماركس زمننا طويلا](#) , غير أن دراسة المسألة بمزيد من التعمق أقنعتني بالعكس , إن الطبقة العاملة الإنجليزية لن تتمكن من القيام بشيء إذا لم تتخلص من إيرلندا ... إن جذور الرجعية الإنجليزية في إنجلترا قائمة في إستعباد إيرلندا".

و الآن لابد أن تكون سياسة ماركس في المسألة الإيرلندية قد إتضحت تماما للقارئ , فإن ماركس "الطوبوي" كان "غير عملي" إلى حد أنه يطالب بفصل إيرلندا , الأمر الذي لم يتحقق حتى بعد مضي نصف قرن.

فمن أين تنبع إذن سياسة ماركس هذه و هل كانت خاطئة ؟

في بادئ الأمر أعتقد ماركس أن الحركة العمالية في قلب الأمة المضطهدة , لا الحركة القومية في قلب الأمة المضطهدة هي التي ستحرر إيرلندا , و لم يجعل ماركس الحركات القومية مفهوما مطلقا , لأنه كان يعرف أن إنتصار الطبقة العاملة هو وحده الذي يستطيع أن يحرر جميع القوميات تحريرا تاما , فإنه لمن المستحيل أن يأخذ المرء مسبقا بالحسبان جميع الصلات المتبادلة الممكنة بين الحركات التحريرية البرجوازية في الأمم المضطهدة و بين الحركة التحريرية البروليتارية في الأمة المضطهدة و تلك قضية تجعل بالضبط مسألة القوميات في روسيا الحالية بمثل هذه الدرجة من الصعوبة .

و لكن الظروف تطورت بشكل وقعت معه الطبقة العاملة الإنجليزية مدة طويلة نسبيا من الزمن تحت تأثير الليبراليين و سارت في ذيلهم , و فقدت دورها القيادي بفضل سياسة عمالية ليبرالية , أما الحركة التحريرية البرجوازية في إيرلندا فقد أشدت ساعدها و إتخذت أشكالا ثورية , فإذا ماركس يعيد النظر في رأيه و يصلحه "أنها لمصيبة على شعب أن يستعبد شعبا آخر".

إن الطبقة العاملة الإنجليزية لن تتحرر ما لم تتحرر إيرلندا من النير الإنجليزي ، إن إستعباد إيرلندا يوطد الرجعية في إنجلترا و يغذيها (كما يغذي الرجعية في روسيا إستعبادها لجملة من الأمم) .
و هكذا فإن ماركس حين يحمل الأهمية على إتخاذ قرار بالعطف على "الأمة الإيرلندية" .. على "الشعب الإيرلندي" ، يوصي في الوقت نفسه بإنفصال إيرلندا عن إنجلترا ، "و لو أدى الأمر بعد الانفصال إلى الإتحاد" .

فما هي المقدمات النظرية لإستنتاج ماركس هذا ؟ ، كانت الثورة البرجوازية في إنجلترا بوجه عام قد إنتهت منذ زمن بعيد ، و لكنها لم تنته بعد في إيرلندا ، فإن إصلاحات الليبراليين الإنجليز تهيئها اليوم فقط بعد مضي نصف قرن ، فلو قضي على الرأسمالية في إنجلترا بالسرعة التي توقعها ماركس بادئ ذي بدئ ، لما كان ثمة مجال في إيرلندا لقيام حركة قومية شاملة برجوازية ديموقراطية ، و لكن لما كانت هذه الحركة قد قامت فقد نصح ماركس العمال الإنجليز بمساندتها بدفعها دفعا ثوريا ، و بالسير بها حتى النهاية حرصا على مصلحة حريتهم بالذات.

من المؤكد أن العلاقات الإقتصادية بين إيرلندا و إنجلترا كانت في ستينيات القرن الماضي أكثر وثوقا مما هي عليه بين روسيا و بولونيا و أوكرانيا ... إلخ ، فكان واضحا للعيان أن انفصال إيرلندا كان ذا طابع "غير عملي" ، "غير قابل للتحقيق" (على الأقل بسبب الأوضاع الجغرافية و كذلك بسبب جبروت إنجلترا الإستعماري الهائل) ، فإن ماركس الذي كان مبدئيا ضد النزعة الإتحادية قد وافق في هذه الحالة الخاصة على الإتحاد شرط أن يتم تحرير إيرلندا بالسبيل الثوري لا الإصلاحية بحركة تقوم بها الجماهير الشعبية الإيرلندية بمساندة الطبقة العاملة الإنجليزية و ليس ثمة سبيل إلى الشك في أن حلا كهذا فقط لهذه القضية التاريخية كان يناسب مصالح البروليتاريا على خير وجه و يجعل بالتطور الإجتماعي.

غير أن الأمور سارت على نحو آخر ، فقد تبين أن الشعب الإيرلندي و البروليتاريا الإنجليزية كانا ضعيفين ، فإن القضية الإيرلندية تحل اليوم فقط أثر مساومات حقيرة بين الليبراليين الإنجليز و البرجوازية الإيرلندية (و مثال أولستر يبين مدى الصعوبة) و ذلك عن طريق إصلاح زراعي (مع دفع تعويض) و حكم ذاتي (لا يزال غير مطبق حتى الآن) فما معنى هذا؟ ، كل ما ينجم من هذا أن ماركس وإنجلز كانا "طوباويين" و أنهما كانا يصوغان مطالب قومية "غير قابلة للتحقيق" ، و أنهما تأثرا بالقوميين البرجوازيين الصغار الإيرلنديين (و طابع حركة "الفينيان" البرجوازي الصغير لا يقبل الجدل) ... إلخ .

كلا ، ففي المسألة الإيرلندية أيضا سار ماركس و إنجلز على سياسة بروليتارية منسجمة متماسكة الحلقات إلى النهاية .

تربي الجماهير فعلا بروح الديمقراطية و الاشتراكية , و هذه السياسة وحدها كانت قادرة على أن توفر على إيرلندا كما على إنجلترا تأخر نصف قرن في تحقيق التحويلات الضرورية ، و أن تعصم هذه التحويلات من التشويه الذي ألحقه بها الليبراليون في سعيهم إلى إرضاء الرجعية .

إن سياسة ماركس و إنجلز في قضية إيرلندا قد أعطت أعظم مثال ، ما يزال يحتفظ حتى الآن بأهمية عملية هائلة على السلوك الذي ينبغي أن تنهجه بروليتاريا الأمم المضطهدة أزاء الحركات القومية ، و قد كانت سياستهما هذه تحذيرا مما يبيده التافهون الضيقوا الأفق على إختلاف بلدانهم و ألوانهم و لغاتهم من "مبادرة ذليلة" لكي يطلقوا صفة "طوبوي" على كل تعديل في حدود دول أقيمت بواسطة العنف و إمتيازات الملاكين العقاريين و البرجوازية لأمة من الأمم .

فإذا لم تتبنى البروليتاريا الإيرلندية و البروليتاريا الإنجليزية سياسة ماركس و تجعلا من إنفصال إيرلندا شعار لهما لكان ذلك من قبلهما من شر تيارات الإنتهازية و نسيانا لمهمتهما الديمقراطية و الاشتراكية ، و تنازلا أمام الرجعية و البرجوازية الإنجليزيتين .

برنامج عام 1903 و مصفوه

أصبحت اليوم محاضر مؤتمر عام 1903 ، الذي أقر برنامج الماركسيين في روسيا ، من الوثائق النادرة جدا ، و لذا فإن الأكثرية الكبرى من المناضلين الحاليين في حركة العمال تجهل الأسباب التي من أجلها وضعت مختلف نقاط هذا البرنامج (لا سيما و أن ليس جميع الكتابات الخاصة به تتمتع بنعم العلنية ...) ، و لهذا فمن الضروري أن ندرس كيف حلل مؤتمر عام 1903 هذه القضية التي تهمنا.

و نلاحظ في بادئ الأمر ، أن الكتابات الاشتراكية الديمقراطية الروسية التي تبحث في "حق الأمم في تقرير مصيرها" تدل بوضوح رغم قتلها على أن معنى هذا الحق كان يفهم دائما كحق الانفصال ، و أن السادة سيمكوفسكي و ليبمان و يوركيفتش و أضرابهم الذين يشكون في ذلك و يصرحون بأن الفقرة التاسعة "ينقصها الوضوح" ... إلخ ، لا يتحدثون عن هذا إلا بسبب جهلهم الفاضح أو لامبالاتهم ، فمنذ عام 1902 دافع بليخانوف في جريدة "زاريا" عن مبدأ "حق تقرير المصير" الوارد في مشروع البرنامج و كتب يقول أن هذا المطلب الذي كان غير إجباري بالنسبة إلى الديموقراطيين البرجوازيين هو « إجباري بالنسبة إلى الاشتراكيين الديموقراطيين » ، ثم أضاف قوله: « فلو أهملناه و خشينا من الإفصاح عنه خوفا من صدم الأوهام القومية لدى مواطنينا من أبناء القبيلة الروسية لكان نداء "يا عمال العالم إتحدوا" نفاقا مخجلا في أفواهنا » (1) و هذا وصف موفق جدا في صالح البرهان الأساسي الذي يدعم النقطة التي نببحثها و وصف موفق إلى حد أن ليس من باب الصدفة أن أهمله نقاد برنامجنا الذين نسوا نسبهم و ما زالوا يهملونه وجلين ، فإن التخلي عن هذه النقطة مهما كانت الدوافع التي يمكن التذرع بها معناه في الواقع تراجع مخجل أمام نزعة التعصب القومي الروسي ، و لكن لماذا نقول الروسي مادمننا نتكلم عن حق جميع الأمم في تقرير مصيرها ؟ ، إننا نقول ذلك لأن المراد هنا هو الانفصال عن الروس.

إن مصلحة "إتحاد البروليتاريا" مصلحة تضامنها الطبقي تتطلب الاعتراف بحق الأمم في الانفصال ، و هذا ما إعترف به بليخانوف منذ إثني عشر عاما في العبارات التي ذكرناها ، و لو أن أصحابنا الإنتهازيين فكروا فيها مليا لما تفوهوا في أغلب الظن بذلك السيل من الحماقات حول حرية تقرير المصير.

كانت معظم الأعمال في مؤتمر عام 1903 الذي صودق فيه على مشروع البرنامج ، هذا الذي دافع عنه بليخانوف تجري في "لجنة البرنامج" ، التي لم تسجل محاضرها لسوء الحظ.

و لكن هذه المحاضر كان يمكن أن تفيدنا كثيرا فيما يتعلق بهذه النقطة بالضبط , و ذلك لأن مندوبي الإشتراكيين الديموقراطيين البولونيين فارتسافسكي و هانيسكي حاولا في إجتماعات تلك اللجنة دون سواها أن يدافعا عن وجهات نظرهما و أن يعارضا الإعتراف بحق حرية تقرير المصير.

فإن القارئ الذي يرغب في المقارنة بين براهينهما الواردة في خطاب فارتسافسكي و في التصريح المشترك الذي أدلى به مع هانيسكي (راجع الصفحات 134 – 135 و 388 – 390 من المحاضر) و بين البراهين التي قدمتها روزا لوكسمبورج في مقالها البولوني الذي حللناه آنفا ، يلاحظ التشابه التام بين هذه الحجج.

و ماذا كان موقف لجنة المؤتمر في المؤتمر الثاني من تلك الحجج حيث حمل بليخانوف أكثر من غيره على الماركسيين البولونيين ؟ , لقد وقفت منهما موقف السخرية اللاذعة , و قد بدت بجلاء و وضوح حماسة الإقتراح الذي يدعو ماركسيي روسيا أن يطرحوا جانبا الإعتراف بحق الأمم في تقرير مصيرها إلى درجة أن الماركسيين البولونيين لم يجرؤوا حتى على ترديد براهينهم أمام هيئة المؤتمر العمومية , فغادروا بعد أن إقتنعوا بياس موقفهم أمام على هيئة للماركسيين من روس و يهود و جورجيين و أرمن.

و لا شك أن هذا الحادث التاريخي يتمتع بأهمية كبيرة جدا في نظر كل إمرء يحرص صادقا على برنامجه هو , إن تحطيم حجج الماركسيين البولونيين تحطيمًا تامًا في جلسات لجنة البرنامج في المؤتمر و عدولهم عن إبداء أي محاولة للدفاع عن آرائهم أمام هيئة المؤتمر العامة ، أمران لهما دلالة عميقة جدا , و ليس من باب الصدفة أن روزا لوكسمبورج لجأت إلى السكوت عن هذا بتواضع في مقالها عام 1908 , و يظهر أن ذكريات المؤتمر كانت تزعجها كثيرا و قد تجنبت الكلام أيضا عن ذلك الإقتراح السخيف التعس الذي قدمه فارتسافسكي و هانيسكي عام 1903 بإسم جميع الماركسيين البولونيين ، و طلبا فيه تعديل الفقرة التاسعة من البرنامج و الذي لم تجرؤ و لن تجرؤ روزا لوكسمبورج و لا غيرها من الإشتراكيين الديموقراطيين البولونيين على ترديده.

و لكن إذا كانت روزا لوكسمبورج قد لزمت الصمت حول هذه الأمور لكي تستر الهزيمة التي منيت بها عام 1903 ، فإن الذين يهتمون بتاريخ حزبهم سيسعون إلى معرفة تلك الأمور و إلى التفكير مليا في أهميتها.

كتب أصدقاء روزا لوكسمبورج إلى المؤتمر عام 1903 عندما غادروه قائلين :

« إننا نقترح أن تصاغ الفقرة السابعة من مشروع البرنامج (التي أصبحت اليوم الفقرة التاسعة) على الشكل التالي : الفقرة السابعة – مؤسسات تضمن حرية التطور الثقافي التامة لجميع الأمم التي تؤلف الدولة» (صفحة 390 من المحاضر).

و هكذا يتبين أن الماركسيين البولونيين كانوا يبدون يومئذ فيما يتعلق بقضية القوميات آراء غاية في الإبهام إلى درجة أنهم كانوا يقترحون في الواقع بدلا من حرية تقرير المصير صيغة مستعارة من شعار "إستقلال الثقافة القومية الذاتي" المزعوم .

إن الأمر ليبدو بعيد التصديق و لكنه حقيقة واقعة مع الأسف.

و على الرغم من أن المؤتمر كان يضم خمسة من البولنديين يتمتعون بخمسة أصوات و ثلاثة من القفقاسيين يتمتعون بستة أصوات فضلا عن صوت إستشاري هو صوت كوستروف ، على الرغم من ذلك كله لم يكن هناك أي صوت إلى جانب حذف الفقرة المتعلقة بحرية تقرير المصير , و قد جاءت ثلاثة أصوات فقط إلى جانب إضافة جملة "إستقلال الثقافة القومية الذاتي" على تلك الفقرة (وفقا لصيغة جولد بلات : « إنشاء مؤسسات تضمن للأمم حرية التطور الثقافي التامة ») , و أيدت أربعة أصوات صيغة ليبير , « إعطاؤها – أي الأمم – الحق في تطور ثقافي حر » .

أما الآن و قد ظهر حزب ليبرالي روسي و هو حزب الدستوريين الديموقراطيين (الكاديت) ، فإننا نعرف أن حرية الأمم في تقرير مصيرها السياسي قد إستعيرت عنها في برنامج بـ "حرية تقرير المصير الثقافي" و هذا يعني أن أصدقاء روزا لوكسمبورج البولونيين الذين عكفوا على محاربة التعصب القومي عند الحزب الإشتراكي البولوني قد برعوا في تلك الحرب إلى درجة أنهم إقترحوا معها الإستعاضة عن البرنامج الماركسي ببرنامج ليبرالي و راحوا بعد ذلك يتهمون برنامجنا بالإنتهازية. فهل ثمة مجال للدهشة إذا إستقبلت لجنة البرنامج التي ألفها المؤتمر الثاني هذه التهمة بالضحك فقط .

و كيف فهم مندوبو المؤتمر الثاني "حرية تقرير المصير" ؟ لقد رأينا فيما تقدم أن أحدا منهم لم يتخذ موقفا ضد "حرية تقرير مصير الأمم" .

و توضح لنا ذلك المقاطع الثلاثة التالية من المحاضر:

« يرى مارتينوف أنه ليس بالإمكان إعطاء تفسير شامل لعبارة "حرية تقرير المصير" , فهي تعني بكل بساطة حق الأمم في الإعترال في كيان سياسي مستقل ، و لا تعني أبدا إستقلالا ذاتيا في مناطق (صفحة 171) , كان مارتينوف في ذلك الحين عضوا في لجنة البرنامج التي فندت حجج أصدقاء روزا لوكسمبورج و سخرت منها , و كان يومئذ في مفاهيمه من "الإقتصاديين" و خصما لدودا "للإيسكرا" فلو أنه أبدى رأيا غير رأي أكثرية أعضاء لجنة البرنامج لفند رأيه حتما.

و عندما إنتقل المؤتمر بعد إنتهاء أعمال اللجنة إلى بحث الفقرة الثامنة من البرنامج (التي أصبحت اليوم الفقرة التاسعة) كان البولندي جولد بلات أول المتكلمين فقال:

« لا يمكن الإعتراض بشيء على "حق حرية تقرير المصير" , فإذا ناضلت أمة ما

من أجل إستقلالها فلا تجوز معارضتها في ذلك , و إذا أبت بولونيا أن تعقد زواجا

شرعيا مع روسيا ، فيجب عدم إعاقتها في ذلك كما قال الرفيق بليخانوف – و أنا
أوافق على وجهة نظره ضمن هذه الحدود » (صفحة 175 و 176) .

إن بليخانوف لم يقل شيئا في هذا الموضوع أمام الهيئة العامة للمؤتمر , و لكن جولد بلات
إستشهد بما قاله بليخانوف أمام لجنة البرنامج ، حيث فسر " حق حرية تقرير المصير " تفسيراً مسهباً
شعبياً بأنه حق الانفصال , و قد أشار ليدر الذي تكلم بعد جولد بلات إلى أنه:

« إذا لم تستطع قومية من القوميات أن تعيش ضمن حدود روسيا فالحزب لن
يعارضها بالطبع في ذلك » (صفحة 176) .

و هكذا يرى القارئ أنه لم يكن في مؤتمر الحزب الثاني الذي أقر البرنامج ، رأيان بصدد
الإعتراف بأن حرية تقرير المصير إنما تعني فقط حق الانفصال ، حتى أن إقتنع البونديين أنفسهم
يومئذ بهذه الحقيقة ، و لكننا في عصرنا السيء الذي يطغى فيه التيار المعادي للثورة بصورة مستمرة
و يظهر فيه التنكر و الجحود على إختلاف أنواعهما نرى أناسا يحفزهم الجهل و يدفعهم إلى التصريح
بأن برنامجنا "خال من الوضوح" على أننا قبل أن نكرس وقتنا لأولئك المساكين من "الإشتراكيين
الديموقراطيين هم أيضا" سننهي كلامنا بالحديث عن موقف البولونييين من البرنامج.

لقد جاؤوا إلى المؤتمر الثاني (1903) و هم يصرحون بأن التوحيد قضية ضرورية و ملحة , و
لكنهم غادروا المؤتمر بعد إخفاقاتهم في لجنة البرنامج و كانت كلمتهم الأخيرة تقريراً خطياً نشر في
محاضر المؤتمر و تضمن الإقتراح الآنف الذكر: الإستعاضة عن حرية تقرير المصير بإستقلال الثقافة
القومية الذاتي.

ثم جاء عام 1906 و انضم الماركسيون البولونيون إلى الحزب , و لكنهم لم يتقدموا مرة
بإقتراح لتعديل الفقرة التاسعة من البرنامج الروسي ، لا عند دخولهم الحزب و لا بعده (أي لا في
المؤتمر عام 1907 و لا في المجلسين العامين اللذين عقدا في عامي 1907 و 1908 ، و لا في الدورة
التي التأمّت عام 1910) .
هذا أمر واقع.

و هو أمر يبين بوضوح أن أصدقاء روزا لوكسمبورج على الرغم من جميع الأقوال و التأكيدات
إعتبروا أن القضية قد فرع منها عند بحثها في لجنة برنامج المؤتمر الثاني و إنتهت بالقرار الذي
إتخذه ذلك المؤتمر كما يبين أنهم أقرّوا بخطئهم ضمنا و أصلحوه بإنضمامهم في عام 1906 إلى
صفوف الحزب بعد أن غادروا المؤتمر في عام 1903 , و لم يحاولوا أبدا إثارة مسألة إعادة النظر في
الفقرة التاسعة من البرنامج عن طريق الحزب.

ثم صدر مقال روزا لوكسمبورج بتوقيعها في سنة 1908 و بالطبع لم يخطر على بال أحد منا أبدا أن ينكر على كتاب الحزب حق إنتقاد البرنامج و لكن بعد ذلك المقال أيضا , لم تثر أية منظمة رسمية من منظمات الماركسيين البولونيين قضية إعادة النظر في الفقرة التاسعة.

و لم تكن خدمة إذن تلك التي أداها تروتسكي لبعض المعجبين بروزا لوكسمبورج , و ذلك عندما كتب بإسم هيئة تحرير "بوربا" في عددها 2 مارس – 1914:

« يري الماركسيون البولونيين أن "حق حرية تقرير المصير القومي" خال تماما من كل فحوى سياسي و يجب طرحه من البرنامج » (صفحة 25) .

إن تروتسكي المخلص لأشد خطرا من العدو , فهو لم يستطع أن يجد في أي مصدر إلا في "المحادثات الخاصة" (أي في تلك الثرثرات التي يعيش منها تروتسكي دائما) أدلة تسمح له بأن يصنف "الماركسيين البولونيين" عموما بين أنصار كل مقال من مقالات روزا لوكسمبورج , لقد صور تروتسكي "الماركسيين البولونيين" كأناس لا شرف لهم و لا وجدان , و لا يعرفون حتى إحترام عقائدهم الخاصة و برنامج حزبهم , و يا لتروتسكي من رجل مخلص ! .

و لما غادر ممثلوا الماركسيين البولونيين في عام 1903 المؤتمر الثاني بسبب الخلاف حول حق حرية تقرير المصير كان بوسع تروتسكي حينذاك أن يقول أنهم رأوا في ذلك الحق فقرة لا فحوى لها و يجب حذفها من البرنامج , و لكن الماركسيين البولونيين إنضموا بعد ذلك إلى صفوف الحزب الذي أقر ذلك البرنامج , و لم يقترحوا أبدا إعادة النظر فيه (2).

فلماذا أخفى تروتسكي هذه الوقائع عن قراء مجلته ؟ , لقد أخفاها لسبب واحد بسيط هو أنه رأى من الفائدة لنفسه أن يناور لإذكاء نار الخلافات بين خصوم تيار التصفية من روس و بولونيين , و أن يخدع العمال الروس فيما يتعلق بالبرنامج.

إن تروتسكي لم يكن له بعد رأي ثابت في أية قضية جدية من قضايا الماركسية , فقد كان يتسلل دائما في الثغرات بين الخلافات و ينتقل من معسكر إلى آخر و ها هو ذا قد أصبح اليوم رفيق البونديين و دعاة التصفية , و الحال أن هؤلاء السادة يتصرفون على هواهم تجاه الحزب.

إليك ما يقوله البوندي الجنتلمان لييمان:

« حين وضعت الإشتراكية الديموقراطية الروسية منذ خمسة عشر عاما فقرة في برنامجها تتناول حق كل قومية في "تقرير مصيرها" تسائل كل واحد ماذا يعني في الحقيقة هذا التعبير الدارج ولكننا لم نتلق جوابا على ذلك , و ظل هذا التعبير مغلفا بالضباب , و كان من الصعب فعلا في ذلك الحين إزالة الضباب عنه , و كانوا يقولون آنذاك : لم يحن الوقت بعد لتوضيح هذه الفقرة و تجسيدها , فلتبق الآن

مغلقة بالضباب فإن الحياة نفسها هي التي ستعين المضمون الذي يجب وضعه في تلك الفقرة » .

أليس طريف هذا "الصبي العاري" (3) الذي يتهم على برنامج الحزب ؟
و لماذا يتهم ؟

لا شيء إلا أنه مغرق في الجهل لم يتعلم شيئا ، بل لم يقرأ شيئا من تاريخ الحزب ، و لأنه سقط في وسط من دعاة التصفية إعتادوا السير عراة عندما يتناولون قضايا الحزب و الروح الحزبية.
يفخر أحد الإخوة في رواية بوميالوفسكي ، بأنه « بصق في برميل من "الملفوف المخلل" (4) و لكن السادة البولنديين فعلوا أكثر من ذلك ، إنهم يطلقون العنان لأصحابهم من أضراب ليبمان لكي يبصق هؤلاء السادة أمام جميع الناس في برميلهم بالذات.

أما أن هناك قرارا صادرا عن مؤتمر حزبهم ، قد برهنا (على الرغم من أنهما كانا صارمين في نقدهما و خصمين ألدين "للإيسكرا") على أنهما وافقا على ذلك المعنى فجميع هذه الأشياء لا تهم ليبمان و أضرابه ، أليس من الأسهل و الحالة هذه تصفية الحزب مادام بعض الحرفيين "صحافيين الحزب" (لا تمزحوا !) يعمدون إلى معالجة تاريخ الحزب و برنامجه على طريقة الأخوة.

و هذا "صبي عار" آخر هو السيد يوركيفيتش المحرر في مجلة "دزفين" ، إن هذا السيد قد إطلع أغلب الظن على محاور المؤتمر الثاني لأنه إستشهد بأقوال بليخانوف التي أوردها جولد بلات و أظهر أنه يعرف أن حرية تقرير المصير لا يمكن أن تعني إلا حق الانفصال و لكن هذا لا يمنعه من النميمة على الماركسيين الروس في أوساط البرجوازية الأوكرانية الصغيرة بإدعائه أن هؤلاء الماركسيين هم من أنصار "وحدة كيان الدولة" الروسية (1913 ، العدد 7 – 8 ، صفحة 83 و ما يليها) ، إن السادة يوركيفتش و أمثاله لم يكن في وسعهم بالطبع أن يجدوا وسيلة أفضل من هذه النميمة لإبعاد الديموقراطيين الأوكرانيين عن الديموقراطيين الروس ، و الحال أن هذه المبادعة مطابقة لمجمل الخطة السياسية التي ينتهجها فريق الأدباء الذين يكتبون في مجلة "دزفين" و يدعون فيها إلى فرز العمال الأوكرانيين في منظمة قومية خاصة " (5).

و من المؤكد أن يلائم هذا الفريق من البرجوازيين الصغار القوميين المتعصبين الممغنين في شق صفوف البروليتاريا – و هذا هو الدور الموضوعي الذي تقوم به مجلة "دزفين" – أن ينشروا أقصى الغموض حول مسألة القوميات ، و من المسلم به أن السادة أمثال يوركيفتش و ليبمان – الذين يغضبون "بشدة" حين نصفهم بأنهم عناصر تعيش "قرب الحزب" – لم يذكروا كلمة واحدة و لا كلمة واحدة أبدا عن الطريقة التي يرغبون هم أنفسهم أن تحل بها قضية حق الانفصال في البرنامج .

و هذا هو "الصبي العاري" الثالث .. السيد سيمكوفسكي الذي "يهدم" في أعمدة جريدة دعاة التصفية و أمام جمهور الروس الفقرة التاسعة من البرنامج و يصرح في الوقت نفسه أنه "بالنظر لبعض الإعتبارات لا يؤيد الإقتراح القائل بحذف هذه الفقرة" ! .
أنه أمر لا يصدق و لكنه أمر واقع .

بل و في أغسطس عام 1912 وضع المجلس العام لدعاة التصفية مسألة القوميات على بساط البحث رسميا , و خلال ثمانية عشر شهرا لم يصدر مقال واحد بشأن الفقرة التاسعة , ما عدا مقال السيد سيمكوفسكي و في هذا المقال راح الكاتب يفند البرنامج و يعلن في الوقت نفسه أنه بالنظر إلى بعض الإعتبارات (و يحتمل أنها مرض سري؟!) لا يؤيد "الإقتراح القائل بتعديله" و من الممكن المراهنة بأنه من العسير حقا العثور على أمثلة في العالم بأسره على هذا النوع من الإنتهازية , بل على ما هو أفظع من الإنتهازية .. على هذا الجحود للحزب .. على هذه المحاولة لتصفيته , أما البراهين التي يوردها سيمكوفسكي فمثال واحد يكفي لإيضاحها فهو يقول:

" ما العمل إذا أرادت البروليتاريا البولونية خوض النضال المشترك " ضمن نطاق دولة واحدة , مع بروليتاريا كل روسيا , و إذا أرادت الطبقات الرجعية في المجتمع البولوني على عكس ذلك فصل بولونيا عن روسيا و أستطاعت أن تنال في إستفتاء شعبي أكثرية الأصوات .. أوجب علينا نحن الإشتراكيين الديموقراطيين الروس أن نصوت في البرلمان المركزي مع رفاقنا البولونيين ضد الانفصال أو من أجل الانفصال خوفا من خرق "حق حرية تقرير المصير" .. (جريدة "نوفايا رابوتشايا جازيتا "، العدد 71) .

يتبين من هذا أن السيد سيمكوفسكي لم يدرك حتى ما هو المقصود , فهو لم يفتن إلى أن حق الانفصال يتطلب بالضبط حل القضية لا بواسطة البرلمان المركزي بل فقط بواسطة برلمان (مجلس , إستفتاء , .. إلخ) المنطقة التي تنفصل.

إن الحيرة الصببانية التي تبرز من "ما العمل" هذه إذا كانت الأكثرية في النظام الديموقراطي في جانب الرجعية , إن هذه الحيرة تخفي قضية السياسة الواقعية الصحيحة الحية حيث يرى بوريكيفيتش و أضرايه شأنه شأن كوكوشكين و أضرايه مجرد التفكير في الانفصال على أنه جريمة فيجب في زعم المؤلف على البروليتاريا في روسيا "كلها" لا أن تناضل اليوم ضد البوريكيفيتشين و الكوكوشكينيين بل أن تتجنبهم و تناضل ضد الطبقات الرجعية في بولونيا !.

و هذه الحماسة التي لا تصدق هي التي تنشرها صحيفة دعاة التصفية الصحيفة التي يعد السيد مارتوف واحدا من قادتها الأيديولوجيين .. و مارتوف نفسه الذي حرر مشروع البرنامج و دافع عنه

في عام 1903 ، و كتب بعد ذلك أيضا مؤيدا حرية الانفصال , و لكن يظهر أن مارتوف يفكر اليوم على الطريقة الآتية :

لا ضرورة أبدا للذكاء

أرسلوا "ريد" إلى هناك

و أنا سوف أرى ! (18)

و ها هو يرسل ريد سيمكوفسكي و يفسح له المجال في صحيفة يومية و أمام قراء جدد لا يعرفون برنامجنا .. ليشوه ذلك البرنامج و يثير الغموض حوله إلى درجة لا متناهية !.

أجل .. أجل إن تيار التصفية قد سار شوطا بعيدا .. فلم يبق أي أثر للروح الحزبية لدى طائفة من الإشتراكيين الديموقراطيين السابقين و حتى من البارزين منهم .

أن روزا لوكسمبورج بعيدة بالطبع عن هؤلاء و لا يمكن وضعها في صف ليبمان و يوركيفيتش و سيمكوفسكي و لكن مجرد تعلق هؤلاء الناس بالضبط بأذيال خطتها ، يثبت بوضوح خاص إلى أي درك من الإنتهازية قد إنزلقت .

(1) يستشهد لينين هنا بإقتباسات من مقال بليخانوف "مسودة برنامج الحزب الإشتراكي الديموقراطي الروسي" و هو المقال المنشور في صحيفة زاريا العدد الرابع لعام 1903 .

زاريا: صحيفة ماركسية سياسية علمية ، صدرت بطريقة علنية في شتوتجارت خلال عامي 1901 – 1902 و أشرف على تحريرها نفس أعضاء هيئة تحرير "أسكرا" , و ظهر من تلك الصحيفة أربعة أعداد فقط : العدد الأول في أبريل 1901 (أو 23 مارس حسب التقويم الجديد) , و ظهر العددان 2 - 3 في ديسمبر 1901 و العدد الرابع في أغسطس 1902 , و تحددت أهداف إصدار هذه المجلة في "مسودة إعلان هيئة تحرير مجلتي أسكرا و زاريا" الذي كتبه لينين في روسيا , (أنظر الطبعة الحالية مجلد 4) , و في عام 1902 أبان الخلافات و الصراع الذي نشب حول هيئة تحرير صحيفة أسكرا و زاريا إقترح بليخانوف وضع خطة لفصل الصحيفة عن المجلة على أن يتولى هو رئاسة تحرير زاريا , و لكن إقتراحه لم يصادف قبولا و إستمر إصدار الصحيفتين تحت إشراف هيئة تحرير واحدة .

دأبت زاريا على نقد إتجاه المراجعة الأممي و الروسي و دافعت عن المبادئ النظرية للماركسية , و نشر لينين في هذه الصحيفة المقالات الثانية : "ملاحظات عابرة" و "مضطهدو أتباع زيمستوف و هاينباك من أصحاب الإتجاه الليبرالي" و "إنتقادات حول المسألة الزراعية" و هي الفصول الأربعة الأولى من كتاب "المسألة الزراعية و الإنتقادات الموجهة إلى ماركس" و "مراجعة لشنون الوطن الداخلية" و "البرنامج الزراعي للحركة الديمقراطية الإشتراكية الروسية" , هذا فضلا عن مقالات بليخانوف "نقد نقادنا , الجزء الاول , السيد ب. ستروف يلعب دور ناقد النظرية الماركسية عن التطور الإجتماعي" , و "كانط ضد كانط أو إنجيل السيد برنشتاين" و غيرها .

(2) أبلغونا أن الماركسيين البولونيين إشتراكوا في إجتماع ماركسيي روسيا في صيف 1913 بصفة إستشارية فقط , و أنهم لم يصوتوا قط على مسألة الحق في تقرير المصير (في الانفصال) لأنهم عارضوا هذا الحق بوجه عام , و طبعا كان

- من كامل حقهم أن يتصرفوا على هذا النحو و أن يواصلوا القيام في بولونيا بتحريض ضد انفصالها , و لكن هذا ليس تماما ما قصده تروتسكي ، لأن الماركسيين البولونيين لم يطلبوا إطلاقا حذف الفقرة التاسعة من البرنامج – لينين .
- (3) فقرة من أسكتش "بلاد بره" تأليف الكاتب الهجائي الروسي "سالتيكوف شيدرن" .
- (4) يقتبس لينين هنا تعبيراً من "إسكتشات لاهوتية" تأليف الكاتب الروسي ن. د بوميالوفسكي .
- (5) راجع بصورة خاصة مقدمة السيد يوركيفيتش لكتاب السيد ليفنسكي , ("نظرة في تطور الحركة العمالية الأوكرانية في غاليسيا" ، كييف ، 1914) .

خاتمة

لنستخلص النتائج ...

إن حق تقرير المصير من وجهة نظر الماركسية عموما لا يثير أية صعوبة , فليس ما يدعو جدبا إلى الاعتراض على قرار لندن الصادر في عام 1896 و لا إلى فهم حرية تقرير المصير بمعنى آخر غير معنى حق الانفصال , و لا إلى الشك في أن إنشاء دول قومية مستقلة هو ميل مرافق لجميع الانقلابات البرجوازية الديموقراطية .

أما الصعوبة التي تبرز إلى حد ما فيما يختص بروسيا , فهي أن بروليتاريا الأمم المظلومة , و بروليتاريا الأمة المتسلطة تناضلان , و من واجبهما أن تناضلا جنبا إلى جنب فالمهمة هي إذن صيانة وحدة النضال الطبقي للبروليتاريا من أجل الاشتراكية و محاربة جميع تأثيرات التعصب القومي للبرجوازية و المغرقة في الرجعية .

إن حشد بروليتاريا الأمم المضطهدة المظلومة في حزب مستقل يؤدي أحيانا إلى نضال غاية في الشدة ضد التعصب القومي لدى تلك الأمم إلى حد تشوه الأفق و نسيان نزعة التعصب القومي لدى الأمة الظالمة المضطهدة .

غير أن تشوه الأفق هذا لا يمكن أن يدوم طويلا فإن تجارب النضال المشترك الذي تقوم به البروليتاريا في مختلف الأمم تدل بوضوح بالغ على أن معالجتنا للقضايا السياسية ينبغي ألا تبنى على أساس وجهة نظر "كراكوفيا" بل على أساس وجهة نظر هامة تشمل روسيا كلها , و معروف أن البوريكيفيتشين و الكوكوشكينيين هم المسيطرون على سياسة روسيا العامة , إن آرائهم هي السائدة و حملات الإضطهاد ضد القوميات الأخرى غير الروسية و إتهامهم إياها بأنها "تسعى إلى الانفصال" و إدانتهم "مجرد التفكير في الانفصال" و هي مواضيع المواعظ و الخطب في الدوما و المدارس و الكنائس و الثكنات و في مئات الصحف و أوفها .. إن هذا السم الذي تنفثه نزعة التعصب القومي الروسية هو الذي يفسد الجو السياسي في روسيا كلها , و هذه مصيبة الشعب الذي يقوي جذور الرجعية في جميع أنحاء روسيا بسبب إستبعاده طائفة من الشعوب الأخرى , بأن ذكريات عامي 1849 و 1863 هي بمثابة تقاليد سياسية حية تهدد بإعاقة كل حركة ديموقراطية و خصوصا الحركة الاشتراكية الديموقراطية خلال عقود طويلة قادمة إذا لم تهب عواصف قوية جدا .

و ليس من شك أبدا في أنه مهما ظهرت طبيعة وجهة نظر بعض الماركسيين من الأمم المظلومة (و هم الذين تقوم "مصيبتهم" أحيانا على كون جماهير أمهم تعمي أبصارهم فكرة تحررها القومي) , فإن كل تقاعس عن الدفاع عن حق حرية تقرير المصير إنما يعني في الواقع بالنظر إلى النسبة

الموضوعية بين قوى الطبقات في روسيا الإنغماس في أفطع أنواع الإنتهازية ، و تطعيم البروليتاريا بآراء الكوكوشكينيين , و الحال أن هذه الآراء ليست من حيث الجوهر إلا آراء البوريكفيتشينيين و سياستهم .

و لذلك فإذا جاز في بادئ الأمر تبرير وجهة نظر روزا لوكسمبورج بوصفها عبارة عن ضيق أفق ذي طابع بولوني بحت أو "كراكوفي" ، فلا شك في أن ضيقا من هذا النوع قد أصبح اليوم شيئا غير مغتفر بعد أن تفاقم التعصب القومي في كل مكان و بالدرجة الأولى التعصب القومي الحكومي الروسي ، حيث أصبح هذا التعصب هو الموجه للسياسة ، إن الإنتهازيين من جميع الأمم الذين ينفرون من فكرة العواصف و القفازات و ينجرون وراء ليبرالية الكوكوشكينيين إنما يتعلقون فعلا بأذيال ذلك الضيق .

إن التعصب القومي الروسي شأنه شأن كل تعصب قومي آخر , يجتاز مراحل مختلفة حسب سيطرة هذه أو تلك من الطبقات في القطر البرجوازي , فقد سيطر في بلادنا قبل عام 1905 القوميون الرجعيون دون سواهم تقريبا , ثم برز الليبراليون القوميون بعد ثورة العام المذكور . هذا في الواقع هو الموقف الذي يقفه عندنا الإكتوبريون و الكاديت (كوكوشكين) على السواء ، أي مجموع البرجوازية المعاصرة .

و لا مندوحة عن ظهور قوميين ديموقراطيين روس فيما بعد , و ها هو السيد بيشيخونوف أحد مؤسسي الحزب "الإشتراكي الشعبي" قد أعرب عن هذا الرأي بدعوته في عدد أغسطس 1906 من مجلة "روسكويه بوجاتستفو" إلى الحذر من أو هام "الموجيك" القومية , و مهما إفتروا علينا نحن البلاشفة و زعموا أننا نجعل من الموجيك "مثلا أعلى" فإننا فرقنا دائما بدقة و سوف نفرق بين سلامة تفكير الموجيك و أو هامه ، بين طموح الموجيك إلى الديموقراطية خلافا لرغبة بوريكفيتش و بين ميله إلى التلاؤم مع الإقطاعي .. مع الكاهن .

و منذ الآن ينبغي على الديموقراطية البروليتارية أن تحسب حسابا للتعصب القومي لدى الفلاحين الروس (لا للتراجع أمامه ، بل لمحاربته) و سيكون عليها في الأرجح أن تحسب هذا الحساب إلى مدة طويلة نسبيا , إن إستيقاظ نزعة التعصب القومي لدى الأمم المظلومة و هو الذي برز بقوة كبيرة جدا بعد عام 1905 (و لنكتف هنا بذكر كتلة أنصار الإستقلال الذاتي و الإتحاد الفيدرالي في الدوما الأول، و نمو الحركة الأوكرانية و الحركة الإسلامية ، ... إلخ) ، إن هذا الإستيقاظ لابد أن يؤدي إلى إشتداد التعصب القومي لدى البرجوازية الصغيرة الروسية في المدن و الأرياف ، و بقدر بطء سير التحول الديموقراطي في روسيا يزداد الإضطهاد القومي و الخصومة بين برجوازيات مختلف القوميات عنادا و قسوة و وحشية و كذلك ستثير سياسة البوريكفيتشينيين الروس المغرقة في الرجعية (و تقوي)

الميلول "الإنفصالية" لدى هذه أو تلك من الأمم المظلومة التي تتمتع أحيانا بقسط أوفر بكثير من الحرية في الدول المجاورة .

إن هذه الحالة تجعل مهمة البروليتاريا في روسيا مزدوجة أو بالأحرى ثنائية الطرف ، و هي محاربة كل نزعة من نزعات التعصب القومي ، و في مقدمتها نزعة التعصب القومي الروسي ، و الإعراف لجميع الأمم لا بالمساواة المطلقة في الحقوق بصورة عامة و حسب ، بل أيضا بالمساواة في الحقوق فيما يخص إنشاء دولة لها ، أي الإعراف بحق الأمم في تقرير مصيرها في الإنفصال .

و لكن إلى جانب ذلك ، و بالضبط من أجل نجاح النضال ضد كل أنواع التعصب القومي في جميع الأمم ينبغي صيانة وحدة نضال البروليتاريا و المنظمات البروليتارية و ضمان إندماجها أوثق إندماج في تكتل أممي ، رغم ميل البرجوازية إلى الإنفرادية القومية .

إن المساواة التامة في الحقوق بين الأمم ، و حق الأمم في تقرير مصيرها ، و إتحاد عمال جميع الأمم .. إن هذه الأشياء هي البرنامج القومي الذي تلقته الماركسية للعمال ، و تثبت صحته تجارب العالم بأسره و تجربة روسيا .

كان هذا البحث تحت الطبع حين تلقت العدد الثالث من جريدة "ناشا رابوتشايا جازيتا" الذي كتب فيه السيد فل. كوسوفسكي الأسطر التالية بصدد الإعراف بحق جميع الأمم في تقرير مصيرها:

" بما أن هذا الحق قد أخذ به بصورة ميكانيكية نقلا عن قرار مؤتمر الحزب الأول (1898) ، الذي أخذه بدوره عن مقررات المؤتمرات الاشتراكية الأممية ، فقد قيل في مؤتمر عام 1903 - **كما تثبت المناقشات** - بنفس المعنى الذي أعطته أياه الأممية الاشتراكية و هو تقرير المصير السياسي ، أي تقرير مصير الأمم بإتجاه الإستقلال السياسي ، و عليه فإن صيغة تقرير المصير القومي التي تعني حق الإنفراد بالكيان الجغرافي لا مساس لها أبدا بمسألة معرفة طريقة تنظيم العلاقات القومية في داخل جهاز دولة معينة ، بالنسبة إلى القوميات التي لا تستطيع أو لا تريد الخروج من الدولة القائمة" .

يتبين من هذا أن السيد فل. كوسوفسكي قد أطلع على محاضر المؤتمر الثاني المنعقد في عام 1903 ، و أنه يعرف جيدا ما هو المعنى الفعلي (و الوحيد) لمفهوم حرية تقرير المصير ، قارنوا الآن بين هذا الأمر و بين ما نعرفه من أن هيئة تحرير الصحيفة البوندية "تسايت" تفسح المجال أما السيد ليبمان ليهزأ بالبرنامج بتصريحه أنه خال من الوضوح ، إنها لغريبة حقا هذه الأخلاق "الحزبية" عند السادة البونديين ، و لكن لماذا يصرح كوسوفسكي أن قبول المؤتمر بحرية تقرير المصير هو نقل

ميكانيكى "الله وحده يعلم ذلك" , إن ثمة أناسا "يشتهون دائما الرد على غيرهم" , ولكن ماذا يقولون ؟ و بأي شكل ؟ و لأي سبب و لأية غاية ؟ , إنها أمور مجهولة منهم .

كتب في يونيو / فبراير 1914 .. نشر في أبريل / مايو 1914 في جريدة بروسفشينيه ، الأعداد 4-5-6 .

توقيع : ف. لينين

نشر طبقا للنص في الجريدة

حول العزة القومية عند الروس العظام

ما أكثر ما نسمع اليوم من أحاديث و خطب و صيحات حول القومية و الوطن , إن الوزراء الليبراليين و الراديكاليين في إنجلترا و جمهرة من الكتاب السياسيين الفرنسيين "المتقدمين" (الذين بدوا على وفاق تام مع زملائهم الرجعيين) , و كثرة من الديمقراطيين الدستوريين "الكاديت" , و الكتبة التقدميين في روسيا , (متضمنة عدیدا من الشعبين "النارودنيك" , و "الماركسيين") , كلهم يتغنون بألف طريقة بحرية الوطن و إستقلاله و عظمة مبدأ الإستقلال الوطني , حتى بات من العسير التمييز بين المأجور الذي يكيل آيات المديح للجلاد نيقولي رومانوف (1) أو لمضطهدي الزنوج و الهنود , و بين البورجوازي الصغير التافه و المتبذل الذي يسبح "مع التيار" عن بلادة أو ضعف في نفسه , و لكن ليس ثمة أهمية تدعو للتمييز بين هذا و ذاك , فأمامنا تيار فكري واسع جدا و عميق جدا جذوره على صلة وثيقة بمصالح السادة الملاك العقاريين و الرأسماليين في الأمم المسيطرة , و تنفق على الدعاية للأفكار المفيدة لهذه الطبقات كل عام , و إنها لطاحونة كبيرة تتلقى الماء من كل صوب , ابتداء من الشوفيني المقتنع منشيكوف حتى الشوفينيين عن إنتهازية أو ضعف مثل بليخانوف و ماسلوف , روبانوفيتش و سميرنوف , كروبتكين و بورتسيف.

سنحاول بدورنا أن نحدد موقفنا من هذا التيار الفكري , بالنسبة لنا نحن ممثلي الأمة السائدة في الشرق الأقصى الأوروبي و قسم كبير من آسيا لا يجدر بنا أن ننسى الأهمية العظمى التي تتعلق بالمسألة القومية – لا سيما في بلد يسمى بحق "سجن الشعوب" – في وقت تبعث فيه الرأسمالية الحياة و الوعي لدى مجموعة من الأمم "الجديدة" الكبيرة و الصغيرة , وذلك في أقصى شرقي أوروبا و في آسيا على وجه الدقة , في وقت جندت فيه الملكية القيصرية الملايين من الروس و القوميات الأخرى لتحل مجموعة من المسائل القومية طبقا لمصالح مجلس طبقة النبلاء الموحدة (2) , مصالح جوتشكوف , و كريتوفينكوف , دولجوروكوف , كوتلر , و رود تشيف و أمثالهم.

هل شعور العزة القومية غريب عنا نحن البروليتاريون الروس الواعون ؟ طبعاً لا , إننا نحب لغتنا و وطننا , إن ما نعمل لأجله أكثر من أي شيء آخر هو رفع جماهيره الكادحة (أي تسعة أعشار سكانه) إلى الحياة الواعية , حياة الديمقراطيين و الإشتراكيين , إن أشد إيلا ما لنا هو أن نشهد و نحسب أعمال العنف و الإضطهاد و التنكيل التي ينزلها الجلادون القيصريون و النبلاء و الرأسماليون بوطننا الجميل , نحن فخورون بأن أعمال العنف هذه قد أثارت مقاومة وسطنا , وسط الروس , و أن هذا الوسط أنجب راديشتشيف (3) و الديسمبريين (4) و الثوريين العوام في السبعينات (5) , و أن الطبقة العاملة الروسية قد خلقت في عام 1905 حزبا ثوريا قويا , و أن الفلاح الروسي بدأ يصبح في الوقت نفسه ديموقراطيا و بدأ يطيح بالكاهن و المالك العقاري.

نحن نتذكر أن شيرنسفسكي ذلك الديموقراطي الروسي العظيم ، الذي كرس حياته للقضية الروسية كان يقول منذ نصف قرن:

« أمة تعيسة ، أمة من العبيد ، من قمتها إلى سفحها ، كلهم عبيد (6) ، إن العبيد الروس (عبيد بالنسبة للملكية القيصرية) سواء كانوا مفضوحين أو مقتعين لا يرغبون في تذكر هذه الأقوال ، و مع ذلك فلقد كانت هذه الأقوال - في اعتقادنا - تنطوي على حب أصيل لوطننا ، حب يتحسر على إنعدام الروح الثورية وسط جماهير السكان الروس ، و لم تكن هذه الروح الثورية موجودة آنذاك ، و هي لم تعد اليوم كبيرة و لكنها موجودة ، إننا مشبعون بشعور العزة القومية : لقد خلقت الأمة الروسية هي أيضا طبقة ثورية ، لقد برهنت هي أيضا على أنها قادرة على أن تقدم للإنسانية شواهد عظيمة على النضال في سبيل الحرية و في سبيل الاشتراكية ، و ليس فقط مجازر رهيبة و صفوف من المشانق و سجوننا مظلمة و مجاعات كبيرة و عبودية مفرطة إزاء الكهنة و القياصرة و الملاك العقاريين و الرأسماليين.

إننا مشبعون بشعور العزة القومية ، و لذلك فنحن نبغض جدا ماضينا كعبيد (عندما كان الملاك العقاريون النبلاء يسوقون الفلاحين إلى الحرب لخلق حرية المجر و بولونيا و بلاد فارس و الصين) ، و حاضرننا كعبيد عندما يسوقنا هؤلاء الملاك أنفسهم بمساعدة الرأسماليين إلى الحرب لخلق بولونيا و أوكرانيا و سحق الحركة الديموقراطية في بلاد فارس و الصين ، و تقوية طغمة آل رومانوف و بوبرنسكي و بوركيفتش و أمثالهم الذن يشينون كرامتنا القومية كروس ، ليس من إنسان مذنب لأنه ولد عبدا ، بيد أن العبد الذي يبرر عبوديته و يحاول جعلها شيئا رفيعا (بتسميته مثلا خائق بولندا و أوكرانيا .. إلخ دفاعا عن وطن الروس) بدلا من أن يتطلع إلى الفوز بحريته ، هذا العبد خادم ذليل و تابع قدر يثير شعورا مشروعا من الإستهكار و الإزدراء و الإشمزاز ، إن شعبا يضطهد غيره من الشعوب لا يستطيع أن يكون حرا »

هكذا كان يقول أعظم ممثلي الديموقراطية الراسخة في القرن التاسع عشر ماركس و إنجلز ، اللذان أصبحا معلمي البروليتاريا الثورية ، و نحن العمال الروس المشبعين بشعور العزة القومية ، نريد مهما كان الثمن روسيا حرة مستقلة ديموقراطية جمهورية تبني علاقاتها مع جيرانها على مبدأ المساواة الإنساني لا على مبدأ الإمتيازات الإقطاعي الذي يذل أمة عظيمة ، و لأننا نريدها على هذا

النحو بشكل دقيق ، فإننا نقول : لا يمكن في القرن العشرين في أوروبا (و حتى في أقصى شرقي أوروبا) "الدفاع عن الوطن" إلا بمكافحة الملكية و كبار الملاك العقاريين و الرأسماليين في وطننا ، أي ألد أعداء الوطن ، و ذلك بجميع الطرق و الوسائل الثورية , لا يسع الروس أن يدافعوا عن الوطن إلا بأن يرغبوا في هزيمة القيصرية في كل حرب ، كشر أدنى بالنسبة لتسعة أعشار سكان روسيا ، لأن القيصرية لا تضطهد إقتصاديا و سياسيا تسعة أعشار السكان فحسب و لكنها أيضا تحطم معنوياتهم و تذلمهم و تشينهم و تهتك شرفهم بتعويدهم على إضطهاد الشعوب الأخرى ، و على حجب خجلهم وراء العبارات المراوغة و الكاذبة الوطنية , و قد يمكن الاعتراض بأنه إلى جانب القيصرية و تحت جناحها نشأت قوة تاريخية أخرى هي الرأسمالية الروسية التي تقوم بعمل تقدمي بتركيز مناطق واسعة و توحيدها إقتصاديا , بيد أن إعتراض كهذا بدلا من أن يبرر موقف الإشتراكيين الشوفينيين .. يشدد الإتهام لهؤلاء الذين يجب أن نسميهم إشتراكيي القيصر أمثال بوريكفيتش (كما سمي ماركس اللاساليين "إشتراكيي ملك بروسيا") (7) و لنقبل بأن التاريخ يحسم المسألة لصالح الرأسمالية الإستعمارية الروسية ضد مئة أمة صغيرة , ليس ذلك مستحيلا لأن كل تاريخ رأس المال تاريخ أعمال عنف و نهب , تاريخ دماء و أوحال , لسنا ندعي بأننا أنصار للأمم الصغيرة بصورة مطلقة ، و نحن – **مع مراعاة الفروق** – نؤيد التمرکز بحزم ، و نعارض مبدأ العلاقات الفدرالية ، هذا المثل الأعلى البورجوازي الصغير , بيد أنه حتى في هذه الحال ليس من عمل الديموقراطيين (و من باب أولى الإشتراكيين) أن يساعدوا رومانوف – بوبرنسكي – بوريكفيتش على خنق أوكرانيا ... إلخ , إن بسمارك قد قام على طريقته – **على طريقة النبلاء الإقطاعيين** – بعمل تاريخي تقدمي ، غير أنه من الطرافة أن يخطر ببال الماركسي أن يبرر بهذا السبب مساعدة يقدمها الإشتراكيون لبسمارك !, و نضيف أن بسمارك قد ساعد التطور الإقتصادي بتجميعه الألمان المبعثرين المضطهدين من قبل شعوب أخرى ، بينما أن إزدهار روسيا الإقتصادي و نموها الحثيث يتطلبان إنقاذ البلاد من العنف الذي يسلطه الروس على بقية الشعوب , هذا هو الفرق الذي ينسأه المعجبون بأشباه بسمارك الروس الحقيقيين , ثانيا إذا كان التاريخ يحسم المسألة لصالح الرأسمالية الإستعمارية الروسية ينجم عن ذلك أن العدو الإشتراكي للبروليتاريا الروسية باعتبارها المحرك الرئيسي للثورة الشيوعية التي تولدها الرأسمالية يزداد بمقدار مناسب , إن الثورة البروليتارية تتطلب تثقيف العمال طويلا بروح الإخاء و المساواة القومية الكاملة , و هكذا إذن ينبغي من وجهة نظر مصالح البروليتاريا الروسية أن نثقف الجماهير طويلا بروح النضال الأكثر حزما و تلاحما و جرأة و ثورية في سبيل المساواة التامة و حتى جميع الأمم المضطهدة من جانب الروس في تقرير مصيرها , إن مصلحة العزة القومية (إذا نظرنا إليها من غير وجهة النظر الذليلة) لدى الروس تتطابق مع المصلحة الإشتراكية للبروليتاريين الروس (و كل الآخرين) , إن نموذجنا سيظل دائما كارل ماركس ذلك الذي غدا نصف إنجليزي بعد أن عاش في

إنجلترا بضع عشرات من السنين و الذي كان ينادي بحرية إيرلندا و إستقلالها الوطني طبقا لمصالح الحركة الاشتراكية للعمال الإنجليز.

على أنه في الحالة الافتراضية الثانية التي بحثناها ، سوف يثبت شوفينيونا الاشتراكيون الذين نبتوا في تربتنا .. بليخانوف و الآخرون أنهم خونة لا لوطنهم روسيا العظمى الحرة و الديمقراطية فحسب بل و للإخاء البروليتاري بين كل شعوب روسيا أيضا ، أي خونة لقضية الاشتراكية .

-
- (1) نيقولا الثاني (1868 – 1918) قيصر روسيا (1894-1917) .
 - (2) مجلس النبالة المتحد: منظمة معادية للثورة تضم ملاك الأراضي , تأسست في مايو 1906 , مارس هذا المجلس نفوذا طاغيا على سياسة الحكومة القيصرية , و كان لينين يسميه "مجلس الإقطاعيين المتحد" .
 - (3) أ.ن. راديشيف (1749 – 1802) كاتب و ثوري روسي , بدأ أول هجوم علني ضد العبودية في روسيا في كتابه الشهير "رحلة من سانت بطرسبرج إلى موسكو" أصدرت كاترينا الثانية حكمها عليه بالإعدام بسبب هذا الكتاب و لكن خفف الحكم إلى النفي عشر سنوات في سيبيريا , و عاد من المنفى بناء على عفو عام و لكنه إنتحر بعد أن لقي تهديدا بالإضطهاد من جديد , و كان لينين يرى فيه ممثلا مبرزًا للشعب الروسي .
 - (4) الديسمبريون: نبلاء ثوريون روس ، قاموا بثورة في ديسمبر 1825 ضد الحكم المطلق و نظام القناتة .
 - (5) الشعبيون: المثقفون الشعبيون الروس ، و هم من جماهير سكان المدن البرجوازيين الصغار و رجال الدين و التجار و الفلاحين , و سموا أنفسهم بهذا الاسم تمييزا لهم عن النبلاء .
 - (6) إقتباس من رواية شيرنشييفسكي بعنوان "الإستهلال" .
 - (7) ف.م. بوريكفيتش "1870 – 1920" أحد كبار الملاك رجعي و ملكي.

حصيلة مناقشات حق تقرير المصير

نشرت صحيفة هيرالد (فوربوت – العدد الثاني شهر أبريل 1916) و هي الصحيفة الماركسية للجناح اليساري المسمي تسيمر فالد "Zimmewald" عددا من الرسائل و الدراسات عن مبدأ حق تقرير المصير ، بعضها يؤيده و البعض الآخر يعارضه.

و كان موقعا عليها باسم هيئة التحرير لمجلتنا الرئيسية التي تتحدث باسمنا و هي مجلة سوسيال ديمقراط كما كان البعض الآخر موقعا عليه باسم هيئة تحرير مجلة الحزب الاشتراكي الديموقراطي البولندي المعارضة و هي مجلة جازيتا روبوتنيزا , و يجد القارئ فوق هذا الكلام طبعة ثانية للرسائل الأولى و ترجمة للرسائل التالية (1) و هذه هي المرة الأولى من الناحية العملية التي يعرض فيها هذا الموضوع على مثل هذا النطاق الواسع في المجال الأممي : و قد أثير فقط بالنسبة لبولندا في الحوار الذي دار على صفحات المجلة الماركسية الألمانية نويه تسايت منذ عشرين عاما مضت 1895-1896 أي قبل مؤتمر لندن الاشتراكي الأممي المنعقد عام 1896 , و دار هذا الحوار بين روزا لوكسمبورج و كارل كاوتسكي و "المستقلين" البولنديين (أبطال إستقلال بولندا أو الحزب الاشتراكي البولندي) و كانوا جميعا يعرضون ثلاث وجهات نظر مختلفة (2) و منذ ذلك الوقت في حدود علمي و الحوار يدور حول مسألة حق تقرير المصير و بطريقة منسقة بين الهولنديين و البولنديين فقط , و الأمل يحدونا الآن لو أن صحيفة هيرالد يحالفها التوفيق في الإستمرار في إثارة الحوار حول هذه المسألة , و هي مسألة ملحة الآن بين البريطانيين و الأمريكيين و الفرنسيين و الألمان و الإيطاليين , ذلك لأن الاشتراكية الرسمية التي يمثلها كل من المؤيدين الصرخاء "لحكوماتهم" أمثال أتباع بليخانوف و دافيد و شركاهما و المدافعين عن الإنتهازية المستترين أمثال أتباع كاوتسكي (و من بينهم إكسيلرود و مارتوف و شيخيدز و غيرهم) أقوال أن الاشتراكية الرسمية أدلت بأكاذيب كثيرة عن هذه المسألة حتى بات الأمر يحتاج لا محالة إلى جهود طويلة لإسكات دعائها و تجنب إثارة المشكلة موضع الخلاف من ناحية و أن نستجيب لطلبات العمال بتقديم "إجابات مباشرة" عن هذه "المسألة اللعينة" من ناحية أخرى , و سنبذل جهدنا لكي نطلع قراءنا على أخبار الصراع بين الإتجاهات الاشتراكية المختلفة خارج البلاد.

إن المسألة لها أهمية خاصة بالنسبة لنا نحن الاشتراكيين الديموقراطيين الروس , و الحوار الراهن هو إستطراد للحوار الذي دار في عامي 1903 و 1913 (3) , لقد إهتزت أفكار أعضاء الحزب إلى حد ما بسبب هذه المشكلة أبان الحرب و إزدادت حدتها بسبب حيل بعض القادة المبرزين لحزب العمال الشوفيني أو حزب جفوزديوف من أمثال مارتوف و شيخيدز , إذ بذلوا كل جهدهم لتجنب جوهر

المشكلة و من ثم أصبح ضروريا أن تعرض النتائج الأولية أو حصيلة الحوار الذي بدأ في الحقل الأممي.

يتضح من الرسائل أن رفاقنا البولنديين يقدمون لنا ردا مباشرا على بعض حججنا ، منها على سبيل المثال ما يتعلق بالماركسية و البرودينية , بيد أنهم في أكثر الحالات لا يجيبون علينا إجابة مباشرة بل إجابة غير مباشرة و ذلك بالمقابلة بين حججهم و حججنا , و لنحاول الآن أن نفحص إجاباتهم المباشرة و غير المباشرة.

- (1) الاشتراكية و حق تقرير المصير
- (2) هل الديمقراطية "ممكنة عمليا" في ظل الإمبريالية ؟
- (3) ما هو الضم ؟
- (4) هل نحن مع سياسة ضم البلاد أم ضدها ؟
- (5) لماذا يقف الاشتراكيون الديمقراطيون ضد سياسة الضم ؟
- (6) هل من الصواب أن نقابل بين "أوروبا" و المستعمرات في المشكلة الراهنة ؟
- (7) الماركسية أم البرودونية ؟
- (8) الخاص و العام في موقف الاشتراكيين الديمقراطيين
الأمميين في هولندا و بولندا
- (9) رسالة إنجلترا إلى كاوتسكي
- (10) الهبة الثورية في إيرلندا عام 1916
- (11) خاتمة

الإشتراكية و حق تقرير المصير

سبق لنا أن أكدنا أن التخلي عن إنجاز حق تقرير المصير في ظل النظام الإشتراكي خيانة للإشتراكية , و قيل لنا ردا على هذا «إن مبدأ حق تقرير المصير لا يمكن تطبيقه على مجتمع إشتراكي» , و الاختلاف هنا إختلاف جذري .. إذن ما هو جذر الخلاف ؟.

يواصل خصومنا محاجاتهم بقولهم «نحن نعرف أن الإشتراكية ستقضي على كل أنواع القهر القومي بقضائها على المصالح الطبقيّة التي تقودها» , ما الذي تعنيه هذه الحجة من المتطلبات الإقتصادية اللازمة بداية للقضاء على القهر القومي .. و هي متطلبات معروفة للجميع و ليست موضع خلاف .. و ذلك حتى يكون لهذه الحجة فاعليتها في الحوار عن شكل من أشكال القهر السياسي .. أعني

أن تستبقى أمة أخرى داخل حدودها قسرا و إغتصابا ؟ , لا لشيء غير أنها محاولة لتجنب المسائل السياسية , و الحجج التالية لها تؤكد إقتناعنا بصواب ما ذهبنا اليه : «ليس ثمة ما يبرر الإعتقاد بأن الأمة في المجتمع الإشتراكي ستبقى كوحدة سياسية و إقتصادية , إنها مع كل الإحتمالات الممكنة ستحتفظ بطابع الوحدة الثقافية و اللغوية فقط ذلك لأن تقسيم أراضي أي منطقة إشتراكية ذات تراث ثقافة لو فرضنا حدوث مثل هذا , إنما يمكن أن يتم فقط وفقا لإحتياجات الإنتاج , هذا فضلا عن أن المسألة التي تتعلق بمثل هذا التقسيم لن تحسمها الأمم وحدها بطبيعة الحال و تتخذ كل منها موقفها على حدة ممارسة بذلك حقها في السيادة الكاملة (كما هو مطلوب من "حق تقرير المصير") و إنما سيتم حسمها و تحديدها تضامنيا من جانب كل المواطنين أصحاب الشأن» .

و الحجة الأخيرة تستهوي رفاقنا البولنديين لحديثها عن التحديد التضامني بدلا من تقرير المصير على أساس ذاتي أو مستقل , حتى أنهم يرددونها ثلاث مرات في رسائلهم و مع ذلك فإن تكرار ترديدها لن يحيل هذه الحجة الأكتوبرية و الرجعية إلى حجة إشتراكية ديموقراطية , إن كل الرجعيين و البرجوازيين يمنحون الأمم الملحقة قسرا و إغتصابا داخل حدود دولة معينة حق تقرير مصيرهم "بصورة تضامنية" داخل برلمان مشترك , و كذلك يفعل وليم الثاني حين يعطي البلجيكيين الحق في أن "يقرروا تضامنيا" مصير الإمبراطورية الألمانية داخل برلمان ألماني مشترك.

بيد أن خصومنا يحاولون تجنب هذه النقطة على وجه التحديد و هي النقطة الوحيدة الجديرة بمناقشة حق الانفصال , و إنها لمسألة هزلية ما لم تكن مأساوية إلى أقصى حد.

أشرنا في أول رسالة لنا إلى أن تحرير الأمم المقهورة يتضمن تحولا ثنائيا في المجال السياسي :

(1) المساواة الكاملة بين الأمم , و هذه ليست موضع نزاع و تطبق فقط على ما يحدث داخل الدولة .

(2) حرية الانفصال السياسي و تشير هذه النقطة إلى تحديد حدود الدولة , و هذه النقطة وحدها هي التي يدور حولها النزاع , بيد أنها هي على وجه التحديد التي يلتزم خصومنا إزاءها بالصمت , إنهم عازفون تماما عن التفكير سواء في موضوع حدود الدولة أو الدولة من حيث هي , و هذا نوع من "الإتحاد الإقتصادي الإمبريالي" يماثل الإتجاه الإقتصادي الذي ساد فيما بين عامي 1894-1902 و الذي كان يقدم حججه على النحو التالي:

حيث أن الرأسمالية هي الإتجاه المظفر , إذن فالمسائل السياسية مضيعة للوقت , و
حيث أن الإمبريالية هي الإتجاه المظفر إذن فالمسائل السياسية مضيعة للوقت ! و
مثل هذه النظرية المنافية للسياسة ضارة تماما للماركسية.

كتب ماركس في دراسته "[نقد برنامج جوته](#)" ما يلي:

« تفصل بين المجتمع الرأسمالي و المجتمع الشيوعي فترة التحول الثوري من أحدهما إلى الآخر , و يناظر هذه الفترة أيضا فترة إنتقال سياسي تكون الدولة فيها الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا و لا بديل لذلك » (4) .

و ما زالت هذه الحقيقة حتى الآن حقيقة ثابتة و لا خلاف حولها بين الإشتراكيين و تتضمن الإعتراف بالحقيقة القائلة بأن الدولة ستظل قائمة حتى تتطور الإشتراكية المظفرة إلى نظام شيوعي كامل , و كلنا نعرف القول المأثور لإنجلز عن "تلاشي الدولة" و قد أكدنا عن قصد منا في الرسالة الأولى أن الديمقراطية هي شكل من أشكال الدولة ستتلاشى بدورها مع تلاشي الدولة , و سوف تظل حجج خصومنا خطأ كبيرا إلى أن يستبدلوا بالماركسية وجهة نظر عن "الدولة" .

إنهم بدلا من أن يتحدثوا عن الدولة (و التي تعني تحديد الحدود لها) نراهم يتحدثون عن "منطقة إشتراكية ثقافية" أي أنهم يختارون عمدا تعبيرا غير محدد يعني أن كل المسائل المتعلقة بالدولة قد طمست , و هكذا نصل في النهاية إلى لغو فارغ: إذا لم تكن ثمة دولة فلن تكون هناك بطبيعة الحال مسائل تتعلق بالحدود , و في مثل هذه الحالة يصبح كل البرنامج السياسي الديمقراطي أمرا غير لازم , و لن تكون هناك أيضا أي جمهورية ما دامت الدولة "ستتلاشي" .

و يستشهد لينش الشوفيني الألماني في مقالاته المذكورة في الرسالة الخامسة بفقرة هامة يقتبسها من مقال إنجلز بعنوان "البو و الرين" , و يقول إنجلز من بين ما يقول في هذا المقال أنه خلال التطور التاريخي الذي يلتهم عددا من الأمم الصغيرة و الضعيفة , تحددت بإطراد "حدود الأمم الأوروبية العظمى و القوية" و العامل المحدد هنا "اللغة و التعاطف" بين السكان , و يسمى إنجلز هذه الحدود بإسم "الحدود الطبيعية" (5) و لقد كان هذا الوضع في عصر الرأسمالية التقدمية في أوروبا فيما بين عامي 1848 و 1871 على وجه التقريب , أما اليوم فإن هذه الحدود التي حددت ديموقراطيا تتحطم شيئا فشيئا بفعل الرأسمالية الرجعية الإمبريالية.

و كل الشواهد تدل على أن الإمبريالية ستورث خليفتها أعني الإشتراكية إرثا من الحدود الأقل ديموقراطية و عددا من البلدان التابعة في أوروبا و أجزاء أخرى من العالم , فهل ثمة ما يبرر الافتراض أن الإشتراكية المظفرة التي تضمن و تحقق الديمقراطية الكاملة على طول الخط ستحجم عن تحديد حدود الدولة ديموقراطيا و تغلغل مشاعر التعاطف بين السكان ؟ , يكفي فقط إقرار هذه المسائل ليتضح أن زملاءنا البولنديين ينزلون بعيدا عن الماركسية إلى مهاوي الإتجاه الإقتصادي الإمبريالي.

إن الإقتصاديين القدامى الذين شوهوا الماركسية لقتوا العمال قولهم بأن كل ما يعني الماركسيين "الجانب الإقتصادي وحده" , و يبدو أن الإقتصاديين الجدد يرون أن الدولة الديمقراطية في ظل الاشتراكية المظفرة ستكون موجودة بدون حدود سيتم تخطيطها "فقط" حسب إحتياجات الإنتاج.

و واقع الأمر أن حدودها سوف تخطط ديموقراطيا أعني حسب إرادة السكان و مشاعرهم الوجدانية , إن الرأسمالية تسفح هذه المشاعر الوجدانية و تضيف مزيدا من العقبات في طريق التقارب بين الأمم , أما الاشتراكية فإنها تحترم تماما "المشاعر الوجدانية" للسكان حين تنظم الإنتاج دون قهر طبقي و تضمن الحياة الرغدة لكل أبناء الدولة و بذلك تؤكد و تعجل التقارب و التواكل بين الأمم.

و حتى نهى للقارئ فسحة من الوقت يتخفف بها من الإتجاه الإقتصادي الثقيل الأهوج , سنستشهد هنا بحجة يسوقها كاتب إشتراكي خارج عن موضوع نزاعنا , و أعني به أوتو باور و له أيضا قضية بسيطة أثيرة إلى نفسه – **الإستقلال الذاتي الثقافي و القومي** – بيد أنه يستن نهجا صحيحا تماما في محاجاته بشأن عدد كبير من المسائل البالغة الأهمية , مثال ذلك في الفصل التاسع و العشرين من كتابه "المسألة القومية و الديمقراطية الاشتراكية" كان على حق تماما في ملاحظته إستخدام الإيديولوجية القومية لحجب الإتجاهات السياسية الإمبريالية , و في الفصل الثلاثين "الإشتراكية و مبدأ القومية" يقول ما يلي:

« إن المجتمع الإشتراكي لن يكون قادرا على الإطلاق على أن يحتوي كل الأمم داخل إطاره عن طريق القوة , لنتخيل كل الأمم معا جماهير السكان الذين يستمتعون بكل خيرات التراث الثقافي القومي و يمارسون في نشاط حقهم الكامل في التشريع و الحكم ثم أخيرا مزودون بالسلاح – ترى هل سيكون من المستطاع إستخدام القوة لإخضاع أمة كهذه لحكم تنظيم إجتماعي غريب عنها ؟ , إن سلطة الدولة تركز كلها على قوة السلاح و ما زال جيش الشعب في وقتنا الراهن , و بفضل نظام أو ميكانيزم عبقرى يشكل أداة في يد شخص بعينه أو أسرة أو طبقة بعينها تماما مثلما كانت جيوش الفرسان و التجار في الماضي , إن الجيش في المجتمع الإشتراكي الديمقراطي ليس إلا الشعب مسلحا ما دام هذا الجيش يتألف من أشخاص ذوي ثقافة عالية يعملون إختيارا لا قسرا في مصانع مملوكة للمجتمع و يسهمون في كل مجالات الحياة السياسية إسهاما ماهرا كاملا , و هنا و في مثل هذه الظروف تنتفي كل إمكانية لحكم غريب عنهم» .

و هذا حق , فإنه لأمر مستحيل أن نلغي القهر القومي (أو أي قهر سياسي آخر) في ظل الرأسمالية ما دام ثمة حاجة لإلغاء الطبقات أعني ما دام الأمر يستلزم تطبيق الاشتراكية , بيد أن

الإشتراكية لا يمكن ردها إلى الجوانب الإقتصادية وحدها لأنها تقوم على أسس إقتصادية , إن الإنتاج الإشتراكي كأساس للمجتمع شرط ضروري لإلغاء القهر القومي بيد أن هذا الأساس يجب أيضا أن يبنى فوقه دولة منظمة تنظيما ديمقراطيا و جيش ديمقراطي ... إلخ , و مع تحول الرأسمالية إلى إشتراكية تصبح البروليتاريا قادرة على خلق الإمكانيات للقضاء على القهر القومي.

و تصير الإمكانيات حقيقة واقعة "فقط" - و أقول هنا "فقط" - عندما نرسي دعائم الديمقراطية الكاملة في كل المجالات بما في ذلك تخطيط حدود الدولة حسب "المشاعر الوجدانية" للسكان و معها الحرية الكاملة في الانفصال , و هذا بدوره سيفيد كأساس لضمان القضاء عمليا على أوهى أسباب الشقاق القومي و أقل مظاهر عدم الثقة القومية حتى تنهيا كل الظروف الممكنة للتعجيل بتلاحم الأمم و تداخلها و هو ما سوف يتم إنجازه بعد أن تتلاشى الدولة , هذه هي النظرية الماركسية و هي النظرية التي إنحاز عنها خطأ زملاؤنا البولنديون.

هل الديمقراطية "ممكنة عمليا" في ظل الإمبريالية ؟

إن المناظرة القديمة التي قادها الإشتراكيون الديمقراطيون البولنديون ضد مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها إنما تركز أولا و أخيرا على حجتهم القائلة بأن هذا المبدأ "غير ممكن تطبيقه عمليا" في ظل الرأسمالية , و أذكر أننا نحن مؤيدو صحيفة إيسكرا سخرنا في عام 1903 من هذه الحجة و ذلك في برنامج بعثة المؤتمر الثاني لحزب العمل الإشتراكي الديمقراطي الروسي و قلنا آنذاك أنها تريد لمحاولة تشويه الماركسية التي كان يعظ بها الإقتصاديون (المأسوف عليهم لوفاتهم) , و قد تناولنا هذا الخطأ في رسالتنا بتفصيل كبير , و ركزنا على هذه النقطة بالتحديد التي تحتوي على الجوهر النظري لكل القضية (موضع النزاع) و هي أن الرفاق البولنديين لم يكونوا راغبين (أو ربما لم يكن في استطاعتهم) أن يجيبوا على حجة من حججنا.

إن البرهنة على الإستحالة الإقتصادية لمبدأ حق تقرير المصير قد يتطلب تحليلا إقتصاديا مثل ذلك التحليل المستخدم للبرهنة على تعذر إلغاء الآلات أو تطبيق نظام الأجور و نحن لا نعثر على إنسان حاول عمل مثل هذا التحليل , و لن نجد منه ما يدلل على أنه كان من الممكن تطبيق نظام الأجور إستثناءا في ظل الرأسمالية حتى و لو أخذ بلدا واحدا مثلا لذلك , و ينهج في تدليله نفس النهج الذي يدل فيه على أنه كان في مقدور بلد واحد صغير أن يحقق - إستثناء - مبدأ حق تقرير المصير غير الممكن عمليا دون ثورة أو حرب في عصر الإمبريالية المحموم (النرويج 1905) .

و نقول بوجه عام أن الديمقراطية السياسية ليست سوى أحد الأشكال الممكنة لبناء علوي يعلو النظام الرأسمالي (رغم أنها نظريا الشكل السوي للرأسمالية "الخالصة") , و تشهد الوقائع بأن كلا من الرأسمالية و الإمبريالية تتطوران داخل إطار أي شكل سياسي و تخضعهم جميعا لها , و لهذا يصبح خطأ نظريا أساسيا الحديث عن "تعذر" أحد الأشكال أو عدم إمكانية مطلب من مطالب الديمقراطية.

و نحن لا نجد إجابة لزملائنا البولنديين على هذه الحجج , و يضطرننا هذا إلى اعتبار المناقشة منتهية بالنسبة لهذه النقطة.

و لتوضيح الأمر بصورة بارزة إتخذنا هذا القرار الملموس و المعين لأقصى حد و هو أنه سيكون من "المضحك" أن ننكر "الإمكانية العملية" لإنقاذ بولندا اليوم و أن نبقي عليها تابعة و أسيرة الجوانب الإستراتيجية و غيرها للحرب الراهنة , و لم يأتنا الرد ! .

فتح الرفاق البولنديين يترديد قضية خطوها واضح للعيان , و هي القضية القائلة « إنه فيما يتعلق بمسائل ضم الأراضي الأجنبية يطرح الناس جانبا الأشكال الديمقراطية السياسية , و أن القوة الغاشمة هي الحاسمة ... و رأس المال لن يسمح للشعب بحسم مسألة حدود دولتهم .. » كأن "رأس المال" في مقدوره أن "يسمح للناس" بانتقاد خدمه المدنيين خدم الإمبريالية أو كأن القرارات الخطيرة بشأن المسائل الديمقراطية الهامة مثل تأسيس جمهورية بدلا من الملكية أو ميليشيا بدلا من جيش نظامي كانت كلها بوجه عام قضايا يمكن تصورها بدون "قوة غاشمة" , إن الرفاق البولنديين يريدون ذاتيا "تعميق" الماركسية و لكن الفشل التام يلاحقهم , كما أن عباراتهم عن "عدم إمكانية العملية" هي موضوعا إتجاه إنتهاري ذلك لأن رأيهم المفهوم ضمنا هو : هذا "غير ممكن عمليا" بدون سلسلة من الثورات تماما أن الديمقراطية ككل و جميع متطلباتها مأخوذة معا غير ممكنة فعليا في ظل الإمبريالية.

و تخلى الزملاء البولنديون مرة واحدة فقط في خاتمة الفصل الثاني جـ 1 و أثناء مناقشتهم لقضية الألزاس , تخلوا عن الموقف الإقتصادي الإمبريالي و تناولوا مشكلة أحد أشكال الديمقراطية و قدموا عنها إجابة محددة و ملموسة دون إشارات عامة إلى "الجانب الإقتصادي" , و كانت هذه الطريقة في تناول الموضوع هي الطريقة الخاطئة على وجه التحديد , لقد قالوا في هذا الصدد « سيكون موقفنا ذاتيا و غير ديمقراطي لو حاول بعض الألزاسيين أن يفرضوا على الفرنسيين , و دون إستشارتهم إتحادا مع الألزاس رغم أن أجزاء من الألزاس تشرف عليه ألمانيا و كان هذا أحد العوامل التي تهدد بنشوب حرب » .

و الخلط هنا يدعو للضحك : حق تقرير المصير يفترض مقدما (و هذا بديهي و سبق أن أوليناه عناية خاصة في رسالتنا) حرية الانفصال عن الدولة القاهرة , بيد أن الواقع هو أن الإتحاد مع دولة ما

يفترض مقدما قبول تلك الدولة و هذا "ما لم يجر العرف" على ذكره في السياسة مثلما لا يذكر أيضا في الإقتصاد "قبول" أحد أصحاب رؤوس الأموال لتسلم الأرباح أو "قبول" عامل لتسلم الأجر , إنه لمضحك حقا مجرد الحديث عن مثل هذا الموضوع.

لو أراد شخص أن يكون سياسيا ماركسيا إذن لأصبح واجبا عليه حين يتعرض للحديث عن الألزاس أن يهاجم المحتالين الإشتراكيين الألمان لأنهم لم يكافحوا من أجل حرية الألمان في الانفصال ، و يهاجم المحتالين الإشتراكيين الفرنسيين لتهادنهم مع البرجوازية الفرنسية التي تسعى لضم كل الألزاس قسرا – و كلاهما يفعل ذلك لخدمة إمبريالية "بلدهم" و خشية قيام دولة منفصلة مهما كانت صغيرة – و تصبح المشكلة هي أن نوضح كيف يحل الإشتراكيون الذين يقرون حق تقرير المصير المشكلة في أسابيع قليلة دون الوقوف ضد إرادة الألزاسيين , و نخرج من هذا أن الخطر الرهيب من جانب "الالزاسيين الفرنسيين" الذين "يفرضون أنفسهم قسرا" على فرنسا إنما هو جوهر حقيقة.

ما هو الضم ؟

أثرنا هذا السؤال بصورة محددة للغاية في رسالتنا و لم يجب الرفاق البولنديين عليه :

(1) تحاشوه مؤكدين : أنهم ضد سياسة الضم .

(2) و أوضحوا لماذا هي ضدها , حقا إنها مسائل هامة جدا ، و لكنها مسائل من نوع آخر , بيد أننا لو أردنا لمبادنتنا أن تكون سليمة تماما من الناحية النظرية و أردنا لها الوضوح و الدقة في الصياغة فليس لنا أن نتحاشى السؤال : ما هو الضم ؟ حيث أن هذا المفهوم مستخدم في دعايتنا و إثارتنا السياسية , إننا لا نستطيع أن نفسر تجنب رفاقنا هذا السؤال في حوار دائر بيننا و بينهم إلا بأنه تخل عن الموقع من جانبهم.

لماذا أثرنا هذا السؤال ؟ , لقد أوضحنا السبب عندما أثرناه.

و هو أن « أي احتجاج ضد عمليات الضم لا يعني سوى الإعراف بحق تقرير المصير » , و مفهوم الضم يعني عبارة :

(1) القوة (إستخدام القوة لضم البلدان) .

(2) القهر من جانب أمة أخرى (الحاق مناطق "غريبة" .. إلخ) .

(3) مفهوم إنتهاك الوضع القائم , و سبق أن وضحنا هذا في رسالتنا و لم ينتقده أحد.

هل لنا أن نسأل السؤال التالي : هل يستطيع الإشتراكيون الديمقراطيون أن يقفوا ضد إستخدام القوة بوجه عام ؟ , لا بكل وضوح , فهذا يعني أننا ضد عمليات الضم لا لأنها تتضمن القوة و لكن لسبب آخر , كما لا يستطيع الإشتراكيون الديمقراطيون أن يؤيدوا كذلك الوضع القائم , بيد أنك

تستطيع أن تلوي و تحور المعاني: الضم إنتهاك لمبدأ حق الأمة في تقرير مصيرها ، إنه تأسيس لحدود الدولة بما يتعارض مع إرادة السكان.

و الوقوف ضد سياسة الضم يعني تأييد مبدأ حق تقرير المصير , كما أن الوقوف ضد الإحتواء القهري لأي أمة داخل حدود دولة معينة هو نفس الشيء ، إذ يعني تأييد مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها , إستخدمنا عن عمد هذه الصياغة المحورة تحويرا طفيفا لنفس الفكرة الواردة في الفصل الرابع من رسالتنا و أجاب الرفاق البولنديون علينا إجابة واضحة تماما في مستهل الفصل الأول و الرابع و قالوا أنهم «ضد الإحتواء القهري للأمم المقهورة داخل حدود الدولة صاحبة السيادة» .

و نحن لا نريد أن نجادل حول الألفاظ , فإذا كان ثمة حزب يقول في برنامجه (في قرار ملزم له ، فالشكل لا يعنينا) أنه ضد عمليات الضم أي ضد الإحتواء القهري للأمم المقهورة داخل حدود دولته ، فإننا نعلن موافقتنا الكاملة من حيث المبدأ مع هذا الحزب ، و من ثم يكون من العبث الإصرار على عبارة "حق تقرير المصير" بشكلها اللفظي , و إذا كان ثمة أناس في حزبنا يريدون تغيير الألفاظ ، و هم أولئك الذين يريدون تعديل المادة التاسعة من برنامج حزبنا فإننا سنعتبر خلافاتنا مع مثل هؤلاء الرفاق خلافا في المبدأ و لا شيء آخر .

إن الشيء المهم هو الوضوح السياسي و السلامة النظرية لشعاراتنا.

في مناقشاتنا اللفظية حول هذه المشكلة – و التي لا ينكر أهميتها أحد خاصة الآن بالنسبة

للحرب – واجهتنا الحجة التالية (لم نتعرض لها في الصحافة): الإحتجاج ضد شر معروف لنا لا يعني بالضرورة التسليم بمفهوم وضعي يمنع هذا الشر , و هذه حجة لا أساس لها و يبدو أن أحدا لم يتعرض لها في الصحافة لهذا السبب , فلو أن حزبا إشتراكيا يعلن أنه « ضد الإحتواء القهري لأمة مقهورة داخل حدود دولة قاهرة » .. فإنه بذلك يصبح ملتزما برفض فكرة الإحتواء القهري عندما يتولى هذا الحزب مقاليد السلطة.

و نحن لا يراودنا شك للحظة واحدة في أن هندنبرج لو إستطاع أن ينجز غدا الغزو الجزئي لروسيا و إن هذا الغزو الجزئي سيؤدي إلى قيام دولة بولندية جديدة (وفقا لرغبة بريطانيا و فرنسا بقصد إضعاف القيصرية إلى حد ما) و هو شيء ممكن محليا من وجهة نظر القوانين الإقتصادية و الإمبريالية ، و لو أن الثورة الإشتراكية قدر لها فيما بعد غد أن تنتصر في بتروجراد فإن برلين و وارسو و الحكومة الإشتراكية البولندية و بالمثل الحكومة الروسية و الولايات الإشتراكية الألمانية ستنبذ جميعها "الإحتواء القهري" لأوكرانيا مثلا "داخل حدود الدولة البولندية" , و لو كانت تلك الحكومة تضم أعضاء أسرة تحرير مجلة "جازيتا روبوت نيزا" فإنهم دون شك سيقدمون رسائلهم تلك قربانا .. و من ثم يقيمون الدليل على بطلان "النظرية" القائلة « أن حق تقرير المصير غير ممكن تطبيقه في مجتمع إشتراكي » , و لو أننا كنا نفكر على نحو آخر فما كان ينبغي لنا أن ندير حوارا

رفاقيا مع الإشتراكيين الديمقراطيين البولنديين و إنما كان الأجدر أن نخوض ضدهم صراعا ضاريا باعتبارهم شوفينيين.

لنفترض أنني اضطررت يوما إلى الخروج في طرقات أي مدينة أوروبية لأصدر "إحتجاجا" عاما (سبق لي أن نشرته في الصحافة) ضد منعي من شراء رجل أتخذه عبدا لي , لا ريب في أن الناس سيكون لهم الحق في أن ينظروا لي باعتباري مالك عبيد و بطلا مؤمنا بهذا المبدأ أو النظام في نظر من يحب العبودية , و لن يندع أحد بحقيقة أن عواطفى عبرت عنها بصورة سلبية في شكل إحتجاج و ليس صورة إيجابية (أنا مع العبودية) , إن "الإحتجاج" السياسي مرادف تماما للبرنامج السياسي , هذا واضح تماما حتى أنني أشعر بحرج في توضيحه.

علي أية حال فنحن مقتنعون تماما من أننا لن نجد أي إحتجاج من جانب الجناح اليساري "للتسمير فالد" – نحن هنا لا نتكلم عن التسمير فالد ككل نظرا لأنه يضم مارتوف و آخرين من أتباع كاوتسكي – و لو أننا نقول لن يكون ثمة مكان في الأممية الثالثة لأناس قادرين على فصل الإحتجاج السياسي عن البرنامج السياسي , أو المقابلة بين هذا و ذاك .. إلخ.

إننا لا نريد المجادلة حول الألفاظ و لذلك سنسمح لأنفسنا أن نفترض حسن النية و نقول إن الإشتراكيين الديمقراطيين سيحاولون عاجلا تقديم إقتراح رسمي بحذف المادة التاسعة من برنامج حزبنا (و هي مادة ضمن برنامجهم أيضا) و محوها أيضا من برنامج الأممية (قرار مؤتمر لندن عام 1896) و يقترحون بالمثل محو تعريفهم هم للمفاهيم السياسية الثابتة عن "عمليات الضم الجديدة و القديمة" و "الإحتواء القهري لأمة مقهورة داخل حدود الدولة القاهرة" . و لننتقل الآن إلى السؤال التالي.

هل نحن مع سياسة ضم البلاد أم ضدها ؟

في الباب الثالث من الجزء الأول يعلن الرفاق البولنديون بصورة محددة للغاية أنهم ضد أي شكل من أشكال الضم , بيد أننا لسوء الحظ نطالع في الباب الرابع من نفس هذا الجزء المذكور تأكيدا لا يسعنا أن ننظر إليه إلا باعتباره تأكيدا لسياسة الضم , أنه يبدأ بتلك العبارة الغريبة ... و لست أدري كيف أصوغها بصورة مخففة ؟!:

» إن نقطة البدء في نضال الحزب الإشتراكي الديمقراطي ضد عمليات الضم , و ضد إغتصاب الشعوب المقهورة و إحتوائها داخل حدود الدولة الغاصبة هي نبذ كل أشكال الدفاع عن أرض الآباء ذلك لأن فكرة الدفاع هذه تعني في مرحلة الإمبريالية

الدفاع عن حقوق الطبقة البرجوازية في هذه الدولة لقهر و نهب الشعوب الأجنبية»

ما معنى هذا ؟ و كيف صاغوها ؟

« نقطة البدء في النضال ضد سياسة الضم هي نبذ أي شكل من أشكال الدفاع عن أرض الآباء ... » و لكن أي حرب وطنية بل و أي ثورة وطنية يمكن تسميتها "دفاعا عن أرض الآباء" ؟
و مازالت حتى الآن تعرف بوجه عام على هذا النحو ! , إننا ضد سياسة الضم و لكن .. هل نعني بهذا أننا ضد الدولة المستعمرة حين تخوض حربا للتحرر من الدولة التي إغتصبها ، و أننا ضد الدولة المغتصبة حين تثور لتحرير نفسها من ربقة أولئك الذين إغتصبوها ! , أليس هذا إعلانا يؤمن بسياسة الضم القهري ؟! .

إن أصحاب هذا الإتجاه يعززون دعواهم الغريبة بقولهم أن الدفاع عن أرض الآباء "في عصر الإمبريالية" ينتهي إلى الدفاع عن حق الطبقة البرجوازية الغاصبة في قهر الشعوب الأجنبية , و هذا قول حق و لكن فقط بالنسبة لحرب إمبريالية أي بالنسبة لحرب بين قوتين إمبرياليتين أو مجموعة من القوى و ذلك لأن كلا من القوى المتحاربة لا تهدف فقط إلى قهر "الشعوب الأجنبية" بل إنها أيضا تخوض حربها هذه لتحسم و تحدد من سوف يستحوذ على النصيب الأكبر من قهر الشعوب الأجنبية .
و يبدووا لي أن أصحاب هذا الرأي يعرضون قضية "الدفاع عن أرض الآباء" على نحو مخالف تماما للطريق التي يعرضها بها حزبنا , إننا نرفض "الدفاع عن أرض الآباء" في حرب إمبريالية , و قد قيل هذا الرأي بوضوح لا مزيد عليه في بيان اللجنة المركزية لحزبنا كما أعيد طبعه ضمن قرارات مؤتمر برن في كتيب "الإشتراكية و الحرب" و الذي صدر في كل من ألمانيا و فرنسا , و أكدنا هذا الرأي مرتين في رسالتنا "هوامش الفصل الرابع و السادس" و يبدووا أن مؤلفي الرسائل البولندية ينبذون الدفاع عن أرض الآباء "بوجه عام" أي بالنسبة لحرب وطنية بالمثل ، و ربما إعتقادا منهم بأن الحروب الوطنية مستحيلة في "عصر الإمبريالية" ، و نحن نقول "ربما" لأن الرفاق البولنديين لم يفصحوا عن هذا الرأي في رسائلهم.

بيد أن رأيا كهذا نجده معروضا بوضوح تام في رسائل المجموعة الألمانية الأمامية و في كتيب جونيوس حيث تناول هذه الفكرة في مقال خاص بها , و يحسن بنا أن نلاحظ بالإضافة إلى ما يبقى قوله أن الثورة الوطنية في بلد أو منطقة مغتصبة ضد الدولة الغاصبة يمكن تسميتها على وجه الدقة ثورة و ليست حربا (لقد سمعنا هذا الاعتراض هناك و من ثم فإننا نذكره هنا رغم أن هذا الإختلاف اللفظي ليس في رأينا خلافا جديا و خطيرا) .

و على أية حال فإننا لن نجد من يغامر و يجرو على إنكار بلجيكا و الصرب و غاليسيا و أرمينيا ستسمى "ثورتهم" ضد الدول التي أعتصبتهم "دفاعا عن أرض الآباء" و سوف يفعلون هذا و هم

على حق فيه تماما , أخال هنا و كأن الرفاق البولنديين يناوئون هذا النوع من الثورات على أساس أن ثمة أيضا طبقة برجوازية في داخل تلك البلاد المغتصبة و التي أيضا تقهر شعوبا أجنبية أو بعبارة أكثر تحديدا قدرة على قهرهم مادامت المسألة هي "حق القهر" , و نتيجة لذلك فإن مثل هذه الحرب أو الثورة لا تقوم على أساس قوة محتواها الحقيقي (نضال أمة مقهورة كي تتحرر من ربقة دولة قاهرة) و إنما على أساس إمكانية ممارسة "حق القهر" من جانب طبقة برجوازية لا تزال هي نفسها طبقة مقهورة , فلو كانت ألمانيا فرضا إغتصبت بلجيكا و ضمت أراضيها إليها عام 1917 و ثارت بلجيكا عام 1918 لتحرير نفسها فإن الرفاق البولنديين سيقفون ضد ثورتها هذه على أساس أن البرجوازية البلجيكية تملك "حق قهر الشعوب الأجنبية" .

إن حجة كهذه عاطلة تماما من أي روح ماركسية بل و ثورية , و اذا كنا لا نريد أن نخون الاشتراكية إذن لأصبح لزاما علينا أن نعصد كل ثورة ضد عدونا الرئيسي و هو برجوازية الدول الكبرى بشرط ألا تكون تلك الثورة ثورة طبقة رجعية , ذلك لأننا لو رفضنا مساندة ثورة المناطق المغتصبة فإننا نصبح موضوعا مؤمنين بسياسة الإغتصاب و الضم , و اليوم و في عصر الإمبريالية على وجه التحديد و هو عصر الثورة الاشتراكية الوليدة , يكون لزاما على البروليتاريا أن تساند بقوة أي ثورة من جانب المناطق المغتصبة و حتى يتسنى لها غدا أو في الوقت نفسه أن تجهز على برجوازية القوة "العظمى" التي أنهكتها الثورة.

و لكن الرفاق البولنديين يمنعون رغم كل هذا في إتجاههم الذي يؤمن بالضم و الإغتصاب و يخطون خطوات أبعد من ذلك , إنهم لا يناوئون فقط أي ثورة من جانب المناطق المغتصبة بل هم أيضا ضد أي محاولة تقوم بها تلك المناطق لاستعادة إستقلالها حتى و لو كانت محاولة سلمية , إستمعوا إلى هذه العبارة:

« إن الاشتراكية الديمقراطية ترفض أن تتحمل أي مسئولية تترتب على سياسة القهر التي تمارسها الإمبريالية , و هي في قيادتها للنضال الحاد ضد هذه السياسة , لا تفضل بأي حال من الأحوال بناء معالم جديدة للحدود داخل أوروبا أو إعادة بناء تلك المعالم التي إجتاحتها الإمبريالية » .

و لقد إجتاحت الإمبريالية اليوم معالم الحدود القائمة بين ألمانيا و بلجيكا و بين روسيا و غاليسيا , و من ثم ينبغي على الاشتراكية الديمقراطية الأممية و أستحيكم عذرا في هذا أن تعارض أي محاولة لإعادة قيامها من جديد و مهما كانت تلك الوسيلة , ففي عام 1905 "أي في عصر الإمبريالية" و عندما أعلن مجلس البرلمان المستقل للنرويج إنفصال بلاده عن السويد و لم تحدث حرب بين الدولتين تلبية لنداء و عظة القوى الرجعية السويدية فماذا كان الموقف الإمبريالي العالمي –

أحسب أن الاشتراكية الديمقراطية كان ينبغ عليها أن تقف ضد إنفصال النرويج حيث أن هذا يعني دون ريب "بناء حدود جديدة في أوروبا" .

إن هذا الاتجاه يؤمن بصراحة و وضوح بسياسة الضم و الإغتصاب , و لسنا بحاجة إلى تفنيده ذلك لأنه يفند نفسه بنفسه , و ليس ثمة حزب اشتراكي يرتضي لنفسه هذا الموقف : « نحن نعارض سياسة الضم بوجه عام ، و لكننا نباركها في أوروبا أو نسمح بها و نقبلها إذا ما حدثت » .
كل ما نريده هو أن نتناول المصادر النظرية لهذا الخطأ الذي قاد رفاقنا البولنديين إلى مثل هذه "الإستحالة" الواضحة , و سوف نوضح فيما بعد لماذا لا نرى إستثناء بالنسبة لأوروبا , و العبارتان التاليتان من الرسائل ستكشفان عن المصادر الأخرى لذلك الخطأ:

« حينما دارت عجلة الإمبريالية و سحقت تحتها دولة رأسمالية ناشئة و مكتملة فإن التمرکز السياسي و الإقتصادي للعالم الرأسمالي الذي يمهد في هذه الأثناء الطريق إلى الاشتراكية يتم في أبشع صور القهر الإمبريالي» .

إن هذا التبرير لسياسة الضم ليس من الماركسية في شيء و إنما هو إتجاه سترويفي , إن الاشتراكيين الديمقراطيين الروس الذين يذكرون أحداث عام 1890 يعرفون جيدا هذا الأسلوب في تشويه الماركسية و هو أسلوب مألوف لدى كل من سترويف و كانا و ليجيين و شركاهم.
و في موضع آخر من رسائل الرفاق البولنديين نقرأ الحديث التالي عن يسمونهم "الإمبرياليين الاشتراكيين" و هو حديث صيغ خصيصا عن أتباع سترويف الألمان:

« (إن شعار تقرير المصير) حين يكشف عن طبيعته الوهمية إنما يهيئ الفرصة للإمبرياليين الاشتراكيين لتصوير نضالنا ضد القهر الوطني كإتجاه عاطفي ليس له أساس تاريخي و من ثم فإنه يقوض دعائم إيمان البروليتاريا في صواب البرنامج الاشتراكي الديمقراطي على أساس علمي » .
معنى هذا أن أصحاب هذا الرأي يعتبرون وضع السترويفيين الألمان وضعا "علميا" ! , تهانينا لهم.

بيد أن حدثا واهيا كفيل بأن يسقط هذه الحجة المذهلة التي تهدد بالكشف عن صواب موقف أتباع لينش و كانا و بارفوس بالنسبة إلى موقفنا : ذلك أن أتباع لينش لهم فكرهم المتسق مع منهجهم , ففي العدين 8 و 9 من المجلة السوفيتية الألمانية (جلوك) , يبرهن لينش في وقت واحد على أن شعار تقرير المصير خطأ علمي (واضح أن الاشتراكيين الديمقراطيين البولنديين يعتقدون بعصمة هذه الحجة التي يسوقها لينش و هو ما يبدو جليا في حججهم التي ساقوها في الفقرات التي ذكرناها) كما يبرهن على أن شعار معارضة سياسة الضم "خاطئ علميا" ! .

إن لينش يفهم على نحو رائع و ممتاز تلك الحقيقة البسيطة التي أوضحناها للرفاق البولنديين الذين لم يكشفوا عن رغبتهم في الرد على كلامنا : فليس ثمة فارق "سياسي أو إقتصادي" بل و منطقي بين "الإعتراف" بحق تقرير المصير و "الإحتجاج" ضد سياسة الضم , فلو أن الرفاق البولنديين ينظرون إلى حجج أتباع لينش ضد حق تقرير المصير باعتبارها حججا دامغة فثمة حقيقة واحدة يلزم التسليم بها : ذلك أن أتباع لينش أنفسهم يسوقون كل هذه الحجج لمعارضة النضال ضد سياسة الضم.

إن الخطأ النظري الذي تركز عليه كل حجج رفاقنا البولنديين قد قادهم إلى نقطة أصبحوا فيها دعاة متناقضين لسياسة الضم.

لماذا يقف الإشتراكيون الديمقراطيون ضد سياسة الضم ؟

في رأينا أن الإجابة على هذا السؤال واضحة , ذلك لأن سياسة الضم تخالف حق الشعوب في تقرير مصيرها أو أنها بعبارة أخرى هي صورة من صور القهر القومي.

و في رأي الإشتراكيين الديمقراطيين البولنديين أنه لا بد من تقديم توضيحات خاصة تفسر لماذا نعارض سياسة الضم , و هذه التوضيحات (1 – 3 من رسائلهم) هي التي أوقعت بالضرورة أصحاب هذا الرأي في سلسلة أخرى من التناقضات.

إنهم يقدمون سببين لتبرير معارضتنا لسياسة الضم (رغم الحجج "الصادقة علميا" التي يسوقها أتباع لينش) .

أولا : « في مقابل التأكيد بأن سياسة الضم في أوروبا لازمة لتحقيق الأمن العسكري لدولة إمبريالية مظفرة يضع الإشتراكيون الديمقراطيون حقيقة أخرى و هي أن سياسة الضم تفيد فقط في زيادة حدة التطاحن و من ثم تؤدي إلى زيادة خطر الحرب » .

و هذا رد غير كاف على أتباع لينش ذلك لأن حجتهم الرئيسية ليست هي أن سياسة الضم ضرورة عسكرية بل هي سياسة إقتصادية تقدمية و هي تعني التمرکز في ظل النظام الإمبريالي , أين المنطق هنا إذا كان الإشتراكيون الديمقراطيون يسلمون بالطبيعة التقدمية لمثل هذا التمرکز حين يرفضون إعادة بناء معالم الحدود في أوروبا و هي الحدود التي إجتاحتها الإمبريالية و يقفون في الوقت نفسه ضد سياسة الضم ؟ .

ثم هناك سؤال بعد ذلك و هو : أي نوع من الحروب الذي يزداد خطره بسبب عمليات الضم ؟ ليست حروبا إمبريالية , ذلك لأن الحروب الإمبريالية لها أسباب أخرى , إن عوامل التطاحن الرئيسية

في الحرب الإمبريالية الراهنة هي دون ريب تلك التطاحنات القائمة بين ألمانيا و بريطانيا و بين ألمانيا و روسيا , و هذه التطاحنات لا علاقة لها البتة بسياسة الضم , إن الخطر الذي يزداد هنا هو خطر الحروب الوطنية و الثورات الوطنية , و لكن كيف يتسنى لإمرئ أن يعلن أن الحروب الوطنية مستحيلة من ناحية "في عصر الإمبريالية" ثم يتحدث عن "خطر" الحروب الوطنية من ناحية أخرى ؟ هذا حديث غير منطقي.

الحجة الثانية : إن عمليات الضم « تخلق هوة بين بروليتاريا الأمة الحاكمة و بروليتاريا الأمة المقهورة .. و من ثم سوف تتحد بروليتاريا الأمة المقهورة مع طبقتها البرجوازية و ينظر كلاهما إلى بروليتاريا الأمة الحاكمة باعتبارها عدوا لهما , و بدلا من أن تخوض البروليتاريا صراعا طبقياً أمياً ضد البرجوازية العالمية فإنها ستفكك و تفسد أيديولوجياً» .

إننا نتفق تماما مع هذه الحجج , و لكن هل من المنطق أن نسوق في آن واحد حجتين حول قضية واحدة و كل منهما تلغي الأخرى , فنحن نطالع في الفصل الثالث من الجزء الأول للرسائل الحجج السالفة و التي ترى أن سياسة الضم تسبب تفككا بين صفوف البروليتاريا ثم يطلب منا بعد ذلك مباشرة في الفصل الرابع أن نعارض إلغاء عمليات الضم التي تمت في أوروبا و تؤثر عليها « تعليم جماهير العمال في كل من الدولتين القاهرة و المقهورة بروح التضامن النضالي » , إذا كان إلغاء عمليات الضم هو إتجاه عاطفي رجعي , إذن يلزم بالضرورة ألا نقول بأن عمليات الضم تخلق "هوة" بين قطاعات "البروليتاريا" و تسبب تفككا , و إنما ينبغي على العكس من ذلك أن ننظر إليها باعتبارها شرطا لجمع شمل بروليتاريا الأمم المختلفة.

إننا نقول : لكي نملك القدرة على إنجاز الثورة الاشتراكية و الإطاحة بالبرجوازية يجب أن يتحد العمال و تلتئم صفوفهم أكثر فأكثر و أن هذا الإتحاد الوثيق إنما يتأكد من خلال الصراع من أجل حق تقرير المصير أعني الصراع ضد عمليات الضم , و نحن هنا نتخذ موقفا متسقا و لكن الرفاق البولنديين الذين يزعمون بأن عمليات الضم التي تمت في أوروبا « غير مقبول إزالتها » و أن الحروب الوطنية « مستحيلة » فإنهم يهزمون أنفسهم حين يقفون مع عمليات الضم مستخدمين في ذلك حججهم عن الحروب الوطنية , ذلك لأن هذه الحجج تؤدي إلى أن تعوق عمليات الضم .. التمازج و التقارب بين عمال الأمم المختلفة .

و بعبارة أخرى فإن الاشتراكيين الديمقراطيين البولنديين حين يريدون مناوأة الضم يصبح لزاما عليهم أن يستخرجوا من مخزونهم النظري حججا هم أنفسهم يرفضونها من حيث المبدأ . إن مشكلة المستعمرات ستوضح هذا أكثر.

هل من الصواب أن نقابل بين "أوروبا" و المستعمرات في المشكلة الراهنة ؟

تقول رسائلنا أن مطلب التحرر الثوري للمستعمرات إنما هو مطلب "غير عملي" (بمعنى أنه لا يمكن أن يتحقق دون عدد من الثورات و لا يمكن أن يتوفر له الإستمرار بدون الاشتراكية) في ظل الرأسمالية مثله في ذلك مثل الشعوب في تقرير مصيرها و إنتخاب موظفي الدولة المدنيين و الجمهورية الديمقراطية ... إلخ , ثم تضيف أكثر من ذلك أن مطلب تحرير المستعمرات ليس أكثر من « الإعراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها ».

إن الرفاق البولنديين لم يجيبوا على حجة واحدة من تلك الحجج ، و لكنهم حاولوا أن يمايزوا بين "أوروبا" و المستعمرات , فهم بالنسبة لأوروبا وحدها تحولوا إلى دعاة لسياسة الضم و متناقضين مع أنفسهم و ذلك برفضهم إزالة أي عملية من عمليات الضم التي حدثت ، أما بالنسبة للمستعمرات فإنهم يطلبون مطلبا مطلقا و غير مشروط « أخرجوا من المستعمرات » ! .

و يجب على الاشتراكيين الروس أن يتقدموا بالمطلب التالي : « أخرجوا من تركستان و خيفا و بحاري ... إلخ » و لكن ثمة زعم بأنهم سيتهمون "بالطوباوية" و "العاطفية غير العلمية" و غير ذلك من تهم إذا ما طالبوا بالمثل بحرية بولندا و فنلندا و أوكرانيا و غيرها في الانفصال , و يجب على الاشتراكيين البريطانيين أن يتقدموا بالمطلب التالي « أخرجوا من إفريقيا و الهند و إستراليا » و ليس من إيرلندا , و لكن ما هي الأسس النظرية التي يركز عليها تمايز زائف كهذا ؟ , إن مشكلة كهذه لا يمكن تجنبها.

الحجة الأساسية لتلك المطالب المعارضة لحق تقرير المصير هو أنها "غير عملية" , و قد عبروا عن هذه الفكرة نفسها و لكن بنغمة أخرى حين أشاروا إلى "التمركز السياسي و الإقتصادي" . من الواضح أن التمرکز يحدث أيضا مع ضم المستعمرات , و كان هناك قبل ذلك تمايز إقتصادي بين المستعمرات و الشعوب الأوروبية – أو على الأقل أغلبية الشعوب الأوروبية – ذلك أن المستعمرات تحولت إلى سلعة للتبادل و ليس نتاجا رأسماليا.

و قد غيرت الإمبريالية من هذا الوضع , إن الإمبريالية هي تصدير رأس المال فضلا عن أمور أخرى , و لقد إنتقل الإنتاج الرأسمالي إلى المستعمرات بسرعة متزايدة و لا سبيل إلى إنقاذها من الإعتماد على الإقتصاد الأوروبي الرأسمالي , و إذا نظرنا إلى هذا الوضع من وجهة النظر العسكرية و التوسع معا فإن القاعدة العامة هي أن انفصال المستعمرات ممكن و عملي فقط في ظل الاشتراكية , أما

في ظل الرأسمالية فإنه ممكن و عملي "إستثناء" – عن طريق سلسلة من الثورات تتحمل عبئها المستعمرات و البلدان المستعمرة ، (المتروبوليتان) .

إن الجزء الأكبر من البلدان التابعة في أوروبا هي من الناحية الرأسمالية أكثر تقدما من المستعمرات (رغم أنها كلها ليست كذلك) ربما كان الإستثناء ألبانيا و كثير من الشعوب غير الروسية في روسيا ، بيد أن هذا هو السبب عينه الذي يولد مقاومة أعظم للقهر القومي و سياسة الضم , و لهذا السبب على وجه التحديد فإن تطور الرأسمالية أكثر أمنا و ضمانا في أوروبا و تحت أي ظروف سياسية بما في ذلك الانفصال على غير الحال بالنسبة للمستعمرات.

و يقول الرفاق البولنديين عن المستعمرات (الجزء 1 فصل 4) « الرأسمالية هناك ما زالت تواجه بمهمة تطوير قوى الإنتاج تطويرا مستقلا » , و هذا ما نلاحظه بصورة أوضح في أوروبا , فالرأسمالية دون ريب تعمل على تطوير قوى الإنتاج بصورة أكثر قوة و سرعة و إستقلالا في بولندا و فنلندا و أوكرانيا و الأناضول على عكس الهند و تركستان و مصر و غيرها من المستعمرات , فليس من المستطاع وجود تطور مستقل أو أي نوع من أنواع التطور بدون رأسمال في المجتمعات التي يقوم الإنتاج فيها على إنتاج السلع الإستهلاكية أما في أوروبا فإن البلدان المستقلة تملك رأسمالها الخاص كما أن توفير رأس المال فيها أمر ميسور إلى حد كبير هذا على عكس المستعمرات إذ أنها لا تملك رأس مال خاصا بها و ليس هناك من يتحدث بلسانها فضلا عن أن مستعمرة من المستعمرات لا يتيسر لها في ظل التمويل الرأسمالي أن توفر لنفسها رأس مال خاصا بها إلا تحت شروط سياسية مذلة تؤكد خضوعها , إذن و إزاء هذا كله ما معنى المطالبة الفورية و غير المشروطة لتحرير المستعمرات ؟ , أليس من الواضح أنه مطلب أكثر "طوباوية" بالمعنى المبتذل و "الماركسي" لهذه الكلمة و "طوباوي" بالمعنى الذي يستخدمه أتباع سترويف و كانا و الرفاق البولنديون الذين يقتفون أثرهم لسوء الحظ ؟ , إن أي إنحراف عن المعنى العام و الدارج يسمونه إتجاها طوباويا مثلما يسمون أي شيء ثوريا , بيد أن الحركات الثورية على إختلاف صورها – بما في ذلك الحركات القومية – هي في أوروبا أقوى و أيسر و أمنع و أكثر إمكانية منها في المستعمرات.

يقول الرفاق البولنديون (جزء 1 فصل 3) « سيكون في مقدور الاشتراكية أن تمنح شعوب المستعمرات المتخلفة مساعدة ثقافية نزيهة دون السيطرة عليهم » , و هذا حق تماما و لكن ما هي الأسباب التي تدعو إلى الافتراض بأن أمة عظمى و دولة كبرى عندما تتحول إلى الاشتراكية لن تكون قادرة على جذب أمة أوروبية صغيرة و مقهورة عن طريق « مساعدة ثقافية نزيهة » ؟

إن حق الانفصال "الممنوح" من قبل الاشتراكيين الديمقراطيين البولنديين للمستعمرات هو الذي سيجذب البلدان الأوروبية الصغيرة المتحضرة و المقهورة سياسيا كرها و إغتصابا كي تتحد مع دول إشتراكية عظمى , ذلك لأن الدولة العظمى في ظل الإشتراكية ستعني ساعات عمل أقل بكثير من

غيرها و أجرا أكبر بكثير عن يوم العمل , إن جماهير العمال عندما تتحرر من نير البرجوازية ستتجه تلقائيا و دون مقاومة إلى الوحدة و التكامل مع البلدان الإشتراكية العظمى و المتقدمة من أجل هذه "المساعدة الثقافية" بشرط ألا ينتهك قاهروا الأمس مشاعر إحترام الذات لدى الشعوب التي طال قهرها و هي مشاعر ديمقراطية نامية و متطورة إلى حد كبير , و بشرط أن تمنح هذه الشعوب حق المساواة في كل شيء بما في ذلك حق بناء الدولة أي الخبرة في تنظيم "دولتهم هم" , و مثل هذه "الخبرة" تعني في ظل النظام الرأسمالي العزلة و الإنفراد و الأنانية الضيقة للشعوب الصغيرة المتميزة (هولندا و سويسرا).

أما أي ظل الإشتراكية فإن الشعب العامل نفسه لا يرضى بالعزلة أبدا من أجل تلك الدوافع الإقتصادية المحضة المذكورة آنفا بينما الأشكال السياسية المختلفة و حرية الانفصال و الخبرة في تنظيم الدولة , سيظل كل هذا قائما حتى تذوب كل أشكال الدولة , سيكون كل هذا الأساس الذي تركز عليه حياة ثقافية ناجحة و جادة بحيث تتقارب الشعوب و تتلاحم و تتكامل بخطوات أسرع. و إذا وضعنا المستعمرات جانبا و قارناها بأوروبا سنجد الرفاق البولنديين يقعون في تناقض سرعان ما يكشف عن زيف حجتهم.

الماركسية أم البرودونية ؟

إن رفاقنا البولنديين يتحاشون إشارتنا إلى إتجاه ماركس بالنسبة لإنفصال إيرلندا و هم يفعلون ذلك في صراحة و من غير موارد , فما هو اعتراضهم ؟ , يقولون أن الإشارة إلى موقف ماركس فيما بين عامي 1848 و 1871 « ليس له أي قيمة تذكر » , و يعززون هذا التأكيد الحائق و القاطع بصورة غير عادية بالحجة التالية و هي أن ماركس كان "في وقت واحد" يعارض نضال التشيك و السلافيين الجنوبيين و غيرهم من أجل الإستقلال (6).

و هي حجة حانقة إلى أقصى حد لأنها هاوية من أساسها.

فالماركسيون البولنديون يرون ماركس مفكرا مشوش الفكر لأنه "في آن واحد" كان يقول آراء متناقضة , و هذا غير صحيح تماما و ليس بماركسية على وجه اليقين , إنه مطلب التحليل "المشخص و العملي" الذي يصر عليه رفاقنا البولنديون "و لكنهم هم أنفسهم لا يطبقونه" , و هذا النوع من التحليل هو الذي يلزمنا بأن نبحث عما إذا كانت إتجاهات ماركس المختلفة إزاء حركات "قومية" مختلفة عمليا لم تتبع من نظرة إشتراكية واحدة دون سواها.

من المعروف أن ماركس كان يحبذ إستقلال بولندا إبتغاء مصالح الديموقراطية "الأوروبية" في نضالها ضد سطوة و نفوذ القيصرية كما يمكن أن يقال : ضد السطوة المطلقة و النفوذ الرجعي

السائد , و قد تأكد صواب هذا الإتجاه و قيمته العملية عام 1849 عندما سحق جيش العبيد الروسي حركة التمرد في المجر و هي حركة تحرر وطني و تحرر ثوري ديمقراطي , و منذ ذلك الوقت حتى وفاة ماركس , بل و بعد ذلك حتى عام 1890 كان إنجلز يعضد كل نضال ضد القيصرية كلما لاح إحتمال أن تشن القيصرية - متحالفة مع فرنسا - حربا رجعية ضد ألمانيا غير الإستعمارية و هي الدولة المستقلة القومية آنذاك , و لهذا السبب و هذا السبب وحده دون غيره و قف ماركس و إنجلز ضد الحركة القومية لشعبي التشيك و السلافيين الجنوبيين , و إشارة سريعة إلى ما كتبه ماركس و إنجلز عامي 1848 و 1849 خير شاهد لمن تعنيه الماركسية بصورة جدية و ليس رياء لينحي الماركسية جانبا , إذ تدل كتاباتهما في تلك الفترة على أنهما مايزا بوضوح و تحديد بين "البلدان الرجعية بأكملها" التي تقوم بمثابة "حدود خارجية للروسيا" في أوروبا و بين "البلدان الثورية" أعني ألمانيا و بولندا و المجر و هذه حقيقة واقعة , و قد برزت آنذاك كحقيقة لا تقبل الدحض : ففي عام 1848 كافحت الأمم الثورية من أجل الحرية و كانت القيصرية هي عدوها الرئيسي بينما كان التشيك و غيرهم يمثلون بلدا رجعيا و حدودا أمامية للقيصرية.

ما هو الدرس الذي يمكن أن نستخلصه من هذا المثال الملموس و الذي يلزم تحليله بصورة شخصية و عملية إن كانت ثمة رغبة في أن نكون صادقي النية تجاه الماركسية ؟ , الدرس الوحيد هو: (1) إن مصالح حركة التحرر لعدد من البلدان الكبيرة و الكبيرة جدا في أوروبا تتزايد بمعدل أكثر من مصالح حركة التحرر للبلدان الصغيرة.

(2) إن مطلب الديمقراطية يجب ألا ننظر إليه منفردا و منعزلا و إنما ننظر إليه على النطاق الأوروبي و لنا أن نقول اليوم على النطاق العالمي.

هذا كل ما في الأمر , فليس ثمة إشارة من بعيد أو قريب تفيد التخلي عن هذا المبدأ الإشتراكي الأولي و الذي يتناساه البولنديون و كان ماركس صادقا أمينا معه دائما : إن أي أمة من الأمم لا يمكن أن تكون حرة حقا إذا كانت تقهر أمما غيرها , و لو أن الموقف الذي واجه ماركس و قتما كانت القيصرية تسود السياسة العالمية تكرر ثانية "على سبيل المثال" و في صورة عدد صغير من البلدان تبدأ ثورة إشتراكية (مثل ثورة برجوازية ديمقراطية بدأت في أوروبا عام 1848) و ثمة بلدان أخرى تقوم بدور الترسانة الأساسية لرد الفعل البرجوازي الرجعي ... فيلزم علينا هنا أيضا أن نساند الحرب الثورية ضد الحرب الأخرى و نساند "سحقها" و نساند الإطاحة بكل حدودها دون النظر إلى الحركات الوطنية الصغيرة التي تبرز بداخلها , و من ثم فبدلا من أن نرفض أي مثل من أمثلة التكتيك الماركسي يجب علينا أن نحلل هذه الأمثلة تحليلا عينيا و نستخلص منها دروسا قيمة للمستقبل , و إلا كان موقفنا إحترافا للماركسية بينما نحن نهجرها في التطبيق , إن المطالب الديمقراطية المتعددة و منها حق تقرير المصير ليست مطالب مطلقة بل هي فقط جزء صغير من الحركة العالمية الديمقراطية العامة (و هي

الآن الحركة الاشتراكية العامة) , و في الحالات العينية الفردية قد يتناقض الجزء مع الكل ، و إذا كان الأمر كذلك فلا بد و أن نرفضه , فمن المحتمل أن تكون الحركة الجمهورية في بلد من البلدان ليست سوى أداة لمؤامرات كنسية أو مؤامرات ملكية إقتصادية لحساب بلدان أخرى , و لو كان الأمر كذلك فسيكون لزاما علينا حينئذ أن نعصد هذه الحركة الجزئية المعينة و لكن سيكون مدعاة للسخرية أن نمحو – إستنادا إلى هذا – مطلب الجمهورية من برنامج الاشتراكية الديمقراطية الأممية.

و لكن على أي نحو تغير الموقف خلال الفترة الواقعة بين عامي 1848 – 1871 و 1898 – 1916 (أشير هنا إلى أهم مراحل الإمبريالية : أي من الحرب الإمبريالية الإسبانية الأمريكية إلى الحرب الإمبريالية الأوروبية) ؟ , لم تعد القيصرية هي عماد الرجعية و قد بات هذا واضحا و مؤكدا و ذلك للأسباب التالية:

أولا .. لأن رأس المال المالي العالمي هو سندها و بخاصة في فرنسا.

ثانيا .. بسبب أحداث عام 1915 , ففي تلك الفترة كان نظام الدول القومية الكبرى – ديمقراطيات أوروبيات – يقدم الديمقراطية و الاشتراكية إلى العالم رغم القيصرية ، و لم تمتد الحياة بماركس و إنجلز ليشهدا عصر الإمبريالية , و لقد بات النظام الآن حفة من القوى الإمبريالية "العظمى" (يقدر عددها بخمس أو ست) كل منها تقهر شعوبها : و هذا القهر هو مصدر مصطنع يعوق إنهيار الرأسمالية و يساند بصورة مصطنعة الإنتهازية و الشوفينية الإجتماعية في البلدان الإمبريالية التي تسود العالم , و آنذاك و بينما كانت الديمقراطية الأوروبية الغربية تحرر الأمم الكبرى كانت القيصرية تناوئها و تستخدم بعض الحركات القومية الصغيرة لتحقيق غايات رجعية , أما اليوم و قد إنقسمت "البروليتاريا الاشتراكية" إلى شوفينيين أو "إمبرياليين إجتماعيين" من ناحية و إلى ثوريين من ناحية أخرى فإنها تواجه اليوم بتحالف قائم بين الإمبريالية القيصرية و الإمبريالية الرأسمالية الأوروبية المتقدمة و يركز هذا التحالف على القهر المشترك لعدد من البلدان.

تلك هي التغيرات الملموسة التي طرأت على الموقف و هي عينها التي يجهلها الديموقراطيون الاشتراكيون البولنديون رغم وعدهم بأن يكونوا موضوعيين , و من هنا أيضا كان التغير الملموس في تطبيق المبادئ الإجتماعية نفسها , كان الشيء الرئيسي قبلا هو الكفاح ضد القيصرية (و ضد عدد معين من الحركات القومية الصغيرة التي كانت تستخدم أداة لأغراض غير ديمقراطية) و من أجل الشعوب الثورية الكبيرة في الغرب , و أصبح الشيء الرئيسي اليوم هو الوقوف ضد الجبهة المتحدة المنحازة (جبهة القوى الإمبريالية) و هي البرجوازية الإمبريالية و الإمبرياليين الإجتماعيين , عبر استخدام كل الحركات القومية ضد الإمبريالية إبتغاء تحقيق أهداف الثورة الاشتراكية , و كلما كان النضال ضد الجبهة الإمبريالية العامة يركز أكثر فأكثر على الطابع البروليتاري المحض , كان المبدأ الأممي أكثر حيوية و وضوحا: « ليست ثمة أمة حرة إذا كانت تقهر أمما غيرها ».

و بإسم مفهومهم المذهبي عن الثورة الإجتماعية جهل أتباع برودون الدور الأممي لبولندا و نحوا جانبا الحركات القومية , و كذلك يكون إتجاه الإشتراكيين الديمقراطيين البولنديين إتجاها مذهبيا بالمثل ذلك لأنهم يحطمون جبهة النضال الأممي ضد الإمبرياليين الإجتماعيين و يساعدونها (موضوعيا) بتذبذبهم إزاء مسألة سياسة الضم , ذلك لأن النضال البروليتاري للجبهة الأممية هو على وجه التحديد الذي أدى إلى تغيير العلاقة بالوضع العيني الواقعي للأمم الصغيرة , ففي تلك الفترة (1848 – 1871) كانت الأمم الصغيرة لها أهميتها و خطرها كحليف إحتياطي سواء "للديموقراطية الغربية" و الأمم الثورية أو للقيصرية , و الآن (1898 – 1916) لم يعد الأمر كذلك فهي الآن لها أهميتها و خطرها كوسيط يغذي الإتجاه الطفيلي و يغذي بالتالي الإمبريالية الإجتماعية للأمم صاحبة السطوة و السيادة , ليس الشيء الهام هو "هل تحرر قبل الثورة الإشتراكية من الأمم الصغيرة" و إنما الحقيقة الواقعة أنه في عصر الإمبريالية و بفضل أساليب موضوعية إنقسمت البروليتاريا إلى معسكرين دوليين إحداهما أفسده الفتات الذي تساقط عن مائدة برجوازية الأمة صاحبة السطوة و السيادة – و التي حصلت عليه من مصادر عدة منها الإستقلال الثاني أو الثلاثي للأمم الصغيرة – بينما تقف الأخرى عاجزة عن تحرير نفسها بدون تحرير الأمم الصغيرة , بدون تعليم الجماهير تعاليم معادية للشوفينية أعني ضد سياسة الضم "أي بروح تعاليم حق تقرير المصير".

هذا هو أخطر جوانب المشكلة و الذي يجهله رفاقنا البولنديون الذين لا يرون الأشياء من خلال الوضع الرئيسي في عصر الإمبريالية و هو موقف إنقسام البروليتاريا الأممية إلى معسكرين.

و إليكم بعض الأمثلة العينية الأخرى لإتجاههم البرودوني:

(1) إتجاههم نحو العصيان الذي حدث في إيرلندا عام 1916.

(2) إعلانهم في رسائلهم عن شعار الثورة الإشتراكية « و الذي يجب أن يكون صريحا لا يحجبه شيء » , و فكرتهم القائلة بأن شعار الثورة الإشتراكية يمكن "حجبه" بربطه بوضع ثوري متسق عن كل القضايا بما في ذلك المسألة القومية هي بكل تأكيد فكرة معادية تماما للماركسية.

و يرى الإشتراكيون الديمقراطيون البولنديون أن برنامجنا برنامج "إصلاح قومي" :

(1) لأنه يدعو إلى الإستقلال الذاتي.

(2) و يدعو لحرية الانفصال .

و لكن برنامجنا يختلف عن هذه النقاط بالذات , و هل ليس من الواضح أن البرنامج الأول على وجه الدقة و التحديد هو البرنامج الإصلاحي و ليس الثاني ؟ , إن التغير الإصلاحي هو الذي يترك أسس السلطة للطبقة الحاكمة كما هي بدون مساس و هو مجرد تنازل بترك سلطتها دون تغيير , أما التغير الثوري فهو الذي يقوض أسس و دعائم السلطة , إن البرنامج القومي الإصلاحي لا يلغي كل إمتيازات الأمة الحاكمة , إنه لا يرسى دعائم المساواة الكاملة و لا يلغي القهر القومي في كل صوره ,

إن الأمة "المستقلة ذاتيا" لا تتمتع بحقوق مساوية لحقوق الأمة الحاكمة , و ما كان لرفاقتنا البولنديين أن يفوتهم هذا لو لم يتجنبوا عمدا (مثل أصدقائنا الإقتصاديين قديما) تحليل المفاهيم و المقولات السياسية , و حتى عام 1905 كانت النرويج المستقلة ذاتيا داخل إطار السويد تتمتع بأوسع حقوق الإستقلال الذاتي و لكنها لم تكن على قدم المساواة مع السويد , و لكن ما إن تحقق لها الانفصال الحر حتى نعمت بالمساواة عمليا بصورة مؤكدة و واضحة.

و لنحاول أن نضيف إلى ذلك بين قوسين (أن هذا الانفصال الحر هو الذي خلق الأساس لقيام ترابط وثيق ديمقراطي أكثر من ذي قبل مؤسس على حقوق المساواة) , و طوال الفترة التي كانت فيها النرويج مجرد شعب مستقل ذاتيا كانت الأرستقراطية السويدية تتمتع بإمتياز إضافي واحد و لم يخفف الانفصال من طبيعة هذا الإمتياز (و جوهر الإتجاه الإصلاحي يكمن في تخفيف شر من الشرور و ليس في هدمه) و إنما إزاله تماما (و هو المعيار الأساسي لأي برنامج ذي طبيعة ثورية) .

و نضيف هنا عرضا أن الإستقلال الذاتي كوسيلة إصلاحية يختلف عن مبدأ حرية الانفصال كإجراء ثوري.

و هذا الرأي مسلم لا خلاف حوله , و لكن كما يعرف الجميع أن الإجراء الإصلاحي ليس - **عمليا و في التطبيق** - سوى خطوة إلى الأمم نحو الثورة , إن الإستقلال الذاتي هو الذي يمكن أمة من الأمم التي تدخل كرها و قسرا داخل إطار أمة أخرى من أن تبلور ذاتها في شكل أمة و تتجمع و تنظم قواها و تختار أنسب اللحظات لإصدار إعلان.. يستلهم روح الإعلان "النرويجي" : « نحن أعضاء البرلمان المستقل ذاتيا لأمة كذا أو لأرض كذا أو كذا نعلن أن إمبراطور كل أراضي روسيا لم يعد هو ملك بولندا... إلخ » , و الإعتراض الوحيد على ذلك هو أن مثل هذه الوسائل تحسمها الحروب لا الإعلانات , حقا إن الحروب هي التي تحسم مثل هذه المسائل في الغالبية الساحقة من الحالات (مثل قضايا شكل الحكومة في الدول الكبرى فإن الحروب و الثورات هي التي تحسمها في أغلب الحالات) , و مع ذلك فلا ضرر من أن نتأمل و نفكر لنعرف إذا ما كان مثل هذا "الإعتراض" على البرنامج السياسي للحزب الثوري إعتراضا منطقيًا أم لا , هل نحن نعارض الحروب و الثورات من أجل ما هو عادل و مفيد للبروليتاريا من أجل الديمقراطية و الاشتراكية ؟

بيد أننا لا نستطيع أن نحبز حربا دائرة بين أمتين كبيرتين و أن نحبز مذبحه تقام لعشرين مليونًا من البشر من أجل مشكلة تتعلق بتحرير أمة صغيرة يقدر تعدادها بعشرة أو عشرين مليونًا , بالطبع لا , و ليس معنى هذا أن نغفل تماما المساواة القومية الكاملة و نسقطها من برنامجنا , و إنما معناه أن المصالح الديمقراطية لبلد واحد يجب أن تتبع المصالح الديمقراطية لكثير من البلدان أو كلها , لنفترض مثلا أن ثمة مملكتين كبيرتين تقع بينهما مملكة صغيرة و مليكها الصغير تربطه بملكي البلدين المجاورين رابطة دم و غير ذلك من الروابط , و لنفترض أكثر من ذلك أن إعلان الجمهورية في البلد

الصغير و طرد ملكها سيؤدي عمليا إلى نشوب حرب بين المملكتين الكبيرتين المجاورتين لاستعادة هذا الملك أو غيره إلى المملكة الصغيرة , لا ريب أن كل الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي الأممي و كذلك القطاع الأممي الحقيقي للاتجاه الاشتراكي الديمقراطي في البلد الصغير سيعارضون في هذه الحالة إحلال الجمهورية محل الملكية ، إن إحلال النظام الجمهوري محل الملكية ليس مطلباً مطلقاً وإنما هو أحد المطالب الديمقراطية التي تدخل ضمن المصالح و الفوائد الديمقراطية ككل (و تدخل أيضا بطبيعة الحال ضمن مصالح البروليتاريا الاشتراكية) , و حالة كهذه لن تؤدي في كل الاحتمالات إلى ظهور أدنى شكل من أشكال الاختلاف في الرأي بين الاشتراكيين الديمقراطيين في أي بلد من البلاد , و لكن لو أن أحد الاشتراكيين الديمقراطيين اقترح فرضا – **إستنادا إلى هذه الأسباب** – محو مطلب الجمهورية و إسقاطه للأبد من برنامج الاشتراكية الديمقراطية الأممية فسوف ينظر إليه يقينا باعتباره مجنونا , سيقال له أن على المرء في نهاية المطاف ألا ينسى الفارق المنطقي الأولي بين ما هو عام و ما هو خاص.

يقودنا هذا المثال من زاوية مختلفة نوع ما إلى مسألة التعليم الأممي للطبقة العاملة , هل يمكن لمثل هذا التعليم أن يكون واحدا و متماثلا في البلدان العظمى القاهرة و البلدان الصغرى المقهورة إلى البلدان التي تتبع سياسة الضم و تلك التي تقع فريسة لسياسة الضم ؟

لا بكل وضوح , إن الطريق المؤدي إلى الهدف المشترك – **المساواة التامة و الترابط الوثيق و الدمج العرضي لكل البلدان** – يسير كما هو واضح عبر سبل مختلفة في كل حالة بذاتها مثله في ذلك كمثل الطريق إلى نقطة تقع في منتصف هذه الصفحة يسير حيناً من اليسار على هذا الطرف و حيناً من اليمين على الطرف المقابل , فلو أن واحداً من الاشتراكيين الديمقراطيين من أبناء بلد كبير و قاهر , يضم عدداً من البلدان حاول أن يدعو إلى دمج البلدان بصورة عامة و نسي للحظة واحدة أن ملكه نيقولا الثاني أو ويليام جورج أو بوانكاريه .. إلخ يدعو هو الآخر إلى الاندماج مع البلدان الصغيرة (عن طريق ضمها إليه) – **أن تندمج غاليسيا داخل مملكة نيقولا الثاني و تندمج بلجيكا داخل مملكة ويليام الثاني .. إلخ** – فإن مثل هذا الداعية الاشتراكي الديمقراطي سيكون موضع سخرية لأنه عقائدي جامد النظرية و عون الإمبريالية في التطبيق العملي.

إن التعليم الأممي للطبقة العاملة داخل البلدان القاهرة لابد و أن يركز على دعوتهم إلى حرية البلدان المقهورة في الانفصال و حقهم في الكفاح من أجل هذا الهدف .. و بدون هذا لن تكون ثمة أممية , إن حقنا و واجبنا أن نعامل كل اشتراكي ديمقراطي من أبناء بلد قاهر باعتباره إمبريالياً و أفاكا إذا ما فشل في القيام بدوره في هذه الدعاية , حتى على الرغم من أن فرصة الانفصال قد لا تكون متاحة و عملية قبل تطبيق الاشتراكية إلا بنسبة واحد إلى ألف.

إن واجبنا يقتضي أن نعلم العمال بأن يكونوا "محايدين" في نظرتهم إلى التمايز القومي , و ليس ثمة شك في هذا.

و لكن يجب ألا يكون حياد دعاة سياسة الضم , إن واحدا من أبناء بلد قاهر يجب أن يكون "محايذا" في نظرتهم هل تتبع البلدان الصغيرة دولته أم دولة مجاورة أم تكون تابعة لنفسها و مستقلة حسب مشاعرها الذاتية , فبدون هذا "الحياد" لن يكون اشتراكيا ديمقراطيا , و لكي يكون المرء اشتراكيا ديمقراطيا أمميا يجب ألا يقتصر تفكيره على بلده هو وحده .. بل يجب أن يضعه في مرتبة واحدة مع مصالح كل الأمم و حقها المشترك في الحرية و المساواة , إن الناس جميعا يقرون هذا المبدأ "نظريا" و لكنهم يبدون عمليا حيادا منحازا لسياسة الضم و هنا يكمن أصل الداء.

و من ناحية أخرى فإن أي اشتراكي ديمقراطي من أبناء بلد صغيرة يجب أن يؤكد في دعايته الكلمة الثانية في شعارنا العام : "التكامل الإرادي" بين الأمم , إنه بذلك يمكنه و دون أن يقتصر في واجباته كأمني أن يساند كل من الإستقلال السياسي لبلده و تكاملها مع الدولة المجاورة أيا كان إسمها .. و لكن يجب عليه في كل الحالات أن يكافح ضد العزلة و الإنفراد من جانب أمة صغيرة ضيقة الأفق , و أن يضع في إعتباره دائما الكل و العام و يضع المصلحة الجزئية في مرتبة ثانوية للمصلحة العامة.

إن من لم يسبر غور هذه المشكلة و يفهم كل أبعادها يظن أن من "التناقض" أن يصر الاشتراكيون الديمقراطيون من أبناء بلد قاهر على "حق حرية الانفصال" بينما يصر الاشتراكيون الديمقراطيون من أبناء بلد مقهور على "حرية التكامل" , و مع ذلك فإن قليلا من التأمل سيكشف لنا أن ليس ثمة تناقض في هذا و أنه ليس ثمة طريق آخر بديل من خلال الموقف المائل الآن يؤدي إلى هذا الهدف.

و هكذا نصل الآن إلى الموقف الخاص للإشتراكيين الديمقراطيين في هولندا و بولندا.

الخاص و العام في موقف الاشتراكيين الديمقراطيين الأمميين في هولندا و بولندا

ليس ثمة أدنى شك في أن الماركسيين البولنديين و الهولنديين الذين يعارضون حق تقرير المصير هم من خيرة العناصر الثورية و الأممية في التنظيم الاشتراكي الديمقراطي , إذن كيف حدث أن

كانت حججهم كما رأينا هي مجموعة من الأخطاء ؟ , ليس ثمة حجة عامة صحيحة واحدة ، لا شيء البتة سوى الإتجاه الإقتصادي الإمبريالي.

إن هذا كله لا يرجع إلى الصفات السيئة التي يتصف بها الرفاق الهولنديون و البولنديون و إنما يرجع إلى الظروف الموضوعية الخاصة في بلديهما , فكلا البلدين هما :

- (1) بلدان صغيران لا حول لهما و لا طول داخل إطار النظام الراهن للقوى العظمى .
- (2) و يقع كلاهما جغرافيا بين قوى إمبريالية ناهية ذات قوة و بأس شديد مشغولة بالتنافس الحاد و المر فيما بينها (بريطانيا و ألمانيا ، و ألمانيا و روسيا) .
- (3) و ثمة ذكريات و تقاليد مروعة ماثلة في ذهن كل منهما ترجع إلى وقت أن كانتا هما أيضا قوتين كبيرتين : فقد كانت هولندا ذات يوم قوة إستعمارية أكبر من إنجلترا ، و كانت بولندا قوة أعظم و أكثر تحضرا من روسيا و بروسيا .

(4) و مازالت كلاتهما تعيان إمتيازاتهما التي تتمثل في قهر الشعوب الأخرى : البرجوازية الهولندية تمتلك الهند الشرقية الهولندية ذات الثراء الواسع ، و ملاك الأرض البولنديون يقهرون فلاحى أوكرانيا و بيلوروسيا ، البرجوازية البولندية و اليهود .. إلخ.

و نحن لا نجد هذا التميز الذي يتألف من تلك العناصر الأربعة في إيرلندا و البرتغال (و قد كانت ذات يوم تضم إسبانيا إلى أراضيها) و الألزاس و النرويج و فنلندا و أوكرانيا و لاتفيا و بيلوروسيا و غيرهم , و لكن هل هذه الخاصية المتميزة هي الجوهر الحقيقي للمسألة ؟ , فعندما يعارض الاشتراكيون الديمقراطيون من الهولنديين و البولنديين مبدأ حق تقرير المصير و يقدمون لذلك حججا عامة مثل تلك الحجج التي تتعلق بالإمبريالية بوجه عام و الإشتراكية بوجه عام و الديمقراطية بوجه عام و القهر القومي بوجه عام ، فهنا يحق لنا أن نقول بأنهم يتمرغون في مستنقع من الأخطاء , و ليس على المرء إلا أن يزيل تلك القشرة الخاطئة عن الحجج العامة و يختبر جوهر المسألة من وجه نظر الظروف الخاصة و النوعية التي تحدد وضعهم و موقفهم في هولندا و بولندا و بذلك تصبح المسألة مفهومة و مشروعة تماما , و يمكن أن يقال دون خوف من الظهور بمظهر التناقض أن الماركسيين الهولنديين و البولنديين عندما يكافحون ضد مبدأ حق تقرير المصير فإنهم لا يقولون بوضوح كل ما يعنونه أو بعبارة أخرى أنهم لا يعنون ما يقولون .

سبق أن ذكرنا مثلا واحدا في رسائلنا , يعارض جورتر حق تقرير المصير لبلده هو و لكنه يعاضد حق تقرير المصير لجزر الهند الشرقية الهولندية التي يقهرها بلده هو , فهل هناك ما يدعو للدهشة أن نرى فيه أمميا مخلصا و رفيقا في الفكر و أقرب إلينا من أولئك الذين يعترفون بحق تقرير المصير قولاً و رياء مثل كاوتسكي في ألمانيا و تروتسكي و مارتوف في روسيا ؟ , إن المبادئ العامة و الأساسية للماركسية تشير علينا دون ريب بأن نلتزم بواجبنا في النضال من أجل حرية الانفصال

للأمم التي تقهرها أمتنا ، و لكنهم لا يحتاجون يقينا إلى أن يكون إستقلال هولندا مسألة ذات أهمية مطلقة , هولندا التي تعاني من عزلتها الأنانية الضيقة الفظة الحمقاء .. ليحترق العالم كله فنحن بمعزل عنه جميعه ! , إننا قانعون بما سلبناه قديما و ما تبقى لنا من جزر الهند الشرقية .. نحن لا يعيننا أي شيء آخر ! .

و إليكم مثالا آخر , كارل راديك و هو إشتراكي ديمقراطي بولندي أسدى خدمات كبيرة بنضاله المحدد الواضح من أجل الأممية في التنظيم الإشتراكي الديمقراطي الألماني منذ نشوب الحرب , و شن هجوما محموما على حق تقرير المصير في مقال له بعنوان "حق الأمم في تقرير مصيرها" نشر في مجلة "أشعة الضوء" (8) - و هي مجلة شهرية يسارية منعها الرقيب البروسي و يشرف على تحريرها ج. بوركاردت - في الخامس من ديسمبر عام 1915 العدد 3 من العام الثالث لصدور المجلة . و يذكر عرضا أن السلطات الهولندية و البولندية هي وحدها التي تعضده و يسوق عددا من الحجج من بينها الحجة القائلة بأن حق تقرير المصير هو المبدأ الذي يحتضن فكرة « أن واجب الإشتراكيين الديمقراطيين أن يساندوا أي نضال من أجل الإستقلال ».

و إذا نظرنا إلى هذه الحجة على ضوء النظرية العامة سنجدها حجة مقذعة و مهينة , ذلك لأنها كما هو واضح حجة غير منطقية : أولا / لأن أي مطلب ديموقراطي قد يستعمل إستعمالا خاطئا ما لم يوضع الخاص في مرتبة ثانوية لما هو عام , نحن لسنا ملزمين لمساندة أي نضال من أجل الإستقلال و لا أي حركة جمهورية أو معادية للكنيسة , ثانيا / ليس ثمة صيغة للنضال ضد القهر القومي يمكن ألا تعاني من نفس "التصور" , لقد إستخدم راديك ذاته نفس الصيغة (1915 , عدد 253) : « ضد سياسة الضم القديمة و الجديدة » , إن أي وطني بولندي قد يستنتج من هذه الصيغة ما يلي : « بولندا بلد تابع و أنا ضد سياسة الضم إذن أنا أعمل من أجل إستقلال بولندا » , أو لنستعد هنا موقف روزا لوكسمبورج و هي تقول في مقال لها نشرته عام 1908 (9) أن صيغة "ضد القهر القومي" كافية تماما , بيد أن أي وطني بولندي قد يقول - و سيكون على حق في ذلك - أن عمليات الضم هي أحد أشكال القهر القومي .

و مع ذلك لنضع الظروف النوعية لبولندا موضع هذه الحجج العامة : إن إستقلالها اليوم "غير عملي" بدون حرب أو ثورات , و لكي نحبز إشعال حرب تشمل أوروبا كلها من أجل إستعادة إستقلال بولندا فمعنى هذا أننا سنكون وطنيين من أردأ الأنواع و أننا نضع مصالح حفنة من البولنديين فوق مصالح مئات الملايين من الشعوب التي تقاسي ويلات الحرب , و هذا هو عين موقف الجناح اليميني من الحزب الإشتراكي البولندي المسمى "فراس" (10) فهو إشتراكي لفظا فقط و لو قارناه بالإشتراكيين الديمقراطيين البولنديين لألفيناهم أصوب منه ألف مرة , إن إثارة قضية إستقلال بولندا اليوم مع وجود هذا التحالف المنحاز للقوى الإمبريالية المجاورة معناه أننا ندخل في متاهة و نتخذ

طريق الضلال و نغوص في إتجاه قومي ضيق الأفق و ننسى المقدمة الضرورية القائلة ثورة أوروبية شاملة أو على الأقل ثورة روسية و ألمانية , و لو أننا فيما بين عامي 1908-1914 رفعا شعار حرية الإتحاد في روسيا كشعار مستقل فإن هذا كان يعني أيضا أننا إتخذنا طريق الضلال و ربما كنا ساعدنا موضوعيا حزب العمل التابع لستولبين (المسمى الآن حزب بوتريسوف جفوزديوف و هو نفس الشيء) , و لكن سيكون من الجنون أن نلغي مبدأ حرية الإتحاد من برنامج الحزب الاشتراكي الديمقراطي .

و مثال ثالث و ربما كان أهمها جميعا , نقرأ في الرسائل البولندية أن فكرة وجود دولة بولندا المستقلة التي تصنع حاجز صدام بين البلدان الأخرى فكرة مرفوضة على أساس أنها « فكرة خيالية لا معنى لها » إذ أنها ستتألف من مجموعات صغيرة عقيمة , و لو تحققت هذه الفكرة فأنها ستعني خلق دويلة صغيرة من الدولة البولندية لتصبح مستعمرة لدولة أو مجموعة من الدول الأخرى , و تكون العوبة في يد مصالحهم العسكرية أو الإقتصادية و أرضا يستغلها رأس المال الأجنبي و ساحة قتال لحروب المستقبل , و هذا كله حق تماما إذا ما سقناه كحجة ضد شعار إستقلال بولندا اليوم , ذلك لأنه حتى على فرض قيام ثورة في بولندا وحدها فإنها لن تغير شيئا على الإطلاق و إنما ستؤدي فقط إلى تحويل إنتباه الجماهير في بولندا عن الموضوع الرئيسي .. الربط بين نضالهم و نضال البروليتاريا في روسيا و ألمانيا , و ليس ثمة تناقض في هذا و إنما هو حقيقة واقعة ذلك لأن البروليتاريا البولندية اليوم و بوضعها هذا يمكنها أن تكون عوناً لقضية الاشتراكية و الحرية بما في ذلك حرية بولندا و لكن فقط عن طريق النضال المتلاحم مع بروليتاريا البلدان المجاورة ضد البولنديين القوميين ذوي الأفق الضيق , إننا لا يمكن أن ننكر الخدمة العظيمة التي قدمها الإشتراكيون الديمقراطيون البولنديون للنضال ضد القوميين.

بيد أن هذه الحجج ذاتها و هي حجج صادقة من وجهة نظر الظروف النوعية لبولندا في العصر الراهن تعد حججا كاذبة و زائفة في الصورة العامة التي عرضت بها , فما دامت هناك حروب فإن بولندا ستظل دائما ساحة قتال في الحروب بين ألمانيا و روسيا , و لكن هذه ليست حجة ضد حرية سياسية أكبر (و بالتالي ضد الإستقلال السياسي) إبان الفترة الواقعة بين الحروب , و يصدق الكلام نفسه على الحجج المتعلقة بإستغلال رأس المال الأجنبي و دور بولندا كأعوبة في يد المصالح الأجنبية , إن الإشتراكيين الديمقراطيين البولنديين لا يستطيعون في اللحظة الراهنة أن يرفعوا شعار إستقلال بولندا , ذلك لأن البولنديين كأمة بروليتاريين ليس في وسعهم أن يفعلوا أي شيء إزاء ذلك دون السقوط مثل الجناح اليميني للحزب الإشتراكي الديمقراطي في وهدة العبودية الذليلة لإحدى القوى الملكية الإمبريالية , و لكن العمال في روسيا و ألمانيا لا يقفون موقف الحياد بحيث لا يعينهم أن تكون

بولندا مستقلة أو أن تتحول إلى دولة تابعة (و إلا كان معنى هذا تعليم العمال و الفلاحين في روسيا و ألمانيا أخط التعاليم و يرضون بأن يكون دورهم هو دور جلاذ الشعوب) .
إن الموقف يدعو للحيرة حقيقة و لكن ثمة مخرج و هو أن يظل كل من يعينهم الأمر أمميين ،
أن يطالب الإشتراكيون الديمقراطيون في روسيا و ألمانيا بحق بولندا غير المشروط في الانفصال ، و
أن يعمل الإشتراكيون الديمقراطيون البولنديون من أجل وحدة النضال البروليتاري في كل من البلدان
صغيرها و كبيرها دون أن يضعوا في المقدمة شعار إستقلال بولندا في هذه المرحلة أو ذلك العصر
على وجه التحديد.

رسالة إنجلز إلى كاوتسكي

في عام 1907 أصدر كاوتسكي و كان وقتذاك لازال ماركسيا كتيبه المعنون "الإشتراكية و
السياسة الإستعمارية" (طبعة برلين 1907) و نشر في كتيبه هذا رسالة كتبها له إنجلز بتاريخ 12
سبتمبر 1882 و هي رسالة لها أهمية بالغة فيما يتعلق بالمسألة موضع المناقشة , و إليكم الجزء
الرئيسي من هذه الرسالة :

« في رأيي أن المستعمرات التي يصدق عليها هذا الإسم بكل معانيه و هي البلدان
التي يحتلها سكان أوروبيون مثل كندا و الكاب و أستراليا ، ستستقل جميعها
مستقبلا , و من ناحية أخرى فإن البلدان التي يسكنها مواطنوها و هي البلدان
المغلوبة على أمرها مثل الهند و الجزائر و ممتلكات هولندا و البرتغال و أسبانيا
لا بد و أن تسودها البروليتاريا مع مرور الزمن و تقودها بأسرع ما يمكن نحو
الإستقلال , و لكن عسير علينا أن نحدد الآن مسار هذه العملية ، إذ ربما تثور الهند
و هذا احتمال كبير جدا في الحقيقة و نظرا لأن البروليتاريا سيكون لها دورها في
هذه العملية من أجل التحرر الذاتي فإنها لن تشن أي نوع من الحروب
الإستعمارية , و من ثم يلزم أن تهيأ لها كل الفرص لكي تشق طريقها و قد لا
يتسنى لها أن تحقق كل ما تنشده دون القيام بكل أشكال التدمير بيد أن هذا أمرا لا
مناص منه بالنسبة لكل الثورات , و ربما يحدث الشيء نفسه في بلدان أخرى مثل
الجزائر و مصر و سيكون هذا يقينا أفضل شيء لنا , و سيكون علينا حينئذ أن نفعل
الكثير داخل بلادنا , و يوم أن يتحقق إعادة تنظيم أوروبا و أمريكا الشمالية فإن هذا
سيؤدي إلى خلق قوة هائلة و تكون مثلا تحتذيه البلدان شبه المتحضرة و سوف
تتوفر الإحتياجات الإقتصادية لذلك إذا لزم الأمر , أما عن المراحل الإجتماعية و

السياسية التي يلزم على هذه البلدان أن تمر بها قبل أن تبلغ مرحلة الحضارة الاشتراكية فأحسب أننا لا نستطيع اليوم أن نقدم في هذا الصدد سوى فروض غير ذات قيمة , ثمة شيء واحد يقيني : و هو أن البروليتاريا المظفرة لا تستطيع أن تفرض قسرا بركاتهما أيا كان نوعها على أي أمة أجنبية دون أن تقوض دعائم ظفرها بفعلتها هذه , و هذا يستبعد تماما كل أنواع الحروب الدفاعية «(11) .

إن إنجلز لم يكن يفترض على الإطلاق أن "العامل الإقتصادي" وحده سيزيل مباشرة كل الصعوبات , إن الثورة الاقتصادية ستكون بمثابة منبه لكل الشعوب .. يحفزها إلى النضال من أجل الاشتراكية , و لكن ستظل الثورات و الحروب ممكنة , و ستعمل السياسة لا محالة على ملائمة نفسها مع الوضع الإقتصادي و لكن لن يتم هذا فورا و في سهولة و يسر أو بصورة مباشرة. و يذكر إنجلز شيئا واحدا فقط بإعتباره الشيء "اليقيني" و هو المبدأ الأممي المطلق و يطبقه على كل "الأمم الأجنبية" أي لا يقتصر فقط على البلدان الإستعمارية : أن تفرض بركاتهما عليها قسرا سوف يعني تقويض دعائم إنتصار البروليتاريا.

و لن تكون البروليتاريا منزهة و معصومة من الخطأ و الضعف لمجرد أنها قامت بثورة إجتماعية , بل إنها لا محالة ستعمل على توكيد هذه الحقيقة من خلال الأخطاء الممكنة (بينما تلجم المصلحة الأنانية آخرين) .

نحن أعضاء التسيمر فالد نومن بنفس العقيدة التي كان يؤمن بها كاوتسكي على سبيل المثال قبل أن يهجر الماركسية للدفاع عن الشوفينية عام 1914 أي إيمانه بأن الثورة الاشتراكية ممكنة للغاية في المستقبل القريب العاجل أو في أي يوم كما قالها كاوتسكي ذات يوم , و لن تختفي عوامل البغض القومية سريعا , مثال ذلك كراهية أمة مقهورة للأمة القاهرة – و هي كراهية مشروعة تماما – ستظل باقية حينا من الزمن و لكنها ستتبرخر بعد إنتصار الاشتراكية فقط و بعد توكيد العلاقات الديمقراطية الكاملة بين الأمم , و لو شئنا أن نكون مخلصين للاشتراكية يلزم علينا من الآن أن نعلم الجماهير بروح الأممية و هي تعاليم مستحيلة في الأمم القاهرة دون الدعوة إلى حق الأمم المقهورة في الإنفصال.

الهبة الثورية في إيرلندا عام 1916

فرغنا من كتابة هذه الرسالة قبل إندلاع هذه الهبة الثورية و التي يجب أن تكون المحرك لآرائنا النظرية.

و إنتهت آراء أعداء حق تقرير المصير إلى نتيجة مفادها أن الإمبريالية قد إمتصت حيوية البلدان الصغيرة المقهورة بحيث باتت عاجزة عن أن تلعب دورا أيا كان ضد الإمبريالية ، و أن مساندة آمالها الوطنية المحضة لن تفيد شيئا على الإطلاق .. إلخ , بيد أن الحرب الإمبريالية التي نشبت فيما بين عامي 1914 – 1916 أثبتت بعض الوقائع التي تفند مثل هذه النتائج .

أكدت الحرب أنها حقبة أزمة تعاني منها بلدان أوروبا الغربية مثلما تعاني منها الإمبريالية بوجه عام , إن كل أزمة من الأزمات تطيح بكل التقاليد المتعارف عليها و تنزع كل الأغطية و تكتسح كل ما هو أجوف و تبقي على الينابيع و القوى الأساسية , فماذا كشفت من وجهة نظر حركة الأمم المقهورة ؟ , كانت ثمة هبات ثورية في المستعمرات و كان طبيعيا أن تستخدم الأمم القاهرة كل الوسائل الممكنة لتخفي ذلك عن طريق الرقابة العسكرية , و قد عرف رغم ذلك كله أن بريطانيا قمعت تمردا بين قواتها العسكرية الهندية في سنغافورة , و أن محاولات للثورة إندلعت في منطقة آنام الفرنسية و غيرها في الكاميرون الألمانية (أنظر كتيب جونيوس) و قامت في أوروبا هبة ثورية في إيرلندا و قمعها الإنجليز "محبو الحرية" بالقتل و الإعدام و هم الذين لم يجرأوا على تطبيق نظام الخدمة العسكرية في إيرلندا و هناك من ناحية أخرى حكومة النمسا التي أصدرت أحكاما بالإعدام على أعضاء البرلمان التشيكي "بتهمة الخيانة العظمى" و أطلقت الرصاص على جنود الكتائب التشيكية بسبب نفس "الإتهام" .

و هذه القائمة ليست بطبيعة الحال قائمة شاملة لكل ما حدث , إلا أنها تقوّم دليلا رغم ذلك على أن نيران الثورة القومية قد إندلعت في المستعمرات و في أوروبا و كل هذا بسبب أزمة الإمبريالية , و تقوّم دليلا كذلك على أن التعاطف القومي و الكراهية القومية كشفا عن نفسيهما رغم التهديدات الدراكولية و إجراءات القمع.

و لقد كان هذا كله يحتل مكان الذروة قبل وقوع الأزمة الإمبريالية و لكن لم يكن قد حان الوقت بعد لتقويض دعائم البرجوازية الإمبريالية (كان يمكن أن يتم هذا بفعل حرب الإنهاك بيد أن هذا لم يحدث بعد) فضلا عن أن الحركات البروليتارية في البلدان الإمبريالية كانت لاتزال ضعيفة للغاية , ترى ما الذي سيحدث عندما تسبب الحرب حالة إنهاك كاملة أو عندما تترنح سلطة البرجوازية في بلد واحد على الأقل تحت ضربات النضال البروليتاري مثلما حدث للقيصرية عام 1915 ؟ .

في التاسع من مايو عام 1916 صدر عدد من مجلة برنر تاجفانت ، و هي مجلة مجموعة تسيمر فالد التي تضم بعض اليساريين و ظهر في هذا العدد مقال عن الهبة الثورية الإيرلندية تحت عنوان « لقد إنتهت أغنيتهم » و موقع بالحروف الأولى ك. ر. (12) و وصف الهبة الثورية بأنها لا تعدو أن تكون تمردا ذلك لأن المسألة الإيرلندية كانت في رأي كاتب المقال « مسألة زراعية » و أن

الفلاحين تمت تهدنتهم بفضل بعض الإصلاحات و ظلت الحركة القومية مجرد « حركة مدنية أو حركة برجوازية صغيرة ليس لها سند إجتماعي رغم كل ما أحدثته من ضجة ».

ولا غرابة في أن هذا التقدير العقائدي الشاذ و الدعي يتفق و رأي أحد أعضاء الكاديت الروسين الليبراليين و هو السيد أ. كوليشريك (13) " عدد 102 في أبريل عام 1916" و الذي وصف الهبة الثورية بأنها « تمرد دبلن ».

لقد كان المأمول وفق القول السائد « أنها ريح سموم تلك التي لا تحمل خيرا لأي إنسان » أن نجد كثيرا من الرفاق ممن كانوا لا يدركون ذلك المستنقع الذي يغوصون فيه بتخليهم عن مبدأ حق تقرير المصير و معاملة الحركات القومية للبلدان الصغيرة معاملة كلها إزدراء ، أقول كان المأمول أن نجد كثيرا من هؤلاء الرفاق و قد فتح عيونهم هذا التوافق العرضي في الرأي بين مفكر إشتراكي ديمقراطي و ممثل البرجوازية الإمبريالية.

إن كلمة عصيان بمعناها العلمي يمكن أن تستخدم فقط عندما تكشف محاولة التمرد من حلقة من المتآمرين أو بعض المهووسين البلهاء و لا يستثيرون أي عطف بين الجماهير.

و لكن الحركة الوطنية الإيرلندية التي يمتد تاريخها إلى قرون طويلة مرت عبر مراحل متباينة تشابكت فيها المصالح الطبقية و تجلت بوجه خاص في شكل مؤتمر وطني إيرلندي في أمريكا (فورفارت 20 مارس 1916) و نادى هذا المؤتمر بإستقلال إيرلندا , و تجلت أيضا في صورة حرب وسط الطرقات كان يقودها قطاع من البرجوازية الصغيرة سكان المدن و قطاع من العمال , و حدث هذا بعد مرحلة طويلة من الإثارة الجماهيرية و المظاهرات و قمع الصحافة .. إلخ , إذن من هو ذلك الذي يسمى مثل هذا كله عصيانا أو تمردا إلا إذا كان رجعيا ممعنا في رجعيته أو عقائديا جامدا عاجزا عن النظر إلى أي ثورة إجتماعية باعتبارها ظاهرة حية.

إن تصور إمكانية قيام ثورة إجتماعية دون ثورات تقوم بها الشعوب الصغيرة في المستعمرات و أوروبا .. و بدون هبات ثورية يقوم بها قطاع من البرجوازية الصغيرة بكل ما لها من تحيزات .. و بدون حركة من جانب جماهير البروليتاريا و أشباه البروليتاريا غير الواعين سياسيا ضد قهر ملاك الأراضي و الكنيسة و الملكية و ضد القهر القومي .. إلخ , أقول أن تصور هذا كله يعني التخلي عن الثورة الإجتماعية , كان المتوقع هو أن تنتظم صفوف جيش في مكان ما و يقول « نحن للدفاع عن الإشتراكية » و آخر تنتظم صفوفه في مكان ثان و يقول « نحن للدفاع عن الإمبريالية » و هكذا تكون الثورة الإجتماعية , إن من يتصور مثل هذا الرأي الذي يدعو إلى السخرية هو وحده الذي يستطيع أن يحقر من شأن الثورة الإيرلندية بأن يدعوها "تمردا" .

إن من يتوقع ثورة إجتماعية "محضة" لن يحيا أبدا حتى يراها , فمثل هذا الإنسان يثرثر بكلمة الثورة دون أن يفهم معناها.

لقد كانت الثورة الروسية عام 1905 ثورة برجوازية ديمقراطية , و كانت عبارة عن سلسلة متتابعة الحلقات من المعارك إشتراك فيها كل الطبقات و الجماعات و العناصر الساخطة من السكان , و كان من بين هؤلاء جماهير يملأ قلبها تحيزات فظة غير واعية و أهداف مبهمه و خيالية عن النضال , و كانت هناك أيضا جماعات قبلت أموال اليابان كما كان هناك مقامرون و مغامرون .. إلخ , و لكن من الناحية الموضوعية كانت الحركة الجماهيرية تقصم ظهر القيصرية و تمهد الطريق للديمقراطية و لهذا السبب كانت الطبقة العاملة الواعية بدورها الطبقي هي القادة.

إن الثورة الاشتراكية في أوروبا لا يمكنها أن تكون سوى انفجار للنضال الجماهيري من جانب كل العناصر المقهورة و الساخطة , و سيشترك فيها لا محالة قطاعات من البرجوازية الصغيرة و العمال المتخلفين , فالنضال الجماهيري مستحيل بدون مثل هذه المشاركة كما أن أي ثورة غير ممكنة بدون هذه المشاركة أيضا , و لا محالة أيضا من أن هذه القطاعات ستفرض تحيزاتها و خيالاتها الرجعية و ضعفها و أخطاءها , و لكنهم موضوعيا سيهاجمون رأس المال , كما أن طليعة الثورة الواعية بدورها الطبقي و هي البروليتاريا التقدمية و التي تدرك هذه الحقيقة الموضوعية عن النضال الجماهيري بكل ما فيه من تنافر و تباين ستكون قادرة على أن توحد كل هذا و توجهه و تستولي على السلطة و تسيطر على البنوك , و تنتزع ملكية المؤسسات الصناعية التي يكرها الجميع على اختلاف شاكرتهم (رغم أن كراهيتهم ترجع لأسباب مختلفة !) و تتخذ إجراءات ديكتاتورية أخرى ستؤدي في مجموعها إلى الإطاحة بالبرجوازية و ضمان إنتصار الاشتراكية , و التي ستؤدي فورا و بالضرورة رغم كل هذا إلى تنقية نفسها من كل شوائب البرجوازية الصغيرة.

و نطالع في رسائل البولنديين قولهم « يجب على الحركة الاشتراكية الديمقراطية أن تستفيد من نضال البرجوازية الصغيرة في المستعمرات ضد الإمبريالية الأوروبية حتى نزيد من حدة الأزمة الثورية في أوروبا ».

أليس واضحا أن أضعف الإيمان أن نقابل بين أوروبا و المستعمرات في هذا المجال ؟ , إن نضال الأمم المقهورة في أوروبا , و هو نضال قادر على أن يمتد ليصبح تمردا و حربا في الطرقات , و قادر على تحطيم النظام الجديد للقوانين العسكرية .. مثل هذا النضال « سيزيد من حدة الأزمة الثورية في أوروبا » لدرجة لا نهائية أكثر من أي ثورة أو تمرد في مستعمرة قاصية مهما كان مدى تطور تلك الثورة , إن الضربة التي توجهها ثورة في إيرلندا ضد البرجوازية الإمبريالية الإنجليزية لهي أقوى و أهم سياسيا مئات المرات من ضربة أخرى مماثلة تتلقاها تلك البرجوازية في آسيا أو أفريقيا.

منذ فترة قريبة نشرت الصحافة الفرنسية الشوفينية تقريرا عن صدور العدد الثامن لصحيفة سرية في بلجيكا إسمها "بلجيكا الحرة" (14) , و الصحافة الشوفينية الفرنسية تكذب كثيرا بطبيعة الحال إلا أن هذا الخبر يبدو لي صادقا , و بينما فشلت الحركة الاشتراكية الديمقراطية الشوفينية التابعة

لكاوتسكي في تأسيس صحافة حرة لنفسها خلال فترة الحرب التي امتدت إلى عامين و إستسلموا في خنوع لنير الرقابة العسكرية (و نذكر إنصافا أن العناصر الراديكالية اليسارية هي وحدها التي أصدرت كتيبات و بيانات لها رغم الرقابة) , أقول بينما حدث هذا نجد أمة متحضرة مقهورة وقفت ضد قهر عسكري لا مثيل له في وحشيته بأن أسست مجلة للإحتجاج الثوري ! , و لكن جدل التاريخ يعلمنا أن الأمم الصغيرة و هي أمم لا حول لها و لا طول بإعتبارها عاملا غير مستقل في النضال ضد الإمبريالية .. إلا أنها تلعب دور الخمائر التي تساعد القوة الحقيقية المعادية للإمبريالية .. أي البروليتاريا الاشتراكية لكي تظهر على مسرح الأحداث , و تبذل القيادة العسكرية للحرب الدائرة كل ما في إستطاعتها لإستخدام أي حركة ثورية و قومية في معسكر الأعداء , الألمان يستخدمون الثورة الإيرلندية , و الفرنسيون يستخدمون الحركة التشيكية .. إلخ , و هم يتصرفون تصرفا سديدا .. من وجهة نظرهم أن الحرب الجادة لا يمكن معالجتها بصورة جادة لو لم يستفد قادتها من أوهى نقط الضعف لدى العدو , و لو لم تمسك بكل فرصة تسنح لها و إلا سيكون مستحيلا أن يعرفوا مقدما في أي لحظة و أي مدى قوة "إنفجار" بارود مجلة من المجلات , سنكون ثوريين تعساء للغاية لو أننا أبان حرب التحرير العظمى التي تخوضها البروليتاريا من أجل الاشتراكية لم نعرف كيف نستفيد من كل حركة شعبية ضد كل كارثة تسببها الإمبريالية حتى نشدد من قوة الأزمة و نوسع مداها , و لو كان كل همنا أن نردد بألف نغمة الإعلان القائل بأننا "ضد" كل أشكال القهر القومي ثم من ناحية أخرى نصف الثورة البطولية التي تقوم بها أكبر القطاعات مرونة و إستنارة لطبقات معينة في أمة مقهورة ضد قاهريها بأنها "تمرد" فإننا بذلك نغوص إلى نفس الدرك الأسفل من البلاهة التي تردى إليها أتباع كاوتسكي.

لقد كان من سوء طالع الإيرلنديين أن هبوا ثائرين قبل الأوان , أي قبل نضج ثورة البروليتاريا الأوروبية , إن الرأسمالية لم يتم بناؤها على نحو متسق بحيث يمكن لمصادر الثورة على إختلاف أشكالها أن تمتزج فوراً في توافق و دون إنتكاس أو هزيمة و من ناحية أخرى فإن الحقيقة الواقعة و هي أن الثورات تندلع في أزمنة مختلفة و أماكن متعددة و تتباين أنواعها , هذه الحقيقة وحدها تضمن مدىً واسعاً و عمقاً للحركة العمالية .. و لكن خبرة الجماهير تثري و معرفتها تزداد و قوتها تتدعم من خلال الحركات الثورية الفجة و الفردية و المتفرقة و التي تكون لهذا السبب حركات ثورية فاشلة , بيد أن الجماهير من خلال هذا كله تهتدي إلى قادتها الحقيقيين و هم البروليتاريين الاشتراكيون , و بهذا كله تمهد الجماهير الطريق لغزوة فتح عامة عن طريق الإضرابات و المظاهرات و حركات تمرد داخل الجيش على نطاق محلي و قومي , و هبات ثورية بين صفوف الفلاحين .. إلخ , و لقد إستطاعت الجماهير بمثل هذه الأحداث أن تمهد الطريق لثورة عارمة في عام 1905.

خاتمة

على عكس التأكيدات الخاطئة للإشتراكيين الديمقراطيين البولنديين فإن مطلب حق الأمم في تقرير المصير لعب دورا في إثارة حزبنا للجماهير لا يقل شأنًا على سبيل المثال عن تسليح الشعب و فصل الكنيسة عن الدولة و انتخاب الشعب لرجال الدولة و غير ذلك من الموضوعات التي يسميها المراءون المتعصبون "خيالات و أوهاما" , و على العكس أيضا فإن تدعيم و مساندة الحركة القومية بعد عام 1905 ساعد حزبنا بطبيعة الحال على خلق حركة ثورية أقوى , و يدخل ضمن هذا عدد من المقالات صدرت عام 1912 – 1913 و قرار حزبنا في 1913 الذي أعطى تحديدا دقيقا "معاديا لإتجاه كاوتسكي" لمضمون هذه النقطة (و هو أننا لا نسمح بمجرد الإعتراف اللفظي فقط) .

و جدير بنا ألا نتجاوز واقعة كشفت عن نفسها في تلك الفترة الزمنية المبكرة , فثمة إنتهازيون من قوميات مختلفة : يوريكفيتش الأوكراني و ليبمان البوندي و سيمكوفسكي و بتروسوف الميرميدون الروسي و شركاءهم , كل هؤلاء كانوا يتحدثون مجندين بحجج روزا لوكسمبورج ضد حق تقرير المصير ! , فما كان بالنسبة لروزا لوكسمبورج و هي الإشتراكية الديمقراطية البولندية مجرد تعميم نظري خاطئ للظروف النوعية للحركة البولندية , أصبح سندنا إنتهازيا موضوعيا للإمبريالية الروسية عندما طبق عمليا على ظروف و أحداث أكثر مدى و إتساعا و ظروف دولة كبرى بدلا من دولة صغرى و عندما طبق على نطاق عالمي بدلا من أن يقتصر على نطاق بولندا , و لقد أثبت تاريخ إتجاهات الفكر السياسي (كشيء متميز عن آراء الأفراد) صواب برنامجنا.

إن الإمبرياليين الإجتماعيين الصرحاء من أمثال لينش لازالوا يتخذون موقف العداء السافر من حق تقرير المصير و نبذ سياسة الضم , أما بالنسبة لأتباع كاوتسكي فإنهم يقرون رياء حق تقرير المصير , و بدأ تروتسكي و مارتوف يأخذون نفس الطريق هنا في روسيا , إذ أن كلا منهما يقول ما يقول كاوتسكي من أنه يجب حق تقرير المصير , و لكن ماذا يحدث في التطبيق العملي ؟ , لنأخذ مقالات تروتسكي شاهدا على ذلك "الأمة و الإقتصاد" في مجلة ناش سلوفو سنجد فيها إتجاهه الإنتقائي المألوف ! , فالإقتصاد من ناحية يوحد الأمم و القهر القومي من ناحية أخرى يفرقها , فما هي النتيجة ؟ , النتيجة هي أن أسلوب الرياء السائد يظل خافيا و تصبح الإثارة عملا غبيا و لا تمس أخطر الموضوعات شأنًا و أكثرها أساسية و دلالة و أشدها إرتباطا بالتطبيق العملي – **إتجاه المرء نحو بلد يقهره بلده هو , أما مارتوف و أمثاله من السكرتاريين في الخارج فإنهم يقتنعون بالنسيان** – مجرد سهو .. ينسون نضال قرينهم و زميلهم سيمكوفسكي ضد حق تقرير المصير , و لقد كان مارتوف يكتب في الصحافة العلنية (ناش جولوس) محبذا حق تقرير المصير و يشير إلى الحقيقة المؤكدة : أن التعاون المشترك لم يكن و قته بعد أثناء الحرب الإمبريالية .. إلخ , بيد أنه كان يتحاشى الموضوع

الرئيسي – كما كان يتحاشاه أيضا في الصحافة السرية و هي الصحافة الحرة – و هو أن روسيا حتى في وقت السلم قدمت للعالم سجلا لقهر الأمم على أساس إمبريالي و لقد كان سجلا فظا رجعيا و متخلفا إقتصاديا تسوده البيروقراطية العسكرية , إن الاشتراكي الديمقراطي الروسي الذي "يقر" بحق الأمم في تقرير مصيرها على نحو ما يقره السادة بليخانوف و بتروسوف و شركاؤهما أي دون أن يتجشموا مشاق الكفاح من أجل حرية الأمم المقهورة في الانفصال و هي الأمم التي تقهرها القيصرية إنما هو في واقع الأمر إمبريالي و خادم يتزلف للقيصرية.

نحن لا يعنينا في شيء النوايا "الطيبة" الذاتية لتروتسكي و مارتوف و إنما ما يعنينا هو أن أسلوبهم المراوغ كان يساند موضوعا الإمبريالية الإجتماعية الروسية , إن عصر الإمبريالية قد أحال كل القوى العظمى إلى قوى قاهرة لعدد من الأمم , كما أن تطور الإمبريالية سيؤدي حتما إلى إنقسام أكثر تحديدا بين الإتجاهات و الآراء حول هذه القضية داخل الحركة الاشتراكية الديمقراطية العالمية .

كتب في يوليو 1916 و نشر في أكتوبر 1916 (نشرت طبقا لنص سبورنيك)

في العدد الأول من مجلة سبورنيك سوسيال

ديموقراط ، و قد صدر مرفوقا بتوقيع :

ن. لينين

-
- (1) أشرف على جمع هذه الرسائل هيئة تحرير صحيفة "جازيتا روبتنيزكا" و نشرت في سبورنيك يوسيال ديموقراط ، العدد الأول ، أكتوبر 1916 .
 - (2) أنظر مقال لينين "حق الأمم في تقرير مصيرها" مجلد 20 إذ يعرض فيه تقويما لوجهات النظر الثلاث عن استقلال بولندا .
 - (3) دارت مناقشة حول مسودة برنامج الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي عام 1903 و تبناها المؤتمر الثاني للحزب بعد ذلك (أنظر مواد لإعداد برنامج الحزب الاشتراكي الديمقراطي "حول قرار تنظيم البوند" و "حول بيان الاشتراكيين الديمقراطيين في أرمينيا" و "هل تحتاج البروليتاريا اليهودية إلى حزب سياسي مستقل ؟" و "مسألة القومية في حزبنا" , (و أنظر أيضا الطبعة الحالية مجلد 6) و المناقشة التي دارت عام 1913 عن الاستقلال القومي و الثقافي ، و قد جرت هذه المناقشة بين البلاشفة من جانب و دعاة التصفية و التروتسكيين و البونديين من جانب آخر , (أنظر "البرنامج القومي لحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي" الطبعة الحالية مجلد 19 و كذلك "ملاحظات إنتقادية على المسألة القومية" و "حق الأمم في تقرير المصير" مجلد 20) .
 - (4) ماركس و إنجلز – المؤلفات المختارة , مجلد 2 – طبعة موسكو 1955 ص (32 – 33) .
 - (5) أنظر كتيب إنجلز Po und Rhein فصل 4 .
 - (6) فردريك إنجلز "عن الديمقراطيين السلاف" .
 - (7) أنظر مقال إنجلز "واجبات الطبقة العاملة إزاء بولندا" الفقرة الثانية و المنشور في مجلة الكومنولث في 24 و 31 مارس و 5 مايو 1866 .
 - (8) أشعة الضوء: مجلة شهرية لسان حال الجناح اليساري للإشتراكيين الديمقراطيين في ألمانيا كان يشرف على تحريرها بوركاردت , ظهرت في برلين بصورة منتظمة خلال عامي 1913 و 1921 .
 - (9) مقال روزا لوكسمبرج "المسألة القومية و الإستقلال الذاتي" نشرت في الإعداد 6 و 7 و 8 و 9 و 10 و 12 و 14 و 15 من مجلة (الإشتراكيين الديمقراطيين) خلال عامي 1908 – 1909 .

- (10) الجناح اليميني للحزب الاشتراكي البولندي ، و هو حزب قومي للبرجوازية الصغيرة تأسس عام 1892 .
- (11) ماركس و إنجلز – المراسلات المختارة – طبعة موسكو 1955 ص 423 .
- (12) كارل راديك .
- (13) ريتش صحيفة يومية – لسان حال حزب الكاديت , كانت تصدر في بطرسبرج ابتداء من فبراير 1906 , أغلقتها اللجنة العسكرية الثورية السوفيتية في بتروجراد في 26 من أكتوبر (8 نوفمبر) 1918 , و إستمر صدورها تحت إسم آخر حتى أغسطس 1918 .
- (14) بلجيكا الحرة – صحيفة سرية لحزب العمل البلجيكي – كانت تصدر في بروكسل (1915 – 1918) .

مسألة القوميات أو الإستقلال الذاتي

أحسب أنني تراخيت كثيرا بالنسبة لعمال روسيا إذا لم أ تدخل بقوة و حسم كافيين في مسألة الإستقلال الذاتي التي ذاعت بصورة مموجة و هي المسألة التي تسمى رسميا على ما يبدو مسألة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

عندما أثرت هذه المسألة في الصيف الماضي كنت و قنذاك مريضا ، ثم جاء الخريف و كنت على ثقة كبيرة من أن شفائي من المرض و كذا المؤتمرات الدورية الكاملة التي ستعقد في ديسمبر و أكتوبر سيتيح لي هذا كله الفرصة لتناول هذه المسألة , و مع ذلك لم أتمكن من حضور الإجتماع الدوري الكامل لشهر أكتوبر (وقتما برزت هذه المشكلة) و حدث الشيء نفسه في شهر ديسمبر و هكذا أفلتت مني هذه المسألة تماما.

كل ما تيسر لي بعض الوقت للحديث مع الرفيق ديزيرجنسكي الذي أتى من القوقاز و أنبأني كيف ثارت هذه المسألة في جورجيا ، و أستطعت أيضا أن أتبادل كلمات قليلة مع الرفيق زينوفيف و عبرت له عن رأيي حول هذه القضية و لكن لم يتسن لي أن أحيط بهذه المشكلة إلا من خلال حديث الرفيق ديزيرجنسكي إليّ و الذي كان يرأس اللجنة الموفدة من قبل اللجنة المركزية لبحث أحداث جورجيا.

و لو كانت الأمور قد ساءت حقا إلى هذا الحد مما اضطر أوجونيكيدز إلى التطرف في إستخدام العنف "على حد قول ديزيرجنسكي لي" فإننا نستطيع أن نتخيل مدى الورطة التي وقعنا فيها , و واضح أن كل ما يتعلق بمسألة "الإستقلال الذاتي" كان خطأ من أساسه و أخطأ تقدير الوقت المناسب له.

و لقد قيل أنه كانت هناك حاجة إلى وجود جهاز موحد , و لكن من أين جاء هذا "التأكيد" ؟ , ألم يأت هذا من نفس الجهاز الروسي الذي ورثناها عن القيصرية بعد دهانه بزي سوفيتي كما سبق لي أن اشرت إلى ذلك في فكرة من مذكراتي ؟! .

لقد كان الأفضل دون ريب إرجاء الإجراء الذي أتخذ حيننا من الوقت إلى يصبح في مقدورنا أن نقول بأننا الآن على ثقة تامة بجهازنا و أنه أصبح فعلا جهازا لنا , و لكن أصبح لزاما علينا الآن و بوعي كامل أن نسلم بعكس ذلك فالجهاز الذي نسميه جهازنا ما زال في واقع الأمر غريبا عنا فهو مزيج برجوازي و قيصري و لم يكن من المستطاع التخلص منه إبان السنوات الخمس الماضية دون مساعدة بعض البلدان الأخرى ثم لأننا كنا مشغولين أكثر الوقت بمهام عسكرية و بالحرب ضد المجاعة.

و طبيعي جدا في مثل هذه الظروف أن يصبح شعار "حرية الانفصال" الذي نبرر به موقفنا قصاصة ورق ليس إلا .. عاجزا كل العجز عن أن يحمي غير الروسي من تهجم الروسي الحقيقي ذلك لأن الروسي الشوفيني المتكبر هو في جوهره ماكر و طاغية مثله مثل البيروقراطي الروسي القح , و

لا ريب في أن النسبة المئوية الضئيلة للغاية من العمال السوفييت و الذين إتخذوا الصبغة السوفيتية سيغرقون في تيار الغوغاء من أصحاب الإتجاه الشوفيني الروسي مثل ما تغوص ذبابة في وعاء لبن.

و قد يقال دفاعا عن الإجراء أن مجالس الشعب عنيت من فورها بالجانب النفسي القومي كما تم الفصل بين أجهزة و نظم التعليم القومي , و لكن يبرز هنا سؤال هل يمكن ضمان إستقلال مجالس الشعب إستقلالا تاما ؟ , و سؤال آخر : هل كنا حريصين بما فيه الكفاية لإتخاذ إجراءات تضمن حماية حقيقة لغير الروسيين ضد الإفتراء من جانب من هم روسيون حقيقة ؟ , لا أحسب أننا إتخذنا مثل هذه الإجراءات رغم أن هذا كان في مقدورنا و كان ينبغي علينا أن نفعله.

و في اعتقادي أن ستالين لعب دورا قاتلا هنا بسبب ما يتصف به من عجلة و ولعه بالإسلوب الإداري البحث بالإضافة إلى ما يحمله من ضغينة لمفهوم "الإشتراكية القومية" الممجوج , و الضغينة في مجال السياسة تلعب أخط الأدوار.

و أخشى أيضا أن يكون الرفيق ديزيرجينسكي الذي توجه إلى القوقاز لبحث "جريمة" أولئك "الإشتراكيين القوميين" قد دأب على أن يتخذ لنفسه هناك مظهرا متميزا لما يتصف به من إسلوب روسي في التفكير (فمن الشائع أن شعوب القوميات الأخرى التي أخذت الصبغة الروسية يبالغون في إسلوب التفكير الروسي) و أن ما كانت تتصف به لجنته من نزاهة و عدم تحيز قد صبغ بصبغة الخشونة المعروفة عن "أرجونيكيدز" , و أحسب أن أي إستفزاز أو إهانة لا يمكن أن تبرر مثل هذا الإسلوب الروسي الخشن و أن الرفيق ديزيرجينسكي كان مذنبا في أسلوبه الطائش تجاه هذا الوضع.

لقد كان أورجونيكيدز هو ممثل السلطة أمام كل المذنبين في القوقاز , و ما كان يحق له أن يستثار مما أشار إليه هو و ديزيرجينسكي , بل على العكس كان الأحرى بأورجونيكيدز أن يتمتع بقدر من ضبط النفس أكثر مما يمكن أن نطالب به أي مواطن عادي بدل رجل متهم بجرم "سياسي" , و الحق يقال أن أولئك الإشتراكيين القوميين كانوا مواطنين متهمين بإرتكاب جريمة سياسية و لا سبيل لوصف حيثيات الحكم بصفة أخرى غير هذه الصفة.

إننا هنا بصدد مسألة مبدئية ذات شأن خطير : كيف لنا أن نفهم الأممية ؟.

30 ديسمبر 1922 **لينين**

قام بتحريرها م . ف

تتمة الملاحظات

31 ديسمبر 1922

مسألة القوميات أو الإستقلال الذاتي (تتمة)

سبق لي أن ذكرت في كتاباتي عن المسألة القومية أن عرض هذه القضية بصورة مجردة غير مجدية على الإطلاق ، إذ يلزم أن نمايز بين الإتجاه القومي لأمة القاهرة و الإتجاه القومي لأمة مقهورة ، أي الإتجاه القومي لدولة كبرى و آخر لدولة صغرى.

أما عن النوع الثاني من القوميات فإننا نحن مواطنو إحدى الأمم الكبرى كنا دائما في التطبيق العملي على مدى التاريخ مذنبين بارتكاب عدد لا يحصى من حالات العنف بل و الأكثر من هذا إننا نرتكب جريمة العنف و التحقير مرات و مرات لا نهاية لها و دون أن نلاحظ ذلك ، و يكفي أن نستعيد في ذاكرتنا ما سبق أن كتبته في مذكراتي الفولجا التي ذكرت فيها كيف يعامل غير الروسيين ، كيف كان البولنديون لا يدعون إلا بإسم بولياشيسكا .. و كيف أطلق على التتار لقب الأمير سخرية .. و أن الأوكرانيين يدعون دائما خوخولييين كما كان يدعى أبناء جورجيا و غيرها من القوميات القوقازية بعبارة كابكاز يانيين ، و لهذا السبب نقول أن الأممية من جانب الأمم القاهرة أو الأمم "العظمى" كما تسمى عادة (رغم أنها عظيمة فقط في عنفها و بغيتها) يجب ألا تقتصر على ملاحظة المساواة الشكلية بين الأمم بل يجب أن تشير إلى سياسة التفرقة و اللامساواة التي تنتهجها الأمة القاهرة أو الأمة العظمى و التي تؤدي عمليا إلى التفرقة و عدم المساواة في التطبيق ، إن أي إنسان لا يفهم هذا الوضع على حقيقته لن يدرك الإتجاه الحقيقي للبروليتاريا نحو المسألة القومية و هذا يعني أنه مازال محتفظا بخصال البرجوازية الصغيرة في نظرتة و سيتدردى لا محالة إلى النظرة البرجوازية الصغيرة.

ما هو الشيء المهم في نظر البروليتاريا ؟ ، يجب أن يتأكد البروليتاري من أن غير الروسيين هم موضع ثقة كبيرة في النضال الطبقي البروليتاري ، و ليس هذا بالشيء الهام فقط بل هو أكثر الأمور حيوية و أهمية بصورة مطلقة ، و لكن ما الذي نحتاج إليه لتأكيد هذا المعنى ؟ ، ليس مجرد مساواة شكلية و إنما يجب علينا بطريقة أو بأخرى أن نعوض لغير الروسيين الثقة التي تعوزهم بسبب ما عانوه في حياتهم من شك و إمتهان من جانب حكومة الأمة "المتسلطة" التي خضعوا لحكمها في الماضي.

أحسب أنني لست بحاجة ماسة لتوضيح هذا تفصيلا للبلاشفة أو الشيوعيين ، و أحسب أيضا أن لدينا في اللحظة الراهنة الأمة الجيورجية كمثال لحالة نموذجية نلمس فيها الإتجاه البروليتاري الأصل

في حذره الشديد و فكره العميق و إستعداده للتعاطف حول مسألة ملحة و ضرورية لنا , إن الجيورجي الذي يغفل هذا الجانب من القضية أو الذي يبعثر الإتهامات "بالإشتراكية القومية" (بينما هو في حقيقة أمره إشتراكي قومي ، بل ربما كان باغي روسيا عظيما) إنما يخون أساسا قضية تماسك الطبقة العاملة البروليتارية ذلك لأنه لا يعدل الظلم القومي شيء في عرقلة و إضعاف التضامن الطبقي البروليتاري ، فالقوميات التي "أثير غضبها" لا تكون عادة حساسة لشيء مثل حساسيتها لمشاعر المساواة و إنتهاك هذه المساواة حتى و لو كان ذلك عن طريق الإهمال وحده من جانب رفاقهم البروليتاريين , و هذا هو السبب في أن من الأفضل لنا في مثل هذه الحالة أن نفرط إلى حد ما لا أن نمسك يدنا فيما نقدمه من تنازل و تسامح تجاه الأقليات القومية , و هذا هو السبب أيضا في مثل هذه الحالة أن المصلحة الأساسية للتضامن البروليتاري و من ثم للنضال الطبقي البروليتاري تتطلب منا بالضرورة ألا نتخذ لأنفسنا نهجا شكليا إزاء المشكلة القومية و إنما نضع في إعتبارنا دائما الإتجاه النوعي لنظرة البروليتاريا في البلد المقهور (أو الصغير) إلى البلد القاهر (أو العظيم).

لينين

قام بتحريرها م . ف

31 ديسمبر 1922

إستطراد للملاحظات

31 ديسمبر 1922

ترى ما هي الإجراءات العملية التي يلزم علينا أن نتخذها في الموقف الراهن ؟
أولاً:

يجب العمل على تأكيد و تدعيم وحدة الجمهوريات الإشتراكية و ليس ثمة شك حول هذه النقطة ، فمثل هذا الإجراء ضروري لنا كما أنه ضروري للبروليتاريا العالمية الشيوعية في نضالها ضد البرجوازية العالمية و للدفاع عن نفسها ضد المؤامرات البرجوازية.
ثانياً:

يجب أن نبقي على إتحاد الجمهوريات الإشتراكية لخدمة جهازه الدبلوماسي , و أذكر بهذه المناسبة أن هذا الجهاز يعتبر عنصراً فريداً من العناصر المكونة لجهاز دولتنا.
ذلك لأننا لم نسمح بدخوله لأي فرد من الأفراد من أصحاب النفوذ في الجهاز القيصري القديم , فقد تولى الشيوعيون كل القطاعات الأساسية فيه , و لهذا السبب إستطاع بحق (و لنا أن نقول ذلك بجرأة) أن يحرز اسم الجهاز الشيوعي الموثوق به بعد أن تطهر إلى حد كبير من كل العناصر القيصرية القديمة و البرجوازية صغیرها و كبيرها و هو أفضل من هذه الناحية من سواه من المجالس الشعبية الأخرى.

ثالثاً:

لابد من توقيع عقوبة لفت نظر على الرفيق أوجونيكيدز (أقول هذا و الأسى يملؤني إذ أنني واحد من أصدقائه الشخصيين و عملت معه بالخارج) و يجب إستكمال البحث الذي قامت به لجنة دزيرجينسكي أو أن يبدأ من جديد لتصحيح هذا الركاب الهائل من الأخطاء و الأحكام المتحيزة التي تملؤها دون ريب.

إن عبء المسئولية السياسية لكل هذه المعركة القومية الروسية يجب أن يقع بطبيعة الحال على عاتق ستالين و دزيرجينسكي.

رابعاً:

يجب أن نطبق أشد القواعد صرامة و حزمًا لإستخدام اللغة القومية في الجمهوريات غير الروسية التي يضمها إتحادنا و يجب أيضاً متابعة تنفيذ هذه القواعد بعناية خاصة , فليس ثمة شك في أن جهازنا بوضعه الحالي يقتضي بالضرورة أن ينهج سياسة معتدلة إذ أن كثيراً من التصرفات الروسية المتعسفة تحدث بحجة الوحدة في مجال خدمة السكك الحديدية أو الوحدة في مجال الدخل

القومي , و هذا يستلزم براعة من نوع خاص للنضال ضد مثل هذه التصرفات التعسفية ناهيك عن حاجتنا إلى الإخلاص التام من جانب أولئك الذين أخذوا على عاتقهم مهمة هذا النضال . وقد يتطلب الأمر إصدار تشريعات تفصيلية بيد أن أبناء القومية الواحدة الذين يعيشون في الجمهورية القومية التي يعيها الأمر هم وحدهم القادرون على تحديد هذه التشريعات و تنفيذها بنجاح.

و نحن هنا لا نستطيع أن نكون على يقين مقدما من أننا بسبب هذه المهام لن نخطو خطوة إلى الوراء في مؤتمر السوفييتات القادم أي أن نبقى على إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية من أجل المسائل العسكرية و الدبلوماسية وحدها و نمح الإستقلال التام في كل ما عدا ذلك من شؤون الكومسييرات الشعبية كل منها على حدة.

و يجب ألا يغيب عن ذهننا أن سلطة الحزب قادرة بما فيه الكفاية على أن تعوض لامركزية الكومسييرات الشعبية و ما تعانيه من نقص في تنسيق أعمالها مع موسكو أو غيرها من المراكز , و لكن بشرط أن يتم هذا بحكمة و نزاهة كافيتين , ذلك لأن الضرر الذي قد يلحق بدولتنا بسبب نقص في الوحدة بين الأجهزة القومية و الجهاز الروسي يعد شيئا لا يذكر بالنسبة للضرر الذي قد لا يلحق بنا فقط بل يمتد ليصيب الأممية كلها و مئات الملايين من شعوب آسيا التي يرتبط مصيرها بنا لتقتفي أثرنا على مسرح التاريخ في المستقبل القريب , إننا سنقترب عملا إنتهازيا لا يغتفر _ **لو أننا في عشية يقظة الشرق و هو الآن في فترة صحوه قوضنا دعائم هيبتنا في نظر شعوبه حتى و لو كان لمجرد إتباع سياسة خشنه أو ظالمة و مهما كانت واهية _** تجاه القوميات غير الروسية , إن الحاجة إلى التحالف ضد إمبريالي الغرب الذين يدافعون عن الرأسمالية العالمية مسألة قائمة بذاتها , و أحسب أن هذه قضية لا يتطرق إليها أدنى شك و قد بات من نافل القول بالنسبة لي أن أردد الحديث عن موافقتي غير المشروطة على ذلك , و لكنها ستكون مسألة أخرى أن ننزلق نحن إلى مهاوي الإتجاهات الإمبريالية في معالجتنا لقضايا القوميات المقهورة , حتى و لو كانت أقل هذه القضايا شأنا , إذ أننا بهذا سنقوض كل دعائم إخلاصنا المبدئي و دفاعنا عن مبدأ النضال ضد الإمبريالية , إن غداة التاريخ العالمي ستكون يوم اليقظة للشعوب التي قهرتها الإمبريالية فتصحووا للأبد لتبدأ مسيرة نضالها الطويل الحاسم و الشاق من أجل تحررها.

لينين

31 ديسمبر 1922

أشرف على تحريرها م. ف.